مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٢٨)

موريتانيا
الثقافة والدولة والمجتمع

السيّد ولد أباه
سيّد عبدالله المحبوبي
بباه محمد ناصر
لمرابط ولد اسلمو
الناني ولد الحسين
ودود ولد عبد الله
محمد الأمين ولد الشيخ عبدالله
محمد عبد الحي
السيد ولد أباه (محرّر)

هذا الكتاب

ظل الموريتانيون قديماً وحديثاً أثناء احتكاكهم بأشقائهم العرب يواجهون سلسلة من الأسئلة المحرجة: ما هي موريتانيا؟ وأين تقع، وما هو دورها الحضاري والثقافي؟

وعلى الرغم من إعلان استقلال البلاد السياسي في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠ واحتلالها مكانتها في المحافل الدولية، إلا أن مثل هذه الأسئلة المحرجة لا تزال تطرح وتثير حساسية شديدة.

وذلك ما دفع بمجموعة من الباحثين في منتدى الفكر والحوار في نواكشوط للتفكير في محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة بإعداد وإصدار كتاب جديد للتعريف بموريتانيا. وقد جهدوا لأن يكون عرضهم موجزاً وموضوعياً وإيجابياً؛ موجزاً لسهولة التناول، وموضوعياً عبر توخي التوثيق والالتزام بالحقيقة، وإيجابياً عبر التركيز على تراكم التجارب لبلد لا يزال يعيش مرحلة البناء المؤسسي لكيانه.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

موريـــتانـــيا

الثقـافة والـدولـة والمجتمع

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٢٨)

موريتانيا
الثقافة والدولة والمجتمع

السيد ولد أباه
سيد عبد الله المحبوبي
بباه محمد ناصر
لمرابط ولد اسلمو
الناني ولد الحسين
ودود ولد عبد الله
محمد الأمين ولد الشيخ عبد الله
محمد عبد الحي
السيد ولد أباه (محرر)

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع/ السيد ولد أباه (معدّ).
٢٠٦ ص. ـ (سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٨)
١. موريتانيا ـ تاريخ. ٢. موريتانيا ـ الظروف السياسية. ٣. الثقافة ـ موريتانيا. ٤. موريتانيا ـ الوضع الاجتماعي. أ. ولد أباه، السيد (معدّ). ب. السلسلة.
966.105

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى: بيروت، آب/أغسطس ١٩٩٥
الطبعة الثانية: بيروت، شباط/فبراير ٢٠٠٠

المحتويات

مقدمة .... أحمد الوافي ٩

الفصل الأول: المجال والسكان .... سيد عبد الله المحبوبي
وبياه محمد ناصر ١٣

أولاً: الملامح الطبيعية ١٣
١ ـ الموقع ١٤
٢ ـ معالم سطح الأرض ١٤
٣ ـ المناخ ١٧
٤ ـ المياه ٢٣
ثانياً: الملامح البشرية ٢٥
١ ـ السكان ٢٥
٢ ـ الأنشطة الاقتصادية للسكان ٣١

الفصل الثاني: التاريخ والمجتمع .... الناني ولد الحسين
ومحمد الأمين ولد الشيخ عبد الله ٣٩

أولاً: موريتانيا ماقبل التاريخ ٤٠

ثانياً: موريتانيا من بداية العصر المسيحي
حتى دخول الإسلام ٤٤
ثالثاً: موريتانيا من بداية دخول الإسلام
حتى الهجرات الحسانية ٤٧
١ ـ سكان موريتانيا من القرن الثامن
حتى القرن الثالث عشر الميلاديين ٤٩
٢ ـ أهم الأنشطة الاقتصادية في موريتانيا الوسيطة ٥٤
٣ ـ التنظيم السياسي في موريتانيا من القرن الثامن
حتى القرن الثالث عشر الميلاديين ٥٨
رابعاً: الهجرات الحسانية ٦٣
خامساً: الحضور الأوروبي في موريتانيا ٧٠
سادساً: حرب شربه وبروز النظام الأميري ٧٣
سابعاً: المقاومة المسلحة ضد الفرنسيين
وتنامي الوعي الوطني ٨١
الفصل الثالث: الدولة والقوى السياسية ....السيد ولد أباه ٩١
أولاً: ميلاد الحركة الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٦) ٩٣
ثانياً: من الترتيبات الاندماجية إلى المشروع الوطني ٩٦
١ ـ مشروع الانضمام إلى المغرب ٩٨
٢ ـ المشروع الإقليمي الصحراوي ٩٨
٣ ـ مشروع الفدرالية المالية ٩٩
ثالثاً: دولة الحزب الواحد (١٩٦٠ ـ ١٩٧٨) ١٠١
١ ـ المركزية السياسية والأحادية الحزبية ١٠٤

٢ ـ النزعة التحديثية ١١٠
٣ ـ الانتماء المزدوج (العربي ـ الافريقي) ١١١
٤ ـ سياسة خارجية «غير منحازة» ١١٣
رابعاً: الحكم العسكري (١٩٧٨ ـ ١٩٩١) ١١٧
خامساً: الانفتاح الديمقراطي ١٢٩
الفصل الرابع: الاقتصاد والتنمية .... لمرابط ولد أسلمو ١٣٥
أولاً: قطاع الزراعة ١٣٥
ثانياً: قطاع المعادن وصيد الأسماك ١٤٢
١ ـ المعادن ١٤٣
٢ ـ الثروة السمكية والأحياء المائية ١٤٤
ثالثاً: الهياكل الإدارية والخدمية ١٥٠
الفصل الخامس: الثقافة والأدب .... ودود ولد عبد الله
ومحمد عبد الحي ١٦١
أولاً: الثقافة ١٦١
١ ـ حول البنية العامة للثقافة الموريتانية ١٦٢
٢ ـ تحولات الثقافة الموريتانية ١٧١
٣ ـ إشعاع الثقافة الموريتانية ١٨١
ثانياً: الأدب ١٨٣
١ ـ المدونات الأدبية الموريتانية ١٨٤
٢ ـ ستة أجيال من الأدباء ١٩٠
٣ ـ النثر الموريتاني ١٩٨

مقدمة

ظل الموريتانيون قديماً وحديثاً أثناء احتكاكهم بأشقائهم العرب على وجه الخصوص يواجهون سلسلة من الأسئلة المحرجة: ما هي موريتانيا؟ وأين تقع؟ وما هو دورها الحضاري والثقافي؟

وظلت اجابتهم عن هذه الأسئلة جزئية وناقصة. فأُولى هذه المحاولات قام بها أحمد الأمين الشنقيطي في مؤلفه المشهور **الوسيط في تراجم أدباء شنقيط**، وقد صدر في بداية هذا القرن في القاهرة، ولا شك في أنه كان محاولة جادة بمنهج عصره، ولكنه كان كتاباً في الأدب والشعر أكثر من غيره من المجالات الأخرى.

ولم تظهر المحاولات الأخرى إلا في بداية الستينيات من هذا القرن أيضاً عندما ظهرت المسألة السياسية على السطح، أي «استقلال موريتانيا» كقطر عربي متميز، فصدرت كتب سياسية، وثقافية تدعم هذه الرؤية أو تنفيها. ولكنها صدرت هذه المرة

بأقلام كتّاب عرب غير موريتانيين مثل يوسف مقلد، ويونس بحري وغيرهما.

وعلى رغم إعلان استقلال موريتانيا السياسي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠، واحتلالها مكانة مرموقة في المحافل الدولية، إلا أن الأسئلة المحرجة، وفي بعض الأحيان السخيفة، لا تزال تُطرح ولا تزال تثير حساسية شديدة لدى المغتربين الموريتانيين وخصوصاً في الأقطار العربية.

وقد طفحت هذه الأسئلة على صفحات كبريات الصحف العربية في السنوات الأخيرة. وصدر عملان كبيران في هذا المجال عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: **أولهما** دراسة مسحية شاملة من حيث العناوين عن موريتانيا، إلا ان هذه الدراسة تولت إعدادها مجموعة من الباحثين العرب غير الموريتانيين، فجاءت ناقصة من حيث المحتوى والقدرة على استيعاب الحقائق المحلية؛ أما **ثانيهما** فهو مؤلف عن التاريخ الثقافي تحت عنوان **بلاد شنقيط** للمؤلف والكاتب الموريتاني الخليل النحوي، وعلى الرغم من أن هذا المؤلف شامل في موضوعه، إلا أنه تناول جانباً واحداً هو التاريخ الثقافي للبلد، ومرة أخرى ظلت الأسئلة تطرح، وظل الحرج قائماً، وزادت الحساسية إفراطاً وشدة.

ويمكننا أن نشير في هذا الصدد إلى النقاش الذي ثار

مؤخراً بين أحد محرري صحيفة **الأهرام** القاهرية وردّ أحد الكتاب الموريتانيين حول الموضوع نفسه، مما يدل على أن المسألة لا تزال بالحدة والإثارة نفسهما.

وذلك ما دفعنا في منتدى الفكر والحوار إلى التفكير في محاولة جديدة للإجابة عن هذه الأسئلة بإعداد كتاب جديد وإصداره للتعريف بموريتانيا، حتى نساهم في سد جزء من هذا الفراغ الذي لم يعد خافياً على أحد. وهكذا طرحنا الفكرة على د. خير الدين حسيب مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، فتلقف الفكرة، وأنبتها نباتاً حسناً، وقرر أن يكفلها المركز، فيصدر هذا الكتاب ضمن «سلسلة الثقافة القومية». فله منا كل تقدير وعرفان بالجميل.

وكان المنهج الذي اتّبعناه هذه المرة منهجاً جديداً بالنسبة إلى المحاولات السابقة. فقد كان شاملاً وموجزاً في الوقت نفسه. شامل من حيث إنه تناول جميع المواضيع التي تعني هذا القطر من حيث الموقع والسكان، والتاريخ والثقافة، والمجتمع والدولة والاقتصاد والتنمية. وكان موجزاً حيث لم يتجاوز عدد صفحاته مئتي صفحة.

وحاولنا أن يكون العرض موضوعياً وإيجابياً: موضوعياً لأننا توخينا المنهج العلمي من حيث التوثيق والتزام الحقيقة كما هي. وإيجابياً لأننا ركزنا على تراكم التجارب الإيجابية لبلد لا

يزال يعيش مرحلة البناء المؤسسي لكيانه، ومن ثم فمن حقه علينا ألا نحرمه من إبراز هذه الايجابيات.

ونرجو أن نكون قد وفقنا في الإجابة عن الأسئلة الأزلية التي تواجه مواطني هذا القطر وهم يحتكّون بأشقائهم في هذا الوطن العربي الكبير.

والله وحده نسأله التوفيق والهداية.

أحمد الوافي

رئيس منتدى الفكر والحوار (نواكشوط)

نواكشوط

الجمعة ٣ رمضان ١٤١٥ هـ

٣ شباط / فبراير ١٩٩٥ م

الفصل الأول

المجال والسكان

سيد عبد الله المحبوبي(*)

وبباه محمد ناصر(**)

أولاً: الملامح الطبيعية

تلعب البيئة دوراً بالغ الأهمية في صياغة ظروف العيش وأنماطه، وفي تحديد المستوى الحضاري لمجتمع ما، وذلك بمقتضى ما توفره من موارد، وما تهيئه من فرص لاستغلالها، وما يتيحه المستوى الثقافي والتقاني لهذا المجتمع. وبقدر ما يكون المستوى التقاني متواضعاً، يظل الإنسان أكثر خضوعاً لعناصر البيئة وأشد تأثراً بتقلباتها، وفي مقدمة تلك العناصر: الموقع ومعالم سطح الأرض والمناخ والمياه.

(*) أستاذ في جامعة نواكشوط.

(**) رئيس قسم الجغرافيا في جامعة نواكشوط.

١ ـ الموقع

تقع موريتانيا في شمال غرب القارة الافريقية بين دائرتي عرض ٤٣ ١٤° و٢٠ ٢٧° شمالاً، وبين خطي طول ٤٠ ٤° و٠٤ ١٧° غرباً، حيث تعانق رمال الصحراء الكبرى مياه المحيط الأطلسي. وتمتد واجهتها على هذا المحيط مسافة تزيد على ٦٥٠ كلم، كما تبلغ مساحتها ١,٠٣٠,٧٠٠ كلم٢ (نحو ٧ بالمئة من مساحة الوطن العربي). وقد أهل هذا الموقع المتميز «بلاد شنقيط» للقيام بمهمة الربط بين شمال القارة وغربها، فصلاتها بشمال الصحراء الكبرى وجنوبها ترتكز على أساس جغرافي مكين يتكامل مع الأسس التاريخية والثقافية التي تجمعها بباقي البلدان العربية الواقعة على الأطراف الشرقية لهذه الصحراء نفسها.

٢ ـ معالم سطح الأرض

يتسم سطح موريتانيا عموماً بالانخفاض، إذ تشغل السهول وأشباه السهول معظم مساحتها، ويمكننا تقسيم البلاد (بشكل موجز جداً) إلى الوحدات التضاريسية التالية:

أ ـ **منطقة أشباه السهول** (Les Peneplaines): وتشمل يطّي وقلمان وتيرس وتازيازت وآمسّاقه. وأشباه السهول هذه تمتد من أقصى شمال شرق البلاد إلى غربها وتتخللها آكام منعزلة، كثيراً ما تكون مخروطية الشكل شديدة الانحدار يطلق

عليها محلياً اسم «الاقلاب» (واحدها قلب لأن شكلها المخروطي يشبه شكل القلب)، مثل قلب الحديد وقلب الدباغ وقلب العيم، وقد يطلق عليها اسم «السطح» إذا كانت كتلة مندمجة مثل سطح أوكمان، أو «كدى» ككدية الجل بالقرب من بطاح الزويرات، وتمثل هذه الكدية أعلى ارتفاع في موريتانيا (٩١٥م فوق مستوى سطح البحر)، وهي كتلة ضخمة من الكوارتيزيت الغني بركاز الحديد الذي اشتهرت به المنطقة.

وقد تكونت في هذه المنطقة عروق رملية كبيرة مثل عرق أكيدي وعرق الحمامي وعرق آزفال وعرق آكشار، وهي عروق رملية طولية تتجه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي تبعاً لاتجاه الرياح السائدة، ويتراوح عرضها بين ٦٠ كلم (الحمامي) و٢٠ كلم (آزفال).

وتقف منطقة أشباه السهول مع تكوينات ظهرة الرقيبات التي تنتمي إلى ماقبل الكمبري (٢,٧ مليار سنة في تازيازت إلى ١,٧ مليار سنة في قلمان)، وتحدها من الشمال مرتفعات زمور ومن الجنوب حوض تاودني.

ب ـ **حوض تاودني**: يشغل حوض تاودني نحو ٥٠ بالمئة من مساحة موريتانيا، ويضم تراب الحجرة والمجابات الكبرى والحوضين، وتقع على أطرافه الغربية سلسلة هضاب «الموريتانيد». أما تراب الحجرة فتشمل آدرار وتكانت والعصابة، وتمثل الأجزاء المرتفعة من هضاب هذه المناطق

الثلاث جروفاً شديدة الانحدار، وإلى الشرق من تراب الحجرة تمتد رمال المجابات الكبرى حتى تخترق الحدود مع مالي. وتشكل هذه الرمال صحراء قاحلة يصعب اختراقها لندرة المياه، وهي شديدة الشبه بصحراء الربع الخالي في الجزيرة العربية. وإلى الجنوب من المجابات الكبرى نجد أن منطقة الحوض تنتشر محتلة الركن الجنوبي الشرقي من البلاد.

ج ـ **السهول الغربية**: تمتد السهول الغربية من رمال السويحل الأبيض في داخلة نواذيبو إلى سهل شمامة في الطرف الجنوبي للبلاد، وتحدها شرقاً سلسلة الموريتانيد. وتشغل هذه السهول تكوينات الحوض الرسوبي الموريتاني السنغالي، وهي تكوينات حديثة نسبياً (من ٢٢٥ مليون سنة إلى عصرنا الحالي)، وقد ردمت الرواسب الهوائية أجزائها الشمالية، واحتلت معظم تلك الأجزاء النهايات الجنوبية لعرقي (ذراعي) آزفال وآكشار ورمال الدخينة والعبارة، كما ردمت الرواسب البحرية والهوائية بتعاقب الأجزاء الجنوبية لهذه السهول (سباخ تفلي ورمال آمكرز وآفطوط الساحلي ورمال أكيدي: الترارزة، والخشومة)، وهي سهول منخفضة قلما يتجاوز ارتفاعها ٥٠ متراً فوق مستوى سطح البحر. ويمتاز سهل شمامة وهو، كما ذكرنا، يشغل الطرف الجنوبي لهذه السهول، بكونه خصب التربة، ويتراوح عرضه بين ١٠ كلم و٢٥ كلم.

إن شاطئ المحيط الأطلسي (الحد الغربي لهذه السهول)

رملي مستقيم في الجزء الواقع من جنوب نوامغار (دائرة العرض ١٩° شمالاً، خط الطول ١٦° غرباً). أما الجزء الواقع شمال نوامغار فهو صخري ـ رملي متعرج، ويشتمل على مجموعة من الجزر ترسو على مصطبة رملية هي الحصيلة التراكمية لتدفق رمال السويحل الأبيض وآكشار وآزفال واكنتير على هذا الشاطئ عبر الزمن، مما نجم عنه تلاحم أفقي وعمودي بين البحر والصحراء، فشكّل بيئة فريدة لأنماط عديدة من الحيوانات البحرية والبرمائية (الأسماك والسلاحف والطيور وأنواع مختلفة من النباتات والعوالق). وقد قطنت مجموعة من الصيادين تعرف بـ «ايمراكن» هذا الشاطئ وجزره منذ قرون عديدة، واشتهرت بمهارة عالية في صيد أسماك الكوربين والبوري والسلاحف البحرية، ومن الطريف أنها تمكنت من تدريب قطعان الدلافين التي تألف هذا الشاطئ، على مساعدتها في الصيد.

٣ ـ المناخ

يعد المناخ أحد العوامل الطبيعية التي تساهم بشكل واضح في رسم الملامح الطبيعية للبيئة بمكوناتها المختلفة، ويعمل على تحديد علاقة الإنسان بالمكان؛ ويتأكد هذا الدور عندما يتعلق الأمر بمجتمع تلعب الصناعة فيه دوراً ما يزال متواضعاً، مثل موريتانيا.

السمات الأساسية للمناخ: يتسم المناخ في موريتانيا

بالقسوة، نتيجة للموقع الفلكي للبلاد (ضمن النطاق المداري حيث يخترقها مدار السرطان) وتأثراً بالموقع الجغرافي في غرب القارة الافريقية على الطرف الغربي للصحراء الكبرى الممتدة إلى أواسط آسيا. وليس للتضاريس شأن يذكر في ما يخص تلطيف المناخ لتعديل درجات الحرارة أو التكاثف والتساقط، إذ إن المنطقة تخلو من الهضاب والجبال المرتفعة، فنحو ثلاثة أرباع المساحة الإجمالية لموريتانيا يقل ارتفاعها عن ٣٥٠ متراً فوق سطح البحر، ولا تتجاوز ٥٠٠ متر سوى نسبة يسيرة لا تبلغ ١ بالمئة من إجمالي المساحة العامة.

أ ـ الحرارة

تعتبر درجات الحرارة مرتفعة بشكل عام في موريتانيا، وليس ذلك بمستغرب لتعامد أشعة الشمس على المنطقة ولطول فترة الإشعاع فيها، وخلو سمائها من السحب، وانعدام غطاء نباتي كثيف قادر على توفير ظلال دائمة على جزء من سطح الأرض. ويوضح الجدول رقم (١ ـ ١) متوسطات الحرارة بالدرجات المئوية.

الجدول رقم (١ ـ ١)

المدى الحراري ومتوسطات الحرارة بالدرجات المئوية (١٩٥٠ ـ ١٩٨٤)

دائرة العرض شمالاً	المحطة	متوسط حرارة أبرد الشهور		متوسط حرارة أحز الشهور		المدى الحراري السنوي	متوسط المدى الحراري اليومي	الفرق بين أعلى حرارة لأحر الشهور وأخفض حرارة لأبرد الشهور
		الحرارة	الشهر	الحرارة	الشهر			
١٦° ٣٧	النعمه	٢٤,٣	كانون الأول/ ديسمبر	٣٥,٧	أيار/ مايو	١١,٤	١٣,٤	٢٣,٩
١٦° ٣٨	كيفه	٢٢,٦	كانون الثاني/ يناير	٣٥,١	أيار/ مايو	١٢,٥	١٥,٧	٢٧,٩
١٦° ٤٤	عيون العتروس	٢٢,٥	كانون الأول/ ديسمبر	٢٤,٧	أيار/ مايو	١٢,٢	١٣,٧	٢٥,٨
١٨° ٠٧	نواكشوط	٢١,٧	كانون الثاني/ يناير	٢٩,٨	أيلول/ سبتمبر	٠٨,١	١٣,٦	٢١,٦
١٨° ٣٣	تجكجه	٢٠	كانون الأول/ ديسمبر	٣٣,٦	حزيران/ يونيو	١٣,٦	١٥,٣	٢٧,٥
٢٠° ٣١	أطار	٢٠	كانون الأول/ ديسمبر	٣٤,٥	تموز/ يوليو	١٤,٥	١٥,٢	٢٩,١
٢٠° ٥٤	نواذيبو	١٨,٥	كانون الثاني/ يناير	٢٤,٣	أيلول/ سبتمبر	٠٥,٨	١٠	١٥,٢
٢٢° ٤١	نديرك	١٨,٧	كانون الأول/ ديسمبر	٣٣,٧	آب/ أغسطس	١٥	١٤,٩	٢٩,٣
٢٥° ١٣	بئر أم قرين	١٥,١	كانون الثاني/ يناير	٣١	آب/ أغسطس	١٥,٩	١٤,٩	٢٩,٤

ب ـ الرياح

تخضع موريتانيا لتأثير رياح الأليزي التي تهب من ثلاثة اتجاهات باردة أو معتدلة الحرارة ولا تتوغل داخل البلاد إلا نادراً: **الأليزي القارية** ذات الأصل البحري، وتهب من جهة الشمال، وهي جافة باردة إلى حد ما وتهبّ في فصل الشتاء غالباً؛ **الأليزي القارية** التي يطلق عليها أحياناً الهرمتان وتدعى محلياً أريفي، تهبّ من الشمال الشرقي ومن الشرق، وهي شديدة الحرارة، شديدة الجفاف، عالية السرعة.

والأليزي القارية، سواء أكانت ذات منشأ بحري أم قاري، تتمتع بقدرة كبيرة على حمل الأتربة الدقيقة وفتات الصخور العالق في الجو، كما ان لها قدرة خارقة على بري الصخور وسحجها وتفكيك الرمال ونقلها، وهي بذلك تلعب دوراً بالغ الأثر في زيادة جفاف المنطقة وقحولتها وتصحرها. وهي تسيطر على النصف الشمالي من البلاد خلال نحو عشرة أشهر في السنة (من تشرين الأول/ أكتوبر إلى تموز/ يوليو)، بينما تتناقص مدتها باتجاه الجنوب لتتراوح بين ٦ و٧ أشهر في الأطراف الجنوبية من موريتانيا. وتخترق موريتانيا ابتداءً من أواخر شهر أيار/ مايو إلى شهر أيلول/ سبتمبر رياح موسمية رطبة تواكب فصل سقوط الأمطار وتقدم الجبهة المدارية من الجنوب باتجاه الشمال، ويشتد هبوبها عادة مع بداية نزول

أمطار الخريف مكونة زوابع محلية تسمى «أكياف»، وتسمّى عند نهاية كل مطر «الخلف»، وهي خلافاً لسابقتها تتناقص فترة هبوبها باتجاه الشمال، وقلما تصل إلى الحدود الشمالية (بين موريتانيا والجزائر)، وتلعب دوراً كبيراً في توزيع الأمطار وتقدمها نحو الشمال.

ج ـ الرطوبة والأمطار

تعتبر **الرطوبة** النسبية منخفضة في موريتانيا، وخصوصاً درجات الرطوبة النسبية الدنيا، باستثناء شريط الشاطئ حيث يصل متوسط الرطوبة النسبية العليا في نواكشوط إلى ٨٣ بالمئة والدنيا إلى ٣٥ بالمئة، وفي نواذيبو ٩٠ بالمئة و٤٤ بالمئة. ويعتبر شهرا آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر أعلى الشهور رطوبة نسبية، في ما عدا فديرك وبئر أم قرين اللذين يمتازان بارتفاع الرطوبة النسبية في فصل الشتاء بفعل تأثير السحب القادمة من البحر الأبيض المتوسط التي قد تسقط أمطاراً في هذا الفصل.

تتسم **الأمطار** في موريتانيا بالندرة وعدم الانتظام من سنة إلى سنة ومن منطقة إلى أخرى. يسقط معظم الأمطار في الصيف في فترة اشتداد الحر وطول الإشعاع مما يقلل من قيمتها الفعلية لشدة التبخر والنتح (الرشح)، كما انها في الأغلب فجائية لتترك فرصة كبيرة لاستفادة التربة والنباتات منها، وتتوزع هذه الأمطار على مساحة البلاد توزيعاً غير

متساو، فهي تتناقص ويزداد تذبذبها من الجنوب باتجاه الشمال. ويمكننا في هذا السياق تقسيم البلاد إلى أربع مناطق مَطيرة:

(١) **المنطقة الواقعة في الطرف الجنوبي** من البلاد وتشغل نحو ٠,٥ بالمئة من المساحة العامة، وهي ذات مناخ سوداني ساحلي، تستقبل ما بين ٤٠٠ ـ ٦٠٠ ملم سنوياً.

(٢) **منطقة المناخ الساحلي** بمعدل أمطار سنوي يتراوح بين ٢٠٠ ـ ٤٠٠ ملم، وتبلغ نحو ١٠ بالمئة من مساحة البلد.

(٣) **منطقة المناخ الساحلي الصحراوي** وتتراوح نسبة الأمطار فيها بين ١٠٠ ـ ٢٠٠ ملم، وتمثل ١٢,٥ بالمئة من المساحة.

(٤) **منطقة المناخ الصحراوي** ويقل معدل الأمطار فيها عن ١٠٠ ملم سنوياً، وتصل إلى ٧٧ بالمئة من المساحة.

يعطي الجدول رقم (١ ـ ٢) فكرة عن معدل كميات الأمطار في البلاد.

الجدول رقم (١ ـ ٢)
معدل كميات الأمطار في موريتانيا

كميات الأمطار بالمليمتر	عدد السنوات (التكرارات)	
	١٩٥٠ ـ ١٩٦٩	١٩٧٠ ـ ١٩٨٩
٦٥ ـ ١٠٥	صفر	٤
١٠٥ ـ ١٤٥	صفر	٧
١٤٥ ـ ١٨٥	٣	٧
١٨٥ ـ ٢٢٥	٤	٢
٢٢٥ ـ ٢٦٥	٩	صفر
٢٦٥ ـ ٣٠٥	٤	صفر
المجموع	٢٠	٢٠

٤ ـ المياه

لقد أدت عوامل عديدة إلى أن تعاني موريتانيا نقصاً في المياه، ولعل أهم هذه العوامل نقص ما كان متوفراً من المياه نتيجة للجفاف، ثم زيادة النمو الديمغرافي، إذ تضاعف عدد السكان في ما بين الأعوام ١٩٦٠ و١٩٩٠، كما زادت حاجة الفرد من الماء بحكم ما تتطلبه الحياة الحضرية التي أصبحت

النمط المسيطر في استهلاك الماء. وتقدر كميات المياه التي تستقبلها الأرض الموريتانية بما يزيد قليلاً على ١٠٠ مليار متر مكعب سنوياً (نحو ٤ بالمئة من مجموع ما يسقط على المنطقة العربية). ويُتوقع عودة نحو ٩٥ بالمئة من هذه المياه إلى الجو ثانية في شكل بخار وإسهام ١,٥ بالمئة في الجريان السطحي، ويمكننا تقسيم البلاد من حيث الجريان السطحي إلى ثلاث مناطق:

أ ـ منطقة نادرة الأمطار وخالية من الجريان السطحي، وتشمل المجابات الكبرى وأشباه السهول الشمالية التي تحتضنها ظهرة الرقيبات والعروق الرملية الكبيرة من هذه المنطقة.

ب ـ منطقة ذات تصريف داخلي وجريان سطحي موقت، وتضم الهضاب والمرتفعات الواقعة في الهوامش الجنوبية للصحراء الكبرى، مثل آدرار وتكانت وانشيري. وللجريان السطحي في هذه المنطقة دور كبير في إعمار الواحات وقيام المدن التجارية القديمة، فالجريان السطحي هنا يسهم في تغذية الخزانات الباطنية التي يستغل السكان مياهها منذ القدم بواسطة الآبار والعيون.

ج ـ منطقة نهر السنغال الذي يشكل المجرى الوحيد الدائم في موريتانيا، وهو ذات تصريف سنوي شديد التذبذب يبلغ في المتوسط ٢٤ مليار متر مكعب سنوياً (٧٧٠ م^{٣} في

الثانية)، وتنظم اتفاقية دولية طريقة استخدام مياهه بين البلدان المطلة عليه.

المياه الباطنية

للخزانات الباطنية - حتى الآن - أهمية لا تضاهى نظراً إلى اعتماد غالبية السكان على هذا المصدر الذي يتزودون منه بواسطة الآبار التقليدية والآبار الأنبوبية والمضخات، وتعتمد التجمعات الكبيرة للسكان عليه لسد جميع احتياجاتها، مثل مدينة نواكشوط ومدينة نواذيبو وغيرهما. ومن أهم الخزانات الباطنية في موريتانيا خزان الحوض الرسوبي في الجنوب الغربي من موريتانيا، ويشتمل هذا الخزان على احتياطي من المياه العذبة العالية الجودة والقابلة للاستغلال، ويقدر مخزونه بنحو ٥٠ مليار متر مكعب.

وتنتشر في البلاد خزانات باطنية عديدة مثل خزان آوكار الذي يتوقع أن يكون احتياطيّه نحو ٤٧ مليار متر مكعب، وخزان العيون الباطني، ثم خزان سفوح تكانت والعصابة.

ثانياً: الملامح البشرية

١ - السكان

يشكل السكان الحاليون حصيلة لأعراق متنوعة عمرت المنطقة في فترات تاريخية متفاوتة، لتعطي في النهاية الصورة

الحالية لسكان البلاد المكونين من غالبية عربية تعود أصولها إلى قبائل بني حسان وقبائل صنهاجه، ثم المجموعة المنتمية إلى سلالات زنجية افريقية[1]، وقد وحدت الثقافة الإسلامية العربية بين هذه التركيبة منذ أن نجحت مبادرة الدولة المرابطية وحتى الآن.

وإذا كانت التعدادات هي الوسيلة الرئيسية لمعرفة العدد الاجمالي للسكان وخصائصهم، فإن البلاد كان حظها في هذا الميدان متأخراً، ومع ذلك فقد تم إنجاز عمليات متفاوتة الأهمية كان من نتائجها الحصول على بعض الأرقام التقريبية، مثل حصر المراكز الحضرية (١٩٦١ ـ ١٩٦٢)، ثم المسح الديمغرافي (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥) الخاص بالوسط الريفي والذي استخلص منه تقدير لعدد السكان في منتصف عام ١٩٦٥ يصل إلى ١,٠٩٧,٨٠٠ نسمة. أما أول تعداد عام فقد جرى بين شهر كانون الأول/ ديسمبر من سنة ١٩٧٦ والأشهر الثلاثة الأولى من سنة ١٩٧٧، وكان عدد الذين تم إحصاؤهم ١,٣٣٨,٨٣٠ نسمة، ثم أتبع بالتعداد الثاني سنة ١٩٨٨ حول

---

(١) لا توجد إحصاءات دقيقية حول نسبة الأقليات الزنجية في موريتانيا، لكن بعض المصادر الفرنسية يقدر الأغلبية العربية بـ ٨٥ بالمئة من السكان. انظر: Francis de Chassey, dans: Centre national de la recherche scientifique (CNRS), *Introduction de la Mauritanie* (Paris: CNRS, 1979), p. 271, note 46.

السكان والمساكن الذي أوصل العدد في شهر نيسان/إبريل ١٩٨٨ إلى ١,٨٦٤,٢٣٦ نسمة، ويصل إجمالي السكان مع نهاية عام ١٩٩٤ إلى ٢,٢ مليون نسمة. وتتمتع موريتانيا، كغيرها من البلدان العربية، بمعدل نمو طبيعي كبير (٢,٩٣ بالمئة)، كما يصل العقب النهائي إلى ٦,٥ بالمئة، أي ٦٥٠ طفلاً لكل ١٠٠ امراة أنهت فترة الإنجاب. ومع هذا فإن الوفيات ما تزال مرتفعة حيث تصل إلى ١١٨ في الألف بين الرضع، كما إن وفيات الحوامل تبلغ ٥٦٥ لكل ١٠٠,٠٠٠ حامل.

وتعتبر الزيادة الطبيعية المصدر الأساسي للنمو السكاني نظراً إلى أن المعطيات المتوفرة حالياً تفترض أن صافي الهجرة يناهز الصفر. هذا في حين تُعتبر الهجرات الداخلية نشطة، وخصوصاً من الريف إلى المدن. وبصورة عامة، لم يطرأ تطور يذكر على مستوى نسب الفئات العمرية الكبرى في مابين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٨، حيث جاءت كما يلي:

الفئة العمرية	١٩٦٥ (بالمئة)	١٩٧٧ (بالمئة)	١٩٨٨ (بالمئة)
٠ ـ ١٤	٤٣,٩٤	٤٣,٩٧	٤٤,١٨
١٥ ـ ٥٩	٥٠,٧٩	٥٠,٢٠	٤٩,٧٣
٦٠ فأكثر	٠٥,٢٧	٠٥,٨٣	٠٦,٠٩

كذلك لم تتبدل كثيراً ملامح أهرامات الأعمار خلال هذه الفترة، على رغم ما لوحظ من هبوط نسبي لمعدلات وفيات في صفوف الأطفال مقارنة بأوضاع عام ١٩٦٥، وكذلك زيادة

أمد الحياة (٤٩,٥ سنة)، بحسب تقديرات المكتب الوطني للإحصاء عام ١٩٩٢. ويتوزع هؤلاء السكان بين الريف والحضر بنسب متزايدة لصالح المراكز الحضارية (يعني المركز الحضري في موريتانيا المستقرات التي يصل عدد سكانها إلى خمسة آلاف فما فوق).

وبينما تتجاوز نسبة سكان المدن ٣ بالمئة عام ١٩٦٢، فقد ارتفعت إلى ٩ بالمئة عام ١٩٦٥، ثم إلى ٢٢,٣ بالمئة عام ١٩٧٧، وإلى ٤٠ بالمئة عام ١٩٨٨، ويُتوقع أن تناهز ٥٠ بالمئة بحلول عام ١٩٩٥. وبالمقابل حصل تناقص مستمر في نسبة البدو الرحل، فلم يتجاوزوا ١٢ بالمئة في تعداد عام ١٩٨٨. ومن الواضح أن تناقص السكان الرحل الذين شكلوا ٧٣ بالمئة بحسب بيانات عام ١٩٦٥ كان لصالح المدن والقرى على حد سواء.

وقد لعبت مختلف العوامل الجغرافية دوراً بارزاً في توزيع هؤلاء السكان عبر المكان، فبعد أن كان النطاق الأوسط يمثل الثقل السكاني في البلد قبل الفترة الاستعمارية وحتى الخمسينيات من هذا القرن، أصبحت المناطق الجنوبية في الوقت الراهن تأوي أهم الكثافات السكانية نظراً إلى تلاحق فترات الجفاف وتدهور مقومات الوسط الريفي، خصوصاً في النطاق الصحراوي. وهكذا فإن ما يقرب من ٨٥ بالمئة من السكان يعيش اليوم جنوب خط عرض ١٨° في مساحة لا

تزيد على ٢٠ بالمئة من المساحة الكلية، بينما تصبح الكثافات مخلخلة في النطاق الشمالي باستثناء مجموعة المدن والواحات التي تمثل البيئة الملائمة للاستقرار البشري.

وقد أدى تدفق موجات المهاجرين من البادية والريف إلى نمو ديمغرافي سريع للمراكز الحضارية، خصوصاً نواكشوط التي تأوي حالياً ربع سكان البلاد (نحو ٥٥٠,٠٠٠ نسمة)، ونواذيبو التي تحوي نحو ٩٠,٠٠٠ نسمة، الأمر الذي طرح مشكلات عدة أمام توفير الخدمات الأساسية لهؤلاء السكان من مسكن وصحة وتعليم.

وتعتبر هذه الأرقام بالغة الدلالة بالنظر إلى ما كان عليه الحال سنة ١٩٦٢، حيث لم يتجاوز سكان العاصمة آنذاك ٥٨٠٧ أشخاص ولم يتجاوز سكان نواذيبو ٥٢٨٣ شخصاً. وقد أدى هذا النمو السريع (الذي لم يترك الفرصة لأي مركز حضري لأن يتهيأ لمقتضياته بكل ما يستلزم ذلك من توفير الخدمات الأساسية) إلى ظهور أحزمة من المساكن المتدهورة (خيام وبيوت صفيح وأكواخ) التي لا تتوفر فيها المرافق الحضرية الأساسية (المياه ـ الإنارة ـ الصرف الصحي. . . الخ)، حيث مثلت نسبة هذا النمط من السكن ٤١ بالمئة في الوسط المستقر بحسب تعداد عام ١٩٨٨.

وعلى مستوى المؤشرات التعليمية، فإنه من الجدير

بالملاحظة أن البادية الموريتانية تميزت عبر تاريخها الطويل بنمط تعليمي مهم هو «المحضرة» التي ساعدت على نشوء ما يمكننا أن نطلق عليه البادية «العالمة»، حيث ازدهر تدريس اللغة العربية وفروعها والعلوم الشرعية (المذهب المالكي). غير أن هذا التعليم لم يكن يشمل سوى فئات محدودة من السكان تخصصت به. ومع دخول الاستعمار نشأت مدارس نظامية لتكوين الكتبة والإداريين، ظل الإقبال عليها محدوداً والاستفادة منها محصورة في أعداد قليلة جداً. وتتبنى الدولة سياسة لبلوغ نسبة تدريس تصل إلى ١٠٠ بالمئة بحلول سنة ٢٠٠٠، وتحوم هذه النسبة حالياً حول ٧٤ بالمئة من الأطفال البالغين سن الدراسة، لكنها تتفاوت بين الوسط الحضري والريفي بشكل كبير.

أما بالنسبة إلى شريحة الأميين، فقد كشفت بيانات عام ١٩٧٧ عن معدل لها عالٍ، حيث وصلت آنذاك إلى ٨١ بالمئة. وتراجع هذا المعدل في نتائج عام ١٩٨٨ إلى ٦١ بالمئة. وهو الآن أقل من هذه النسبة بشكل ملحوظ، بحسب تقديرات كتابة الدولة لمحاربة الأمية وللتعليم الأصلي.

ومن جهة أخرى، فإن نتائج تعداد عام ١٩٨٨ أوضحت بعض الخصائص المتصلة بالحالة الزواجية للسكان، حيث بلغت جملة السكان البالغين عشر سنوات فأكثر ١,٢٦٠,٣١٤ شخصاً موزعين كما يلي:

- لم يتزوج ٥٣٨١٩٦ شخصاً من بينهم ٣٢٤٢٧٢ ذكراً، و٢١٣٩٢٤ أنثى.

- متزوج ٥٧٧٥٣٨ شخصاً من بينهم ٢٦٦٩٧٥ ذكراً و٣١٠٥٦٤ أنثى.

- مطلّق ٨١٧٨٠ شخصاً من بينهم ١٣٥٨٦ ذكراً و٦٨١٩٤ أنثى.

- مترمل ٥٤٥٤٩ شخصاً من بينهم ٤٩٧٨ ذكراً و٤٩٥٧١ أنثى.

- غير مبين ٨٢٥٠ شخصاً من بينهم ٤٠١٠ ذكور و٤٢٤٠ أنثى.

وقد اتضح من مقارنة نتائج عام ١٩٧٧ مع نتائج عام ١٩٨٨ وجود تغيير في نسبة من لم يتزوجوا، حيث تحولت من ٣٩,٧٠ بالمئة سنة ١٩٧٧ إلى ٤٣ بالمئة سنة ١٩٨٨، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع المستوى التعليمي والوعي لدى السكان، الأمر الذي ينتج منه تأخر للعمر عند الزواج الأول بالنسبة إلى الذكور والإناث.

٢ ـ الأنشطة الاقتصادية للسكان

بلغ عدد المشتغلين في مختلف الأنشطة الاقتصادية ٤٢٩٨٢٦ شخصاً، وذلك وفق نتائج تعداد عام ١٩٨٨، ومن

بين هذا العدد ٣٢٤٨٤٦ من الذكور و١٠٤٩٨٠ من الإناث.

أ ـ الأنشطة الزراعية

ما يزال النشاط الزراعي يمثل أهم القطاعات الاقتصادية التي تستوعب شريحة عريضة من السكان. فعلى رغم تراجع نسبة المشتغلين في هذا القطاع بمختلف مكوناته عما كانت عليه خلال فترات التسعينيات والسبعينيات، فإن النشاط الزراعي عموماً ما يزال القطاع الأكثر استيعاباً للعاملين (٥٣,٧ بالمئة) بحسب نتائج التعداد الشامل عام ١٩٨٨.

والرعي له مكانته الخاصة ضمن هذا النشاط حيث يشكل ثروة تعتمد عليها نسبة مهمة من الأسر بصورة مباشرة وغير مباشرة، كما مثلت نسبة ١٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٩٢.

أما بالنسبة إلى **الزراعة**، فلا تزال السمة البدائية تميزها في كثير من المناطق على رغم دخول أنماط من الزراعات الحديثة الميدان، مثل زراعة الأرز في ضفة النهر وكذلك الخضروات وأشجار الفاكهة. وتساهم زراعة الواحات في وسط البلاد وشمالها بقسط مهم في إنتاج بعض المحاصيل الأساسية، مثل التمور والشعير والقمح والخضروات، ومع هذا فإن الزراعة بالمعنى الضيق للكلمة (من دون الرعي والصيد) لم تساهم بأكثر من ٣ بالمئة من الناتج المحلي وفقاً لبيانات عام ١٩٩٢.

وعلى مستوى الصيد، فإن الشواطئ الموريتانية تهيأت لها ظروف طبيعية ملائمة جعلت منها منطقة غنية بمختلف أنواع الأسماك. ويتفق معظم التقديرات على أن طاقة المصايد الموريتانية تصل إلى نحو نصف مليون طن سنوياً على الأقل من دون أن يكون ذلك مجحفاً بتجددها البيولوجي. وقد عرف الصيد النهري تراجعاً خلال العقدين الأخيرين نظراً إلى اشتغال العديد من الصيادين التقليديين بنشاطات أخرى أكثر مردودية، وخصوصاً في مؤسسات الصيد البحري، إضافة إلى ما كان من تأثير سلبي في هذا النشاط من جراء بناء سدّي «دایاما» و«مانانتالي» على نهر السنغال. وبصورة إجمالية، فإن قطاع الصيد يشكل لبنة قوية في الاقتصاد الوطني حيث ساهم بنسبة ١٠ بالمئة من تركيبة الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٢.

ب ـ التعدين

يعتبر التعدين نشاطاً حيوياً عرفته البلاد غداة الاستقلال عندما بدأ استغلال مناجم الحديد في الشمال (بطاح الزويرات) من لدن شركة حديد موريتانيا (MIFERMA) التي صدّرت أولى شحناتها من تلك الخامات سنة ١٩٦٣. وقد آزر هذا المنجم منجم آخر للنحاس في منطقة آكجوجت، ولكنه عرف صعوبات مالية سببت توقف الإنتاج منذ منتصف السبعينيات ليحل محله استخلاص الذهب من تلك الخامات في الوقت الراهن.

ويقدر الانتاج السنوي لخامات الحديد بنحو ١٤ مليون طن، وهي خامات جيدة من حيث نسبة الركاز وسهولة الاستغلال (الاستغلال المكشوف)، كما ان عائداتها ذات قيمة مهمة ضمن الصادرات الوطنية (نحو ٢٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩١)، ويوفر هذا القطاع ما يقارب ٥٠٠ فرصة عمل في الظروف الحالية.

ج ـ الصناعة

ما يزال قطاع الصناعة التحويلية حديث النشأة حيث يستوعب نسبة ضئيلة من اليد العاملة (٣ بالمئة)، كما ان مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة (٤ بالمئة). ويتمثل هذا النشاط في الصناعات المتصلة بالبناء والأشغال العامة وبعض الصناعات الغذائية (المشروبات والصناعات السمكية...)، إضافة إلى صناعة الصابون وأدوات تأثيث المنازل.

وتتمركز هذه الصناعات في مدينتي نواكشوط ونواذيبو، في حين يصبح نصيب المناطق الأخرى منها محدوداً، لكن الشروع في توفير الطاقة الكهربائية في أغلب المدن قد يفتح المجال لبعث نشاط صناعي فيها.

د ـ التجارة

تمثل التجارة أحد الأنشطة الحيوية التي دأب سكان

المنطقة على مزاولتها منذ أمد بعيد، حيث ربطوا بين شمال القارة وممالك السودان في جنوبي الصحراء الكبرى، وهكذا ورّث الأجداد أحفادهم هذه الحرفة فحافظوا عليها على رغم ما انتاب الطرق التجارية من تبدل. وقد سبب هذا التراكم الطويل للتجربة في هذا المجال سمة بارزة لدى الموريتانيين جعلتهم مؤهلين لمزاولة التجارة في كثير من دول المنطقة معززين دورهم الثقافي بدورهم التجاري.

وأوضحت بيانات تعداد عام ١٩٨٨ أن نسبة العاملين في هذا القطاع بلغت ١٧ بالمئة، كما كانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ١٣,٨ بالمئة سنة ١٩٩٢. وأخيراً، فإن نسبة العاملين في الإدارة العامة والخدمات الجماعية والمالية بلغت ٢١ بالمئة بحسب النتائج المستخلصة من تعداد عام ١٩٨٨، أي نحو ٨٨٠٠٠ عامل.

مراجع الفصل الأول

بعض ملامح التحضر في موريتانيا. تونس: [مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية]، ١٩٩٣. (كراس مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، السلسلة الجغرافية؛ عدد ٧)

بن المحبوبي، سيدي عبد الله. «الهجرات الداخلية إلى مدينة نواكشوط.» (رسالة ماجستير في الجغرافيا، الرياض، جامعة الملك سعود، ١٩٨٤).

«مشكلات التحضر في نواكشوط (نموذج السكن).» **المجلة الجغرافية الموريتانية**: العدد ١، ١٩٩٢.

موريتانيا، وزارة التخطيط، المكتب الوطني للإحصاء. **دليل الإحصاء السنوي: إحصاء السكان والمساكن لسنة ١٩٨٨.** نواكشوط: [المكتب]، ١٩٩٠.

ناصر، محمد بباه بن محمد. «مدينة نواكشوط (دراسة في جغرافية الحضر).» (رسالة ماجستير، الرياض، جامعة الملك سعود، ١٩٨٤).

وزارة المالية والاقتصاد الوطني. «التعداد الشامل للسكان.» النشرة ١ و٢، ١٩٧٧.

ولد السعد، محمد المختار. حرب شربيه أو أزمة القرن السابع عشر في الجنوب الغربي الموريتاني. نواكشوط: المعهد الموريتاني للبحث العلمي، ١٩٩٤.

Atlas de la république islamique de Mauritanie. Sous la direction de Charles Toupet et de Georges Laclavère. Paris: Editions de Jeune afrique, [1977]. (Les Atlas jeune afrique)

Centre National de la Recherche Scientifique (CNRS). *Introduction de la Mauritanie.* Paris: CNRS, 1979.

Chassey, Francis de. *La Mauritanie de 1900-1975: Facteurs économiques, politiques, idéologiques et éducatifs dans la formation d'une société sous-développée.* Paris: L'Harmattan, ©1984.

Remote Sensing Institut. *Inventaire des ressources du sud-ouest mauritanien.* USA, South Dakota: [s.n.], 1982.

Toupet, Charles. «La Sédentarisation des nomades en Mauritanie centrale sahélienne.» (Thèse d'état en lettres, Dakar, 1975).

الفصل الثاني

التاريخ والمجتمع

الناني ولد الحسين(*)

ومحمد الأمين ولد الشيخ عبد الله(**)

إن الإحاطة بتاريخ منطقة ما منذ فجر التاريخ وحتى الوقت الحاضر، تعتبر من بين الأمور المستحيلة في البلدان التي سخّرت قدرات وخبرات كبيرة لذلك الغرض، ذلك أن مصادر التاريخ بأشكالها المختلفة لا تغطي بالضرورة كل الفترات التاريخية التي مر بها هذا البلد موضوع البحث، أو أنها تكتفي بتخليد جانب أو جوانب من مظاهر الحياة التي كانت سائدة في مجتمع الفترة التي تتحدث عنها، تاركة جوانب أخرى مظلمة نتيجة عدم اهتمام الكتّاب أو الدارسين وقتئذ بها، أو لأن الآثار التي خلّفها الإنسان لم تكن تحتوي على ما يثير اهتمام الدارسين في ما يتعلق بتلك الجوانب.

(*) أستاذ التاريخ الوسيط في جامعة نواكشوط.

(**) أستاذ التاريخ الموريتاني الحديث في جامعة نواكشوط.

أما البلدان التي تعوزها الإمكانات والخبرات اللازمة من أجل التعرف إلى ماضيها السحيق، فإن تاريخها يبقى شبه مجهول، إلا في حالة دخوله في إطار اهتمامات بعض مؤسسات البحث الأجنبية التي كثيراً ما تقتصر تنقيباتها ودراساتها على مواقع ومواضيع مختارة غالباً ما يكون الغرض منها إثبات فرضيات أو نظريات أعدت سلفاً وتخدم مصالح تلك الجهات. وانطلاقاً من ذلك، فإنه من البديهي أننا نجهل حتى الآن الكثير والكثير عن حضارات تعاقبت في الصحراء الافريقية بصفة عامة، وما يعرف اليوم بموريتانيا بصفة خاصة، مع العلم ان بعض الدراسات أكد، بالاستناد إلى الآثار التي خلّفها الإنسان، تتالي حضارات عديدة ذات تقنيات رفيعة وتداخلها في هذه البلاد، وذلك خلال ماقبل التاريخ والتاريخ القديم، أي قبل دخول الإسلام موريتانيا حيث أعطاها طابعاً جديداً وشخصية متميزة لم يستطع الاستعمار التأثير فيها بشكل جوهري.

أولاً: موريتانيا ماقبل التاريخ

عرفت موريتانيا مراحل ماقبل التاريخ التي عرفتها الصحراء الكبرى، من أقدمها وحتى انتشار الإسلام فيها الذي يعتبره روبير فرني البداية الحقيقية للتاريخ في المنطقة.

ومع أن المعلومات الدقيقة عن العصر الحجري القديم في موريتانيا لا تزال ناقصة، فإنه من المؤكد أن مراحله كلها ممثلة

فيها، حيث تتوفر على مواقع مختلفة توجد فيها مؤشرات تؤكد سيادة ثقافة الحجارة المصقولة العائدة إلى العصر الأشولي من مراحله الأكثر بدائية وحتى تلك الأكثر تطوراً، والشيء نفسه بالنسبة إلى العصر العاطري وعصر المعادن.

ومن بين المواقع الموريتانية التي شملها المسح والتي وُجدت فيها آثار تعود إلى العصر الحجري القديم، نذكر على سبيل المثال منطقة لزرك قرب الزويرات على مشارف الحمامي، وكذلك منطقة آمقطير التي توجد فيها آثار لأقدام بشرية وحيوانية تجمدت على شكل صخور.

وإذا كنا نجهل إلى حد كبير بداية استيطان الإنسان موريتانيا، فإن هناك دلالات على وجوده فيها منذ بداية العصر الأشولي. ويعتقد هنري هيكو أن برزخ السويس كان أكثر المناطق حيوية في تنقل الإنسان بين قارتي إفريقيا وآسيا، فعبره هاجر الإنسان من الأولى إلى الثانية، وحدث عكس ذلك عندما عبرت هذا المضيق خلال العصر العاطري مجموعات بشرية قادمة من آسيا فاتجهت إلى مصر، ومنها انسابت تلك المجموعات متتبعة شواطئ البحر الأبيض المتوسط إلى أن وصلت إلى الشواطئ الأطلسية للمغرب الأقصى، ثم اتجهت جنوباً إلى الصحراء وواصلت انتشارها حتى لامست ضفاف نهر السنغال.

وخلال العصر الحجري الحديث الذي عرفته البلاد ابتداء من الألف السابع قبل الميلاد، حدثت ثورة تقنية شملت

نتائجها مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية التي كان إنسان موريتانيا يمارسها في ذلك العصر، وكان لتلك الثورة انعكاسات على حياته بشكل إيجابي، حيث تضاعفت مردودية محترفي القنص مثلاً عشرات المرات نتيجة استخدامهم القوس، وكذلك بالنسبة إلى الصيادين عن طريق استخدامهم أدوات من أهمها الخطاف والصنارة والشبكة.

وغيّر الإنسان نظامه الغذائي عن طريق ممارسته النشاط الزراعي واكتشافه أداة جرش محاصيل الحبوب وتحويلها إلى طحين، هذا فضلاً عن ظهور الصناعات الخزفية في البلاد خلال ذلك العصر فأثرت بشكل جذري وإيجابي في حياة الإنسان، إذ استخدمت الأواني الفخارية في مجالات متعددة من أهمها طبخ الغذاء وتخزين الماء والمواد الغذائية، فحررت الإنسان بالتالي من اللجوء إلى الطبيعة كلما كان بحاجة إلى الغذاء، وذلك بوجود احتياطي مخزّن.

كما مارس الإنسان الموريتاني خلال العصر الحجري الحديث النشاط الرعوي، حيث انتشرت الأبقار في عموم البلاد، وكان مصدرها افريقيا الشمالية، ومن المعتقد أن انتشارها كان على يد مجموعات بشرية وصلت إلى البلاد من الشمال الافريقي خلال الفترة نفسها، وهذه الأبقار لا سنام لها، وبدأت تختفي قبيل المرحلة التاريخية لتحل محلها الأبقار ذات السنام.

أما الزراعة، فإن ممارستها كنشاط ظهر في اظهرتيشيت وولاته خلال الألف سنة الأخيرة قبل الميلاد، إذ من المعتقد أن جماعات من الرعاة أشباه المستقرين مارست زراعة الحبوب كنشاط ثانوي بالاعتماد على التساقطات في عموم البلاد، ويؤكد ذلك انتشار أدوات الجرس العائدة إلى تلك الفترة في معظم مناطق موريتانيا، وبصفة خاصة مناطق امطليش، وذراع ماليشدان. وكان مزارعو أظهرتيشيت ـ ولاته يقيمون في ٤٠٠ قرية مشيدة بالحجارة، ومارسوا بالإضافة إلى الزراعة أنشطة أخرى مثل الرعي والصيد النهري. وخلال الفترة ما بين ٨٥٠ ـ ٥٥٠ ق. م. وصلت إلى موريتانيا مجموعات بشرية من الشمال، وكانت البلاد وقتها تمر بفترة جفاف أرغمت بعض ساكنيها على الهجرة إلى الجنوب بحثاً عن مناطق صالحة للزراعة.

وكانت وسيلة المهاجرين الجدد الأساسية في التنقل تتمثل في العربات ذات العجلتين، وذات الأربع أحياناً، وآلة كانت تجرها الخيول غالباً والثيران نادراً، وترك مستخدموها لها رسوماً في آدرار والحوض. وهذه المجموعات البشرية هي التي ظهرت مع مجيئها بداية استخدام الكتابة الليبية ـ البربرية (التيفناغ) في البلاد، وهو ما اعتبره بعضهم نهاية لعصور ماقبل التاريخ، وظلت هذه المجموعات تستخدم العربات أثناء انتشارها في موريتانيا، ثم استبدلتها في بداية التاريخ المسيحي بالجمل الذي ساعد على تكيفها مع الصحراء وبالتالي توطدها فيها.

ثانياً: موريتانيا من بداية العصر المسيحي حتى دخول الإسلام

تعوزنا المصادر التي تخولنا رسم لوحة كاملة لموريتانيا خلال القرون الأولى من التاريخ الميلادي، ومع ذلك فإن إشارات الكتّاب اللاتينيين ـ على الرغم من غموضها وامتزاجها بالأسطورة ـ تساعد على بناء تصور عام عن البلاد التي يبدو أنها كانت خلال ذلك العهد تتميز بظروف طبيعية لا تختلف كثيراً عما هي عليه الآن. فهي بحسب أولئك الكتاب «بلاد الرمال» والبلاد التي لا ماء فيها، كما يبدو أن معظم سكانها كانوا يعتمدون على التنقل والترحال أسلوباً للحياة، إذ لم تكن الظروف المناخية تساعدهم على الاستقرار والتقرّي.

ومن بين أهم الجماعات التي كانت تعمر البلاد خلال تلك الفترة نذكر من أطلق عليهم بعض الكتاب الرومان اسم لوتوفاج، وهم الذين ذكر عنهم كل من ارتمديور واسترابو أنهم هاجروا من شمال افريقيا واستقروا في منطقة لا توجد فيها مياه، فصاروا يعوضون منها بجذور الأشجار التي كانوا ينتزعونها ويمتصون ما تحتوي عليه من الماء!

كما أشار أولئك الكتاب إلى شعب آخر أطلقوا علية اسم الفاروسي. ذكر استرابو في القرن الأول الميلادي أنه كان يجوب الصحراء شعب مستعيناً أثناء عبوره إياها بقِرَب من الماء

كان أفراده يربطونها تحت بطون الخيول، كما ذكر أنهم كانوا يستخدمون عربات تجرها الخيول، مما جعل بعض الدارسين يعتقد أن الفاروسي هم الذين خلّفوا لنا صور تلك العربات على طول الطرق التي كانت تسلكها من آدرار شمالاً مروراً بتكانت ثم أظهرتيشيت وولاته باتجاه نهر النيجر. كذلك توجد صور لتلك العربات في جبال أفله وكتلة آركيز الصخرية. وذكر بلين القديم المتوفى سنة ٧٩م أن الفاروسي كانوا يعيشون خلف الجيتول الذين كانوا يعمرون شمال البلاد، هذا فضلاً عن النازامونيين الذين لم يكونوا يعرفون شيئاً عن الزراعة، وكانوا بحسب بوزانياس يعيشون على أوراق الأشجار وثمارها، كذلك الإثيوبيون الذين ذكر عنهم سيلاكس أنهم طوال القامة مسترسلو شعر الرأس واللحية، وقال عنهم بطليموس وميلا إنهم بيض البشرة.

وبصفة عامة، فإن أهم المجموعات التي كانت تهيمن على موريتانيا خلال هذه الفترة هي الجيتول والنازامونيون، والإثيوبيون، فهل يمكننا اعتبار هذه المجموعات هي ذاتها التي كانت تعمر الصحراء خلال العصر الوسيط، وبعبارة أخرى، هل يمكننا اعتبارها من أسلاف الصنهاجيين الذين تحدث الكتّاب العرب المسلمون عنهم بإسهاب؟

مع اعترافنا بأن الجواب عن هذا السؤال صعب في ظل غياب المصادر التي تسمح بذلك، فإن بعض الباحثين يعتقد أن

التسميات التي وردت في كتابات المؤرخين الرومان تعني الشعوب نفسها التي وصفها الكتّاب العرب في العصر الوسيط، وأن الاختلاف كان منحصراً في التسميات فقط. ومما يؤيد هذا الرأي ما أوردته الروايات السودانية المدونة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، التي يرى أصحابها أن مؤسسي مملكة غانا الأولى كانوا من صنهاجة.

وإذا عرفنا أن غانا كانت تحكم معظم مناطق غرب افريقيا، فإن هذه الروايات ـ إن صحّت ـ تشير إلى أن هيمنة صنهاجة تجاوزت الصحراء ليصل تأثيرها بشكل واضح إلى السودان الغربي خلال التاريخ القديم، ذلك أن تأسيس غانا كان قبل نهاية القرن الثالث الميلادي. ويعزز الرواية السودانية ما ذكره الكاتب الأندلسي أبو عبيد البكري من أن غانا كانت مجرد لقب للملوك، وأن اسم المملكة كان آوكار وأن عاصمتها الأولى هو اودغست.

ومن المعلوم أن آوكار كلمة صنهاجية تعني السهل، وهي حتى الآن علم لمناطق موريتانية من بينها المنطقة المطلة على أطلال اودغست من الشمال. ويورد الكاتب نفسه أن اودغست ظلت عاصمة لهذه المملكة حتى وصول العرب إليها، وهي إشارة من الواضح أنها تعني حملة حبيب بن أبي عبيدة بن عقبة، الذي وصل إلى المنطقة فاتحاً في القرن الثامن الميلادي. وتدل إشارة البكري الأخيرة على أن تحولاً ما وقع بعد حملة

حبيب لم تعد اودغست بموجبه عاصمة لغانا، وهو أمر يتفق إلى حد ما مع الروايات السودانية التي أوردها كل من محمود كعت وعبد الرحمن السعدي والتي تقول بأن الرعايا السودانيين ثاروا ضد حكامهم الصنهاجيين بعد البعثة النبوية. ويعتقد دلافوسر أن تلك الثورة حدثت في منتصف القرن الثامن الميلادي.

فهل يكون تقبل الملوك الصنهاجيين الإسلامَ ديناً هو السبب في ثورة رعاياهم الوثنيين ضدهم، أم أن الشعوب السودانية وصلت خلال تلك الفترة إلى مستوى من النضج السياسي عن طريق استيعابها نظام الدولة من خلال احتكاكها لقرون عدة، ومن خلال خدمة الكثيرين من أبنائها في مختلف أجهزة دولة غانا الصنهاجية الأولى، وبالتالي كانت تلك الثورة تعبيراً عن ذلك النضج، ورغبة في الانفصال وتكوين دولة مستقلة كما حدث؟ كل ما يمكننا أن نجزم به في هذا الصدد هو أن تغيرات كبرى في المنطقة حدثت خلال فترة متزامنة مع دخول الإسلام موريتانيا.

ثالثاً: موريتانيا من بداية دخول الإسلام حتى الهجرات الحسانية

لم يكن سكان موريتانيا بمعزل عن التطورات المهمة التي عرفها أشقاؤهم في المغرب الكبير ابتداء من القرن الأول هـ/

السابع م، والتي كان من أبرزها وصول طلائع الفتح العربي الإسلامي إلى المنطقة. فقد أوردت المصادر العربية الوسيطة معلومات تتعلق بوصول عقبة بن نافع إلى الصحراء الواقعة جنوب السوس الأقصى (موريتانيا) أثناء مطاردته بعض المجموعات الفارّة أمام الزحف الإسلامي، بل إن بعض تلك المصادر ذهب إلى القول بأنه تجاوز الصحراء حتى وصل إلى المناطق الشمالية من بلاد السودان. وقد ظلت ذكرى هذا الفاتح ماثلة في الذاكرة الشعبية لسكان المنطقة حتى الآن، فتناقلت الأجيال أخباره وفتوحاته في البلاد، ودوّن مؤرخوها بعض الروايات المتعلقة بغزواته وكراماته وأحفاده... الخ.

ثم إن ابن الفقيه ذكر أن المشتري بن الأسود قاد حملة انطلقت من بلاد السوس باتجاه الجنوب، فدخلت الصحراء واخترقتها حتى وصلت ضفاف نهر السنغال. كما وصلت المنطقة في بداية الثلث الثاني من القرن الثامن الميلادي حملة قادها حبيب بن أبي عبيدة بن عقبة غنمت كميات من الذهب وبعض السبايا.

وابتداء من أواخر النصف الأول من القرن الثامن الميلادي ومع بداية حكم عبد الرحمن بن حبيب، اتخذ مسار الانتشار الإسلامي في موريتانيا ومن خلال بلاد السودان طابعاً جديداً، حيث تم التخلي عن الحملات العسكرية مقابل توطيد الصلات عن طريق تنشيط التبادل التجاري، فحُفرت مجموعة

من الآبار على طول الطريق الذي كان يربط بين سجلماسه واودغست، مما ساعد على تذليل الصعاب أمام المسافرين من التجار والدعاة، ومكنهم من الاستقرار في المراكز التجارية الصحراوية والسودانية.

ويبدو أن بعض المجموعات الصنهاجية استجاب للإسلام خلال هذه الفترة، حيث تشير المصادر إلى أن بعض الملوك الصنهاجيين في الصحراء كان يجاهد من أجل نشر الإسلام في بلاد السودان خلال النصف الثاني من القرن الثامن الميلادي، وبداية القرن التاسع الميلادي، مثل تلاكاكين وابنه تيولوتان، وابتداء من هذه الفترة أيضاً بدأ الكتّاب العرب يدونون معلومات مهمة عن البلاد وسكانها.

١ ـ سكان موريتانيا من القرن الثامن حتى القرن الثالث عشر الميلاديين

كانت غالبية سكان موريتانيا خلال العصر الوسيط تتشكل من الصنهاجيين، إلا أن موقع البلاد بين شمال افريقيا وبلاد السودان، وامتلاكها بعض الثروات المهمة بالنسبة إلى تجار المنطقتين، واحتواءها على مدن تجارية كبرى، كلها من بين الأمور التي ساعدت على جذب الأفراد والجماعات إليها، واستقرار جاليات مختلفة فيها بشكل دائم.

ومع ذلك فإن كتّاب العصر الوسيط يذكرون أن قبائل صنهاجية في الصحراء كانت تناهز السبعين، إلا أن أشهرها وأقواها شوكة هي قبائل كدالة ولمتونة ومسوفة، التي كانت تتقاسم السيطرة على المجال الجغرافي للبلاد، فكانت ديار كدالة تحاذي شواطئ المحيط الأطلسي حتى الضفة اليمنى لنهر السنغال الذي أخذ اسمه من اسم قبيلة صنهاجة، فكان يطلق عليه نهر صنهاجة، ثم نهر سنغانة بتحريف من السودانيين، ثم حرفه الأوروبيون ابتداء من القرن السادس عشر فظهر في كتاباتهم تحت اسمه الحالي «نهر السنغال» وبقي كذلك. وتلت كدالةَ قبيلةُ لمتونة التي كانت منازلها متصلة من جنوب السوس شمالاً حتى منطقة أفله في الحوض جنوباً، ثم قبيلة مسوفة التي كانت تسيطر على المنطقة الفاصلة بين تيندوف في الشمال ومنطقة نهر النيجر في الجنوب. وبالإضافة إلى هذه القبائل الكبرى كانت هنالك مجموعات قبلية أقل قوة وحجماً، نذكر منها تاركة، وبني وارث وكزولة ولمطة... الخ.

أما سكان موريتانيا من غير الصنهاجيين، فنذكر من بينهم البافور الذين كانوا يعمرون أجزاء مهمة من منطقتي آدرار وتكانت، والذين دخلوا في حروب مريرة مع لمتونة ابتداء من القرن العاشر الميلادي انتهت بإلحاقها الهزيمة بهم وذوبانهم داخلها على شكل أتباع، وذلك في عهد الأمير المرابطي أبي بكر بن عمر. وحل المصير نفسه بالمجموعات الزناتية التي

كانت متناثرة في المراكز التجارية وعلى طول الطريق التي تعبر البلاد.

واستقرت في البلاد خلال تلك الفترة جاليات كبيرة من العرب في اودغست وكمبي صالح وولاته... فقد ذكر البكري أن سكان اودغست في منتصف القرن الحادي عشر الميلادي كانوا في معظمهم من العرب وزناتة، كما أشار المؤلف نفسه إلى وجود أعداد مهمة من العرب في عاصمة غانا التي تقع أطلالها في الجنوب الشرقي الموريتاني، وازدادت أعداد الجاليات العربية في البلاد خلال تلك الفترة ما بين القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، وذلك قبل أن تصل الهجرات الحسانية إلى البلاد، وكانت غالبيتهم من سكان المدن. أما السودانيون فكانت مناطق استقرارهم خلف نهر السنغال، وأقدم مجموعة منهم هي السوننكة الذين كانوا يشكلون العمود الفقري لإمبراطورية غانا خلال الفترة ما بين القرنين الثامن والحادي عشر الميلاديين. وقد تمكنت مجموعة منهم من الاستقرار في منطقة تكانت في أواخر القرن العاشر الميلادي، وذلك عندما تمكنت غانا من احتلال اودغست بعد هزمها صنهاجة التي انسحبت إلى المناطق الصحراوية في انتظار إعادة ترتيب صفوفها. فكانت هذه المجموعة السوننكية بمثابة جبهة أمامية تراقب صنهاجة وتمنعها من مباغتة جيوش الامبراطورية السودانية، وقد نجحت في تحقيق ذلك الغرض

في بداية القرن الحادي عشر الميلادي عندما هزمت جيوش صنهاجة، وقتلت قائدها أبي عبد الله محمد بن تيفاوت، وإن لم تتمكن من الصمود أمام جيوش أبي بكر بن عمر الذي لم يكتفِ بتطهير المنطقة من الاحتلال الغاني وإنما واصل المسيرة جنوباً حتى سيطر على عاصمة غانا سنة ١٠٧٦م. أما المجموعة السودانية الأخرى فتتمثل في التكرور الذين كانوا يعيشون وراء الضفة اليسرى لنهر السنغال حتى منتصف القرن الحادي عشر الميلادي عندما تحالفت مملكتهم في عهد أميرها لبيى بن وارجاي مع المرابطين، فدخلت مع لمتونة في حروب ضد قبيلة كدالة الصنهاجية التي كانت تنازع لمتونة زعامة المرابطين، وبعد إلحاقها الهزيمة بكدالة تمّ طردها من بعض مواطنها خصوصاً تلك القريبة من الضفة اليمنى لنهر السنغال، فلم تمانع لمتونة استقرار حلفائها من التكرور في تلك المنطقة.

وبصفة عامة، فإن موريتانيا الوسيطة تميزت بهيمنة المجموعات الصنهاجية عليها، وهي المجموعات التي عرفت عند معظم كتّاب العصر الوسيط بـ «الملثمين»، وهو الاسم الذي اكتسبوه من زيهم الذي كان يلازمهم ويميزهم من غيرهم من الشعوب. فقد أشاد مؤلفو تلك الفترة بتشبثهم باللثام وعدم مفارقته رجالهم في الليل والنهار، ولا في أوقات اليقظة ولا المنام، بل إن بعضهم ذهب إلى القول بأن القتيل منهم إذا سقط عنه لثامه أثناء المعركة لا يعرفه ذووه إلا بعد أن يعيدوه إليه!

وقد اختلفت الآراء حول أسباب رسوخ هذه العادة في أوساط هؤلاء القوم، فربطها ابن الأثير وابن خلكان بالنسب الحميري لصنهاجة، وذكر أن قبائل حمير في اليمن كانت تستخدم اللثام، وأن صنهاجة ورثت عنها ذلك. هذا في حين أعادها بعضهم إلى المعتقدات السحرية التي كانت سائدة بين الصنهاجيين قبل اعتناقهم الإسلام، والتي كان من بينها الاعتقاد بأن الشياطين منتشرون في الجو، وأنهم لا يدخلون إلى الإنسان ويتمكنون من إصابته بالضرر في الجسم أو العقل إلا من خلال منفذين هما الأنف والفم! فكان اللثام بمثابة إجراء وقائي يرمي إلى قطع الطريق أمام الأرواح الشريرة. ويضيف أصحاب هذا الرأي أن المرأة كانت نتيجة لِصِلاتها بالجن معفاة من ارتداء اللثام، بينما يرى آخرون أنه اتُّخذ من أجل الوقاية من عواصف البلاد الرملية لحماية الإنسان من الغبار، وكذلك من لفح الشمس الحارة أثناء الصيف ومن البرودة أثناء الشتاء، ثم ترسخ استعماله في ما بعد حتى نسجت حوله الأساطير من طرف مستخدميه، مما عزز تمسكهم به.

وكان نمط الحياة السائد بين الملثمين مرتكزاً على الترحال وتربية المواشي، وإن كانت البلاد قد عرفت منذ فترة مبكرة من تاريخها مدناً مهمة كانت أهمها خلال العصر الوسيط: اودغست، كمبي صالح، ولاته، تيشيت، بانكلابي، ثيماماتاوت، آبير، ازوكي، ودان... الخ.

ولعبت هذه المدن أدواراً مهمة وحيوية في المبادلات التجارية بين شمال أفريقيا وغربها، كما لعب الملثمون دوراً متميزاً في ذلك النشاط التجاري المهم الذي كان من بين أهم المقومات الاقتصادية للبلاد خلال العصر الوسيط.

٢ ـ أهم الأنشطة الاقتصادية في موريتانيا الوسيطة

على الرغم من الظروف الطبيعية القاسية التي كانت وما زالت تميز أراضي موريتانيا، فإنها وفرت لساكنيها على مر العصور إمكانات اقتصادية مهمة متنوعة، ساعدت على توفير الاكتفاء الذاتي في بعض المجالات أو تجاوزته في أخرى، وتم سد النقص عن طريق التجارة الخارجية. ومن أهم الأنشطة التي مارسها الإنسان الموريتاني خلال العصر الوسيط نذكر الرعي والزراعة واستخراج الملح والتجارة.

أ ـ الرعي

أدت طبيعة المناخ التي كانت سائدة في موريتانيا، والمتميزة بتذبذب التساقطات وندرتها في بعض الجهات وسوء توزيعها، إلى تشجيع هذا النشاط، إذ لم تكن هذه الوضعية تسمح لمعظم السكان بالتمتع بحياة مستقرة، وإنما التنقل المستمر بحثاً عن مكان ملائم لحياة أفضل، وهو أمر يتطلب أن تكون الثروة التي كانوا يمتكلونها مندمجة مع هذا الواقع، أي

أن تكون قابلة للنقل. ولعل تربية المواشي هي أكثر النشاطات الاقتصادية ملاءمة لوضعية كهذه.

ومن بين الحيوانات التي كانت تشكل أهم ثروات البلاد نذكر الإبل والأبقار والأغنام والماعز بصفة أساسية، ثم الخيول والحمير بأعداد قليلة نسبياً.

وقد أشاد كتّاب العصر الوسيط من أمثال اليعقوبي وابن حوقل والبكري وغيرهم بكثرة قطعان الماشية في هذه البلاد، وبينوا أن الإبل كانت تتركز في الجزء الشمالي الصحراوي منها الخالي من المستنقعات والبعوض، في حين كانت الأبقار والأغنام توجد في الوسط، والمناطق الجنوبية ذات المياه الوافرة نسبياً والغطاء النباتي الكثيف.

ب ـ الزراعة

ردد الكثير من المؤرخين والرحالة العرب في العصر الوسيط عبارة تصف سكان موريتانيا بأنهم «لا يعرفون حرثاً ولا زرعاً»، وإنما كانوا بداة متنقلين يعتمدون على تربية المواشي بشكل عام، والليل بشكل خاص. ومع أن ذلك يصدق على كثير منهم، خصوصاً سكان الصحارى، فإن بعض الجماعات في الواحات والمناطق الجنوبية من البلاد مارس أنشطة زراعية أشار إليها الكتّاب أنفسهم، من أهمها زراعة النخيل، حيث ذكر البكري أن آزوكي كانت تحيط بها نحو

٢٠٠٠٠ نخلة، كما ذكر المهلبي في القرن العاشر الميلادي في معرض حديثه عن مملكة اودغست أن النخيل في أراضيها كثير، في حين ذكر الوراق أن بساتين النخيل كانت تحيط بمدينة اودغست، كما كانت ولاته معروفة بنخيلها الذي كان يزرع تحت ظلاله البطيخ.

أما المناطق الجنوبية فقد كانت ممارسة الزراعة فيها شائعة، خصوصاً منها تلك المجاورة للنهر. وأوردت المصادر في هذا المجال أن سكانها كانوا يزرعون مرتين في السنة، إحداهما بالاعتماد على التساقطات والأخرى بعد تراجع النهر. وتتمثل أهم الغلات في التمور والحناء وبعض المزروعات التي كانت تزرع تحت ظل النخيل مثل الشعير والبطيخ، كما كان السكان يزرعون الذرة واللوبيا والقمح، فضلاً عن زراعة الخضروات التي كانت تمارس أساساً في المراكز التجارية الكبرى مثل كمبي صالح واودغست. . . الخ.

ج ـ استخراج الملح

توفرت البلاد الموريتانية على أهم سباخ الملح الحجري الذي كان يلعب دوراً تجارياً مهماً في تجارة القوافل، ومن بين تلك السباخ، سبخة أوليل التي يعتقد أنها هي سبخة ائتررت الواقعة حالياً في ولاية الترارزة، وهي أول سبخة أشارت المصادر العربية إلى استغلالها، كما توجد في شمال البلاد

سبخة أجل، وسباخ أخرى أقل أهمية.

ونظراً إلى أهمية الملح في تلك التجارة، فإن القبائل الصنهاجية الكبرى أحكمت سيطرتها ورقابتها على تلك السباخ التي وصل ثمن حمولة الجمل الواحد من ملحها خلال النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي إلى ما بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ مثقال من الذهب. وظلت هذه السباخ تلعب دوراً اقتصادياً مهماً بالنسبة إلى موريتانيا والمناطق المجاورة لها حتى عهد قريب، وذلك في إطار التجارة عبر الصحراء، والتي كانت البلاد تتوفر على مواد أخرى كانت مهمة في مبادلاتها، كالصمغ والعنبر وغيرهما...

د ـ التجارة

مكّن الموقع الجغرافي لموريتانيا بين شمال افريقيا وغربها من الاستفادة بشكل كبير من التجارة التي ربطت بين المنطقتين خلال قرون عديدة، وذلك بواسطة التحكم في طرقها التي كان معظمها يعبر البلاد، والمشاركة في تنشيطها عن طريق تسيير القوافل الكبرى وحفر الآبار على طول طرقها وتوفير الأدلاء مقابل أجرة لمن لا يعرفون مسالك الصحراء، هذا فضلاً عن دور المدن التجارية الموريتانية الكبرى في مركزة المواد التجارية وتخزينها وتوزيعها، الأمر الذي وفر لسكانها أرباحاً مهمة جعلت بعض الباحثين يعتقد أنها هي السبب وراء قيام

التنظيم السياسي في البلاد وذلك من أجل ضمان استفادة أكبر.

٣ ـ التنظيم السياسي في موريتانيا من القرن الثامن حتى القرن الثالث عشر الميلاديين

تميزت الفترة الإسلامية في موريتانيا الوسيطة بظهور سياسة بسطت سيطرتها على الأراضي الموريتانية الحالية كافة، وتجاوزتها في أغلب الأحيان لتضم المجال الجغرافي لغرب الصحراء الكبرى تارة، ولتشمل مناطق أوسع في الغرب الإسلامي تارة أخرى، ومن بين أهم الدول التي عرفتها موريتانيا الوسيطة مملكة اودغست الصنهاجية، ودولة المرابطين.

وقد ورد أول ذكر لدولة صنهاجة في الصحراء عند الكتّاب العرب على لسان الفزاري المتوفى في أواخر القرن الثامن الميلادي، والذي أطلق عليها أنبية، وحدد مساحتها، وذلك أثناء حديثه عن بعض الدول الكبرى التي عايشها مثل دولة أمير المؤمنين العباسي، ودولة بني أمية في الأندلس... الخ.

وفي أواخر القرن الثامن الميلادي تحدث اليعقوبي عن قبائل أنبية التي ذكر أنها تقع خلف السوس الأقصى وأنها من صنهاجة، كما ذكر أن مقر ملكها يوجد في مدينة اودغست

وأنه يحارب ملوك السودان. في القرن العاشر الميلادي زار ابن حوقل مدينة اودغست في عهد ملك صنهاجة تنبروتان بن اسفيشر، فوصفه بالقوة وسعة النفوذ، ووصف مملكته بالثراء الناتج من هيمنتها على المبادلات التجارية عبر الصحراء.

وقد أورد كل من ابن زرع وابن خلدون روايات يستفاد منها أن هذه المملكة تأسست في بداية النصف الثاني من القرن الثامن، فذكر أن أول ملوكها كان معاصراً لعهد عبد الرحمن الداخل في الأندلس. وكانت السلطة المركزية تحتكرها قبيلة لمتونة وفي بيت بني ورنطنق بصفة خاصة، وهي ملكية وراثية تنتقل من الأب إلى الابن. ومن أشهر ملوك اودغست نذكر تلاكاكين، وابنه تيولوتان المتوفى سنة ٢٢٢ هـ/ ٨٣٦م، وحفيد هذا الأخير الأثير بن فطي المتوفى سنة ٢٨٧ هـ/ ٩٠٠م، ثم تميم بن الأثير الذي ثار عليه رؤساء قبائل صنهاجة وقتلوه سنة ٣٠٦ هـ/ ٩١٩م، وعرفت الصحراء بعد مقتله فترة من الفوضى انتهت بوصول تينيروتان إلى السلطة في منتصف القرن العاشر الميلادي، وفي أواخر هذا القرن سقطت المملكة الصنهاجية في الصحراء تحت ضربات تحالف الزناتيين الخوارج وامبراطورية غانا الوثنية، وتم طرد الصنهاجيين عن المراكز التجارية الحيوية، ومن بينها عاصمتهم اودغست، وأجبروا على العيش في الصحارى القاحلة، إلا أنهم اتحدوا في نهاية الثلث الأول من القرن الحادي عشر الميلادي تحت قيادة الأمير اللمتوني عبد الله

محمد بن تيفاوت المعروف بتارشتا، والذي وُصف بأنه من أهل الفضل والحج والعلم، إلا أنه قتل على يد مقدمة الجيش الغاني في تكانت قبل أن يصل إلى اودغست ويحررها. فخلفه صهره يحيى بن ابراهيم الكدالي الذي سحب الصنهاجة من المعارك، وخلّف عليهم ابنه ابراهيم وانصرف إلى المشرق لقضاء فريضة الحج، وعند عودته اصطحب معه عبد الله بن ياسين، الذي بدأ بتنظيم المجتمع الصنهاجي وفقاً لمقتضيات الشريعة الإسلامية، ذلك أن الإسلام في الصحراء كان قبل قيام دولة المرابطين فيها، شكلياً ومحدوداً في مجموعات معينة. فكانت تلك بداية دولة المرابطين التي كانت أهدافها تتلخص في السيطرة على طرق التجارة التي تعبر الصحراء ومراكزها الكبرى، ونشر المذهب المالكي السني في المغرب الكبير الذي يعاني تعدد المذاهب والصراع في ما بينها، بالإضافة إلى هدفها المتمثل في نشر الإسلام في بلاد السودان وتحرير الإنسان فيها من الوثنية.

وكانت جهود هذه الدولة موجهة في البداية إلى الصحراء من أجل توحيد صنهاجة دينياً وسياسياً، وساعد على تحقيق ذلك سعة علم عبد الله بن ياسين وحنكته السياسية، ودرايته بطبائع مجتمع الصحراء وخصوصياته ولغته. فهو ابن الصحراء ولد في طرفها الجنوبي في مدينة تيما ماتاوت، بحسب البكري، وذهب يطلب العلم في الشمال، وأمضى سبع

سنوات في الأندلس لتحقيق ذلك الغرض، وأدركه يحيى بن ابراهيم في نفيس على المشارف الشمالية للصحراء وهو في طريق عودته إليها بعد ان استوقفه وكاك بن زللوا ليتعلم عليه. ويعتقد يحيى أحمد محمود أن ابن عبد الله بن ياسين كدالي وليس جزولياً، وأن هذه النسبة الأخيرة ألحقها به خطأ مستنسخو المصادر.

ومن بين أهم الإجراءات السياسية التي اتخذها عبد الله بن ياسين من أجل إنجاح مشروع الدولة، إعادة السلطة إلى لمتونة باعتبارها أكثر قبائل صنهاجة وأقواها شوكة وأكثرها تجربة في هذا المجال.

ومما يلفت الانتباه في هذا المضمار أن السلطة أعيدت إلى بيت بني ورنطنق من لمتونة، وفي بيت تلاكاكين بالذات، أي البيت الذي كان يحكم مملكة اودغست الصنهاجية.

وكان أول أمراء الدولة المرابطية هو يحيى بن عمر الذي تسمى بـ «أمير الحق»، وهو لقب قريب من لقب أمير المؤمنين. وفي عهده سيطر المرابطون على الصحراء، وحرروا اودغست واتجهوا إلى جنوب المغرب فبسطوا نفوذهم على سجلماسه. ثم خلفه أخوه أبو بكر بن عمر الذي توسعت فتوحات المرابطين في عهده شمالاً، والذي استخلف ابن عمه يوسف بن تاشفين في المغرب، وعاد إلى الصحراء، حيث اتخذ من ازوكي عاصمة

له، ومنطلقاً من أجل نشر الإسلام في غرب افريقيا، وتمكن سنة ١٠٧٠م من فتح غانا، والقضاء على أكبر قلعة للوثنية في السودان الغربي، وظل منشغلاً بجهاد الوثنيين في افريقيا حتى سقط شهيداً سنة ١٠٨٧م.

وبعد وفاة أبي بكر بن عمر، انصرف اهتمام الكتّاب العرب عن الصحراء وانشغلوا بمتابعة فتوحات يوسف بن تاشفين. ولم يخلّف لنا سكان الصحراء مصادر معاصرة لتلك الفترة، باستثناء كتاب **الإشارة إلى الامارة** لأبي بكر محمد بن الحسن الحضرمي المرادي، قاضي أبي بكر بن عمر في ازوكي.

ومع ذلك فثمة روايات دونت من طرف موريتانيين في القرون الموالية أكدت استمرارية الدولة المرابطية في الصحراء بعد وفاة أبي بكر بن عمر ردحاً من الزمن. إلا أنه من المعلوم أن الممالك الإسلامية السودانية التي كانت خاضعة لنفوذ المرابطين توسعت خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي لتبسط نفوذها على بعض المناطق الموريتانية، من ذلك مثلاً توطيد مملكة التكرور وتوسيعها نفوذَها على مناطق الضفة اليمنى لنهر السنغال، وبسط مملكتي مالي وصنغاي من بعدها نفوذَهما على المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد. ويبدو أن ذلك حدث بعد الصراع الذي تذكر المصادر المحلية أنه مزق الدولة الصنهاجية وأدى إلى انشطارها إلى أربعة أقسام تسيطر على كل واحد منها إحدى قبائل الشوكة المرابطية وهي ايتريزبك في

الجنوب الغربي من البلاد، والانباط (ايدوعيش) في تكانت، وايديشلي في آدرار، وايدوكل في تيرس، والأجزاء الشمالية الأخرى.

وقد أدى الضعف الذي أصاب الصنهاجة نتيجة لصراعاتهم إلى تشجيع مجموعات عربية أخرى على الهجرة إلى البلاد وسط هيمنتها عليها، وهي المجموعات الحسانية.

رابعاً: الهجرات الحسانية

قبل التعرض لبداية هجرة هذه المجموعات العربية إلى البلاد الموريتانية الحالية، نشير إلى أن هذه القبائل العربية البدوية التي نعنيها هي: بني سليم، بني هلال، وبني معقل، خلافاً لمجموعات الفتح الإسلامي التي كانت من العرب الحضريين. وقد بدأت هجرتها في منتصف القرن الخامس هـ/ الحادي عشر م عندما ضاق بها المستنصر الفاطمي ذرعاً في مصر وخشي على سلطته منها خصوصاً أنها سبق وأن شاركت في ثورة القرامطة ضد العباسيين، فنقلها إلى أعالي النيل، ثم تخلص منها عندما سنحت الفرصة، حيث أغراها بالمال ووجهها إلى افريقيا تخلصاً منها وانتقاماً من الملك الصنهاجي المعز بن باديس الذي شق عليه عصا الطاعة في سنة ٤٣٧ هـ/ ١٠٤٥م وقطع كل صلة معه، وتخلّى عن المذهب الشيعي واعتنق المذهب السني المالكي، فضرب عصفورين بحجر واحد. وقد بلغت إبان تحطيم

القيروان نحو مليون نسمة، وتعززت صفوفها في القرن الثامن عشر الميلادي بهجرة بني سليم من طرابلس الذين تحالفوا مع بني غالبة لاستعادة قوة المرابطين، ثم مع الحفصيين ولاة الموحدين في افريقيا، وأصبحوا بعد انتشارهم في العديد من مناطق الشمال الافريقي قوة احتياطية فعالة (بفعل قوة عصبيتهم القبلية وحنكتهم الحربية). ولم يظهر نفوذ قبائل بني معقل واضحاً إلا في القرن الثالث عشر الميلادي عندما دخلت في خدمة الدولة المرينية في فاس وأصبحت من قبائل المخزن. واستقر المعاقلة جنوب مراكش، واعتمد عليهم السلاطين المرينيون في مدهم بقوات عسكرية لحماية طريق الدولة الجنوبية وتأمين حدودها. لكن متى بدأت هجرة هذه المجموعات إلى موريتانيا، وما هي أسباب اتصالها بالموريتانيين؟

لا نعرف بالضبط تاريخ هجرة هذه المجموعات العربية البدوية إلى موريتانيا، فهناك من يرى أنها بدأت أساساً في القرن الثالث عشر الميلادي، حيث يقول بأنها اجتازت الساقية الحمراء سنة ٦٦٤ هـ/ ١٢٦٥م. غير أن غالبية المراجع ترجع بداية الهجرات وبشكل منقطع إلى مطلع القرن الرابع عشر الميلادي، وعلى شكل موجات متتالية خلال القرن الخامس عشر الميلادي، وسنعود إلى هذا الموضوع لاحقاً. أما بخصوص سببية اتصالها بالمجموعات المحلية، فترجعها غالبية المراجع إلى محاولة هذه المجموعات التخلص من كونها أداة للتأمين في

أيدي الدولة المرينية وممثلة أياها في الصحراء، وتحولها إلى جماعات من المستوطنين يطمحون إلى الاستئثار بإدارة شؤون تلك المناطق، شأنهم في ذلك شأن جميع القبائل التي تتطلع إلى الاستقلال بإدارة شؤونها عندما تبتعد عن مركز السلطة.

ومن يتتبع تاريخية الهجرة الحسانية يلاحظ أن معظم المراجع أشار إلى أن البداية الفعلية لهذه الهجرة كانت خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي، حيث تمركز آنذاك بنو حسان في شمال البلاد وواصلوا السير باتجاه باقي الجنوب الغربي خلال نهاية القرن الرابع عشر الميلادي. وتشير المراجع نفسها إلى أنهم وجدوا قيادة جزء من البلاد بيد لمتونة الذين حموها من الخضوع للموحدين والمرينيين. ويشير البرتغالي فرنانديس (Fernandes) إلى أن بني حسان قد استوطنوا منطقة آدرار على الأقل في النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي، وأن طوائف بني حسان الخمس وجدت أن المنطقة كانت تحوي آنذاك مجموعات ادليم، الأوداية، ارحامنة، البرابيش، وأولاد عمر. لكن ما هو مسار سيطرة بني حسان هؤلاء وطرقها؟

لا نعلم الكثير عن مسار تلك السيطرة وطرقها، وسنكتفي بما أشار إليه ولد ودادي في معرض حديثه عن مجموعة البرابيش، حيث أشار إلى أن بني حسان من معقل اتخذوا الشمال والجنوب الغربي للبلاد الموريتانية موطناً لهم، ثم

انتشر دليم وأبناؤه واتباعه وذراريهم في منطقة وادي الذهب على ساحل المحيط الأطلسي، كما انتشر أودي وقومه في شرقي البلاد إلى طرق السودان، واستقر حمّ وقومه في قلب الصحراء إلى نهر النيجر. أما أولاد شبل فقد تركزوا في المنطقة الفاصلة بين النيجر وتوات. وقد لا يكون هذا التصور كافياً، فقد ركز أساساً على تواجد أبناء حسان من معقل فقط، ولم يتعرض لأحفاد المجموعات الأخرى؛ ألم يهاجر بعض المجموعات السليمية أو الهلالية إلى هذه البلاد؟ لا ننفي ذلك الاحتمال، لكن ما هي أنساب المجموعات الحسانية التي استقرت في الأراضي الموريتانية؟

يرجع نسب معظم القبائل الحسانية إلى جعفر بن أبي طالب. فهم بنو حسان بن المختار بن محمد بن عقيل بن معقل بن موسى الهداج بن مغفر بن الأمير بن ابراهيم الأعرابي، بن محمد الجواد بن عالي الزيني بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب[1]. وأبرز هذه القبائل التي استوطنت البلاد الموريتانية[2] هي: أولاد داوود، أولاد يونس، البرابيش، أولاد دليم، أجمان، أولاد امبارك، أولاد الناصر، البراكنة، الترارزة، أولاد

---

(١) صالح بن عبد الوهاب، «الحسوة البيسانية في معرفة الأنساب الحسانية،» (مخطوط).

(٢) المصدر نفسه.

يحيى بن عثمان، أولاد داوود محمد، أولاد رزق، أولاد عقبة، وإذا كنا قد تعرفنا إلى أبرز القبائل التي استوطنت موريتانيا إثر تلك الهجرات، لنا أن نتساءل عن آثار تلك الهجرات في البلاد وانعكاساتها عليها؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال، نشير إلى أن بني حسان كانوا يحتكرون لفظة «العرب» لأنفسهم ولا يسمحون بهذه اللفظة لغيرهم من باقي المجموعات الأخرى. ومع مرور الزمن واندماج المجموعات الحسانية المهاجرة في المجموعات المحلية، أصبحت «العروبة» مفهوماً غير سلالي مستنداً إلى قيم البطولة والتضحية والإقدام والقوة والشهامة، فصارت لفظة «حسان» تُطلق على كل مجموعة حملت السلاح وتحلّت بأخلاق عرب المعقل وسارت على نهجهم في الحياة حتى لو كانت القبيلة صنهاجية الأصل. ورجوعاً إلى سؤالنا المتعلق بانعكاسات الهجرة الحسانية على التاريخ والمجتمع في موريتانيا، نشير إلى أنها لم تُحدث تغييراً جذرياً في التقييم الثلاثي الذي قام على أساسه مجتمع البيظان (المجتمع العربي في موريتانيا)، بل بقي هذا التقسيم هو نفسه وإن أصبح مقنناً أكثر. فهذه الهجرت ساعدت على التصاق كل مجموعة أو فئة اجتماعية بأدوراها في السلم الوظيفي للمجتمع، وساعدت على التخصص أكثر، حيث اتضحت بشكل بارز الوظائف الثلاث، كما يسميها الباحث الاجتماعي جورج دومِزيل (Georges Dumezil). ففي

قمة الهرم الاجتماعي تربعت المجموعة الحربية، الحسانية أو العربية المتخصصة بحمل السيف وشؤون الحرب، ثم المجموعة الزاوية المختصة أكثر بحمل القلم والتفرغ للثقافة وأمور الدين، ثم في قاعدة الهرم الاجتماعي المجموعات الغارمة والمتفرغين للإنتاج (المجموعة الحرفية). وهذه المجموعات الغارمة هي: ازناكة أو اللحمة المختصة بالتنمية الحيوانية، العبيد المختصين بالزراعة والتنمية والخدمات المنزلية. أما المجموعة الحرفية فهي تشكّل من الصناع والمطربين (بالمفهوم المحليّ لمعلمين وإيّكاون)، هذا الترتيب قائم على أساس وظيفي لاسلالي. وما ينبغي الانتباه له هنا أن مجموعة ايكاون (أي المطربين) ترتبط بالمجموعة الحربية أكثر من ارتباطها بالزوايا، حيث تتغنى بأمجاد تلك المجموعة. أما مجموعة الصناع فترتبط أكثر بالزوايا نظراً إلى وفرة الإمكانيات الاقتصادية للزوايا، ونظراً كذلك إلى استقرار المجموعات الزاوية أكثر من غيرها، فصفاتها التقليدية تتطلب محيطاً مستقراً يساعد على الابداع والانتاج.

وباختصار، فإن الهجرة الحسانية إلى موريتانيا عززت التقييم الاجتماعي نفسه الذي كان قائماً، وتركت آثاراً ماثلة، لعل أهمها: انتشار اللهجة الحسانية في عموم منطقة الصحراء الغربية الممتدة من وادي درعه إلى جنوب نهر صنهاجة قديماً ـ والمعروف حالياً بنهر السنغال. ويرى محمد الهادي الشريف، أستاذ التاريخ في الجامعة التونسية، أن أهم نتائج الهجرة

الحسانية إلى البلاد الموريتانية هي فرض ثقافة جديدة تُعرف بـ «ثقافة المهمين».

أما الرحالة الحسن الوزان المعروف في الأدبيات الأوروبية بلقب ليون الافريقي (Léon l'Africain) من القرن السادس عشر الميلادي، فيرى أن وحدة الدين وتماثل الأنماط المعيشية بين عرب المعقل وصنهاجة الصحراء ساعدت على ذوبان الفوارق اللغوية والحضارية، فضلاً عن أثر الميراث الإسلامي لحركة المرابطين على هذا الصعيد. ومن الملاحظ أن ظاهرة التعرب (L'Arabisation) سادت سكان المنطقة؛ وهي أثر مهم من آثار الهجرات الحسانية حيث شملت الجانب النَّسَبي (genéalogique)، فقد حرصت معظم القبائل على ربط نفسها بإحدى القبائل العربية ذات الشأن في التاريخ الإسلامي، هذا إذا لم ترتبط بالنسب النبوي الشريف. وهذه الرغبة الجامحة في شرف الانتساب من الناحية السياسية والاجتماعية تعبّر عن الحرص على تسويغ شرعية المشاركة في الحياة السياسية والصعود في السلم الاجتماعي، بحسب محمد المختار ولد السعد. وجملة القول ان تأثير الهجرات الحسانية كان قوياً وتجلى وقعه بالأساس على المستوى الثقافي (التعرب)، وعلى المستوى الاجتماعي (شجرات الأنساب). وهنا يصدق رأي ابن خلدون القائل بأن «المغلوب مولع دائماً بتقليد الغالب».

وقبل أن نغفل الحديث عن الهجرات الحسانية، نشير إلى

أن هذه الهجرات واكبها تواجد من نوع آخر على مستوى الساحة الموريتانية، تمثل في الحضور الأوروبي في المنطقة، فما هي طبيعة هذا الحضور؟ من هم أطرافه؟ وما هي آثاره في المنطقة؟

خامساً: الحضور الأوروبي في موريتانيا

تميز القرنان الخامس عشر والسادس عشر تاريخياً بقوة الامبراطورية الاسبانية والبرتغالية، الأمر الذي أهلهما للعب دور مهم على الصعيد العالمي خلال ذلك الحيز الزمني. وقد تمكنت هذه القوة من توسيع شبكة التجارة البحرية وتشجيع الكشوفات الجغرافية والرحلات عبر المحيطات، ويتنزل التغلغل البرتغالي على الشاطئ الموريتاني في هذا الصدد، فهل نجح البرتغاليون في توغلهم آنذاك؟

لا تزال مسألة الحضور الأوروبي في موريتانيا، وافريقيا الغربية بصورة عامة، تمثل جدلاً بين المؤرخين. فإذا كان الفرنسيون وبالخصوص النورمان (Le Français Normands) يدّعون أولية عبور تلك الشواطئ العذراء خلال القرن الرابع عشر الميلادي، بحجة أن تجار منطقة إديبب (Le Dieppois) وصلوا إلى ميناء اديبب سنة ١٣٦٤م محملين سفنهم بمادة الصمغ العربي الموجودة بكثرة في منطقة الساحل الموريتاني، فإننا لا نجد ما يدعم هذا الإدعاء، فنحن نعلم أن غالبية

المراجع، ولا سيما البرتغالية منها (خصوصاً كاداموستو (Cadamosto)، وفرنانديس (Ferna's)، وزورارة (Zurara))، أجمعت على أسبقية الحضور البرتغالي في المنطقة، ذلك أن استيلاء البرتغاليين على منطقة سبتة (Ceuta) سنة ١٤١٥م من طرف هنري الملاح عقبه الاتجاه جنوباً صوب الأطلسي الموريتاني. ويرى رايمون موني (Raymond Mauny) أن ذهب السودان وصمغ البيظان «الصحراويين» أسالا لعاب القوى الأوروبية، وخصوصاً البرتغاليين والاسبان.

ومن خلال قراءاتنا المراجع البرتغالية، يمكننا اعتبار سنة ١٤٥٥م هي منة إقامتهم مركزاً تجارياً مكنهم مستقبلاً من الاستقرار إلى حين في المنطقة، ويتمثل في أرغين (Arguin) الذي أقيم على الشاطئ الأطلسي، كما تشير المراجع إلى أنهم أقاموا مراكز أخرى داخل البلاد في ازوكي وودان. فهل هذا التوغل شكل بداية للتغلغل التجاري الأوروبي على مستوى مجتمع البداة الرحل في موريتانيا؟

نرجئ الإجابة عن هذا السؤال لنشير إلى أنه وُضع حد للحضور البرتغالي في المنطقة بعد تغيير ميزان القوى في أوروبا وظهور قوى جديدة مثل هولندا وانكلترا وفرنسا بالخصوص. ويبدو أن الدافع الاقتصادي والتوسعي شكّل أحد الأسباب الفاعلة في الصراع الأوروبي في المنطقة، وقد سُمي هذا الصراع تاريخياً «حروب العلك»، وتميزت هذه الحروب بمراحل

ثلاث: **الأولى** (١٧١٧ ـ ١٧٢٠) بين الأطراف الثلاثة. **والثانية** (١٧٢١ ـ ١٧٢٧) بين الفرنسيين والهولنديين بشكل رئيسي، وقد انتهت هذه المرحلة بعد معاهدة لاهاي (Lahaye) المبرمة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٧٢٧ بين الطرفين، ومن أهم بنودها:

ـ تنازل الهولنديين بشكل نهائي عن المطالبة بالسيادة على جزيرة أرغين وانفراد الفرنسيين بالسيادة على سواحل المنطقة، وتنازل الفرنسيين عن المطالبة بتعويضات من الحروب والأضرار التي لحقت بهم، ودفعهم بالمقابل تعويضات إلى الطرف الهولندي.

أما المرحلة **الثالثة** فبين الفرنسيين والانكليز خصوصاً، والذين حاولوا ملء الفراغ الذي أحدثه رحيل الهولنديين، وقد استمرت العمليات الحربية والتنافس قائماً بين الطرفين إلى غاية عام ١٧٤٠، حيث تم توقيع معاهدة تم بوجبها التخلي عن استعمال القوة بين الطرفين. غير أن الصراع بين هاتين الدولتين سيتواصل على المستوى الأوروبي (مثلاً حروب الوراثة في النمسا (١٧٤٠ ـ ١٧٤٨))، وقد انتهت بفقدان فرنسا كامل ممتلكاتها أو مناطق نفوذها في أوروبا، وعلى مستوى العالم الجديد حيث استولى الانكليز سنة ١٧٥٩ على مدينة مونتريال في كندا وعبروا نهر سان لوران، كما تجلت سيطرة الانكليز إثر التوقيع على معاهدة باريس سنة ١٧٦٣ التي جسدت انتصارهم

وخسارة الطرف الرئيسي الفرنسي. غير أن الفرنسيين، على ما يبدو، لم يتركوا عصا الترحال والتجوال، فسيراودهم حنين العودة إلى منطقة السنغال والأراضي الموريتانية، وسيحصل ذلك ابتداء من سنة ١٧٧٩، خصوصاً أن غريمتهم انكلترا لما تضمّد بعد جراح حرب الاستقلال في أمريكا، لكن عودة الفرنسيين لم تتخذ طابعاً رسمياً إلا بعد اتفاقية فرساي المبرمة سنة ١٧٨٣. وللإشارة، فإن الحضور الأوروبي، ولا سيما الفرنسي منه، سيكون له أثر بالغ في التحولات التي ستعرفها المنطقة، فقد أقحم الفرنسيون أنفسهم في مختلف الصراعات التي عرفتها المنطقة ابتداء من النصف الثاني من القرن السابع عشر إلى بداية القرن العشرين، وذلك بتشجيع أحد أطراف النزاع، وسيتجلى لنا ذلك أكثر عند تعرضنا للمشروع الاستعماري الفرنسي. وقبل إغفال هذا الجانب، لنا أن نتساءل عن أهم الأحداث التي عرفتها المنطقة خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، وإبراز ما إذا كان للحضور الأوروبي علاقة باستقرار البداة الرحل وإغفالهم ظاهرة الترحال والانتجاع، ولو إلى حين.

سادساً: حرب شرببه وبروز النظام الأميري

إن انعدام وجود سلطة سياسية مركزية فتح الباب على مصراعيه للصراع من أجل السيطرة السياسية للتحكم في

النشاطات الاقتصادية التي لها دور مهم في حياة البداة الرحل. فقراءة متأنية لتاريخ البلاد الموريتانية، ومنطقة القبلة خصوصاً، تمكننا من إدراك أن المنطقة خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر كانت مهيأة لإشعال صراع بين قطبي الزعامة في مجتمع البيظان (المغافرة أو حسان) والزوايا، من أجل الانفراد بالسلطة، نظراً إلى انتشار الفوضى وتدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية؛ فالمغافرة قد أخضعوا لتوّهم (في معركة انتيتّام (١٠٤٠ هـ/ ١٦٣٠ ـ ١٦٣١م)) أبناء عموهم من أولاد رزق الحسانيين، وشجعهم ذلك الانتصار على التطلع بجدية إلى التحكم في المنطقة، وخصوصاً مراعيها وصمغها الذي أصبح يشكل مصدر ثروة مهمة لازدياد الطلب الأوروبي عليه، وفرض سيادتهم على سكانها وفي مقدمتهم منافسوهم السياسيون والاقتصاديون الرئيسيون (الزوايا)، بعد أن أخضعوا منافسيهم العسكريين أولاد رزق تجسيداً لتكتيك البدء بالنعامة والرجوع إلى بيضها. وهكذا ما إن انقطعت الهدنة الضمنية الوجيزة التي أملتها ضرورة التخلص من سيد ابراهيم العروسي ومحلته ونفوذ أبناء عمومتهم المحرجين (أولاد مبارك) بقيادة أديكة الأقرع، حتى انقلبوا ضد الزوايا وأخذوا يلتمسون منهم المغارم ويمارسون عليهم الضغوط على رغم الاعتقاد بالشعوذة التي خيمت على أذهانهم لبعض الوقت.

أما الزوايا فقد عانوا المذلة والاضطهاد ردحاً من الزمن

على يد مجموعات أقل منهم بكثير عدداً وأضعف اقتصادياً وايديولوجياً، وبدأوا يشعرون بقوتهم ويتمردون على تلك الوضعية ويعون ضرورة التغيير سياسياً وعسكرياً، كما سيتجلى من حركة ناصر الدين التي تجلت في حرب شرببه. ويبدو أن حركة ناصر الدين حاولت إقامة مشروع سياسي شبيه بالدولة التيوقراطية، لكن لماذا الدعوة وإقامة الدين في وقت كهذا في مجتمع مسلم المئة بالمئة؟

ولماذا هذا التضامن في وقت السلم وضد من؟ ومن هم أولئك الظلمة الذين اشتدت وطأتهم إلى حد التضامن في وجههم ومنع مخالطتهم؟ ويبدو أن مشروع ناصر الدين شكّل انطلاقة للإعداد السياسي والاجتماعي لحدث ما مرتقب تَمثل في حرب شرببه بين الطرفين (حسان والزوايا). وقعت حرب شرببه وأصيب الزوايا بهزيمة في معركة تنيفظاظ. وهذه الحرب، كما أشرنا إلى ذلك، هي نتيجة موضوعية لسنوات عدة من الإعداد السياسي والايديولوجي، فدامت سبع سنوات في طورها العسكري وأسفرت عن نتائج مهمة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية. وقد توجت باتفاقية صلح ذات دلالة بالغة أملاها المنتصرون على المنهزمين كما هي العادة، وتجلت بتكريس سيطرة المغافرة. وكان أول إجراء اتخذه المنتصرون على طريق توطيد سلطتهم وتكريس نفوذهم تجريد المنهزمين من حقوقهم من السلاح

وتحريم حملهم إياه، وقد مهدت هذه السيطرة لبروز ما يسمى بالنظام الأميري. فما هي طبيعة هذا النظام؟

قيام النظام الأميري

بدأت الإمارات التي توزعت جزءاً مهماً من المجال الترابي البيظاني بالظهور تدريجياً ابتداء من نهاية الثلث الأول من القرن السابع عشر الميلادي، حيث أخذ التفوق العسكري والسياسي لبعض القبائل المغفرية يتجلى بوضوح. كان القرن الثامن عشر بحق هو قرن تبلور التنظيم الأميري وتركزه، والذي ظهر بعد عملية مخاض تاريخي عسير تولدت منه في الربع الأخير من القرن السابع عشر حرب شرببه ما بين الأعوام ١٦٧١ ـ ١٦٧٧ في الجنوب الغربي الموريتاني بين الزعامات الحربية المغفرية وتحالف القبائل الزاوية بقيادة تشمشه، فأفضت في جملة ما أفضت إليه، إلى قيام الإمارات المغفرية أو المتغفرة في الترارزة والبراكنة، ثم في آدرار وتكانت في ما بعد. وهذا التنظيم شبه المركزي يختلف عن التنظيم السياسي القبلي الداخلي السائد على مستوى كل قبيلة حربية أو زاوية مجتمعة تحت سلالة أميرية واحدة أو مجموعة من القبائل الحربية والزاوية والتابعة في المناطق التي قامت فيها تلك الإمارات، بينما استمر تنظيم شمال البلاد وشرقيها على الطريقة القبلية القديمة. فأولاد امبارك، مثلاً، الذين تمركزوا في النهاية في

الحوض، شكلوا مشيخات متصارعة، أهمها مشيخة أهل محمد الزناقي ولد الذيب، ومشيخة أهل أديكة الأقرع ولد إنبكيت بوقرن، ولم يؤسسوا إمارة موحدة على رغم فروسيتهم الأسطورية وقوتهم الحربية والاقتصادية، وذيوع صيتهم في تلك الفترة. ولعل من أسباب ذلك كون البلاد قد توزعت إلى منطقتين متميزتين هما:

١ ـ المنطقة الواقعة شرقي الواد الأبيض (غورغول في أفطوط) التي تجددت عناصر السكان فيها باستمرار من جراء الهجرات المستمرة، فلم تنعم بالتالي بالاستقرار الضروري لقيام تنظيم سياسي شبه مركزي كالتنظيم الأميري.

٢ ـ المنطقة التي تضم منطقة القبلة وآدرار وتكانت، والتي تتغير فيها الخريطة السكانية منذ القرن السابع عشر، فحصل استقرار سياسي نسبي للبنى الأميرية من جراء عدم هجرات مهمة وبروز تفوق سياسي أسري داخل الزعامة الحربية. وقد توطدت سلطة تلك الإمارات الأربع تدريجياً وعرفت أوج ازدهارها السياسي في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، ولا سيما بالنسبة إلى الترارزة وأهل يحيى بن عثمان الذين استطاعوا بفعل تماسكهم أن يحافظوا على قوتهم ويشيدوا إمارة مستقرة عموماً قبل أن تعرف هاتان الإمارتان صراعات داخلية في القرن التاسع عشر.

ـ فإمارة أهل يحيى بن عثمان في آدرار قد ظهرت بوادرها مع عبد الرحمن بن حم قبل أن ينتزعها منه عثمان ولد لفظيل بدعم من أخواله البراكنة في منتصف القرن الثامن عشر وتستقر في ذريته بعد انتهاء الصراع بين أخيه ابراهيم والأقرع وابنه سيد أحمد لصالح هذا الأخير الذي سيلعب دوراً مهماً في إرساء السلطة الأميرية. وعلى رغم الصراعات القوية التي ستعرفها هذه الإمارة خلال القرن التاسع عشر، فقد ظلت موحدة وقوية نسبياً وتحاول من حين إلى آخر توسيع نفوذها داخلياً وخارجياً وإحكام قبضتها على مجالها الحيوي.

ـ أما البراكنة فقد تأسست إمارتهم عقب حرب شرببه، ومؤسسها هو نغماش بن عبد الله بن كروم الذي اعتبر قائد حرب. بلغت هذه الإمارة أوجها خلال القرن الثامن عشر، حيث تمكن أمراؤها من التوسع باتجاه آدرار ودخلوا حرباً طاحنة هناك. كما قادتهم نزعتهم للتحكم في مملكة فوته تورو، والضفة الوسطى للنهر عموماً، إلى الدخول في حروب دورية مع السودان. أما علاقاتهم مع أبناء عمومتهم من الترارزة فقد تأرجحت بين السلم حيناً والحرب حيناً آخر. ومن أهم أمرائهم: هيبة ولد نغماش (١٦٨٢ ـ ١٧٢٨)، وأحمد الأول الذي حكم من الأعوام (١٨١٨ ـ ١٨٤١)، وسيد أعلى الثاني الذي حكم من الأعوام (١٨٩٣ ـ ١٨٥٨). وقد تواصل إشعاع هذه الإمارة حتى سنة ١٩٠٣ وإن كانت الصراعات

الداخلية قد أضعفتها ابتداء من النصف الثاني من القرن الثامن عشر بعد انتقال السيادة من مجموعة أولاد نغماش الأصل إلى أبناء عمومتهم من أولاد السيد.

- وبخصوص إمارة الترارزة فقد أسسها هدى ولد أحمد بن دمان الذي يعتبر هو الآخر قائد حرب أكثر منه زعيماً سياسياً، على حد تعبير السعد. وتعتبر هذه الإمارة من أهم إمارات البلاد، حيث تشغل الزاوية الجنوبية الغربية من الأراضي الموريتانية. وقد تألقت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، ومن أشهر أمرائها: أعلى شنظورة المتوفى سنة ١٧٢٧، المختار ولدا عمر الذي حكم من الأعوام (١٧٧١ ـ ١٧٥٧)، ثم محمد لحبيب (١٨٢٩ ـ ١٨٦٠)، وابنه سيدي ولد محمد الحبيب المعروف محلياً بسيدي امبيريكه والذي حكم من الأعوام (١٨٦٠ ـ ١٨٧١)، وقد بقيت هذه الإمارة حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين. ويُعتبر أحمد الملقب بـ «ولد الديد» آخر أمرائها، غير أن حضور الإمارة السياسي تمّ وضع حد له بعد اتفاقية عام ١٩٠٢ التي وقعها أمير الترارزة أحمد سالم ولد أعلى وبعض الشخصيات الزاوية المهمة في المنطقة مع القائد الفرنسي كبولاني، والتي مكنت هذا الأخير من اجتياح الترارزة سلمياً والشروع في مشروعه الاستعماري.

- أما إمارة تكانت، آخر إمارات البلاد من حيث النشأة،

فلها خصوصيتها حيث إنها الإمارة المتغفرة الوحيدة في البلد، ولم تظهر هذه الإمارة كقوة سياسية مستقلة إلا في عهد محمد شين (١٧٦١ ـ ١٧٨٨)، ولا سيما بعد انتصاره في حصار احنيكات بغدادة سنة ١٧٧٨ على تحالف مغفري ضم أولاد امبارك وأولاد الناصر والبراكنة وأولاد غيلان. ومن أهم أمرائها محمد شين وابنه محمد بن محمد شين الذي انتهى حكمه سنة ١٨٢١، والذي بعد وفاته دب الانقسام الشديد في صفوف تلك الإمارة وحدّ من تآلفها. ولهذه الإمارة دور كبير في المقاومة الوطنية ضد التدخل الاستعماري، وذلك ما سنعرفه بعد حين. لكن ما هي طبيعة هذا النظام الأميري الذي لاحظنا سيادته ردحاً من الزمن على التاريخ السياسي الموريتاني؟

لا نريد مناقشة مفهوم السلطة الأميرية والجدل القائم بين أصحاب الأطروحات الانتربولوجية الذين يعتبرونها بمثابة سلطة الهامشية، وغيرهم ممن يعتبرها بمثابة سلطة مركزية، لكن هشة. نغفل هذا المجال لنشير موضوعياً إلى أن النظام الأميري ـ ولا سيما في منطقة القبلة التي عرفت استقراراً أكثر ـ عمل على تسويغ وجوده وتشريعه كسلطة سياسية في المنطقة لها سيادتها. ويؤكد معظم الشهادات التاريخية أن الفئة المشرعة (أي زوايا الترارزة والبراكنة) أساساً سارعت في إصدار فتاوى فقهية تشرع السلطة الأميرية. فالنظام الأميري هو من نوع النظام المركزي، فقد جمع تحت لوائه مجموعة قبائل وله سيادته (حماية

المجال الأميري، فرض المغارم وجباية الضرائب... الخ)، كما كانت له علاقات ومراسلات مع مختلف الأطراف المحلية الأجنبية وخصوصاً مع الفرنسيين (المعاهدات السياسية والاتفاقيات التجارية... الخ). والجدير بالملاحظة أن هؤلاء الفرنسيين دعموا هذا النظام الأميري في بداية نشأته عن طريق الضرائب العرفية وتقديم مختلف المساعدات، غير أنهم ابتداء من النصف الثاني من القرن الخامس عشر عملوا على تقويضه ـ باتساعه روح التنافس والاغتيالات وزعزعة الساحة تمهيداً ـ ربما بحاجة في أنفسهم. وسيتضح ذلك أكثر مع الاعلان عن مشروعهم الاستعماري الذي يتناقض مع التقليد السياسي الذي ساد البلاد ردحاً من الزمن. فما هي ردة فعل الأهالي وكذلك السلطة الأميرية، إزاء هذا المشروع الاستعماري؟ هل حدثت مقاومة؟ من هم أبطالها وما هي إسهاماتها في بلورة وعي وطني لدى أبناء الشعب؟

سابعاً: المقاومة المسلحة ضد الفرنسيين وتنامي الوعي الوطني

تعرضت البلاد الموريتانية ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر لحملات استكشافية متعددة استهدفت التعرف إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد. فقد أشرف الوالي الفرنسي في سينلوي في السنغال الجنرال

فيدرب (Faidherbe) على تجهيز هذه الحملات، ومن أهمها حملة النقيب بوريل (C. Bourel) سنة ١٨٦٠ إلى البراكنة، والنقيب ماج (Mage) سنة ١٨٦٠ إلى تكانت، وغاستون دونيه في الترارزة، وابن المقداد في آدرار، وكاميل دول في الصحراء، وغيرهم... في مختلف أنحاء البلد. ويكمن الهدف من هذه الرحلات في جمع أكبر قدر من المعلومات عن المناطق المزورة تمهيداً مستقبلاً لاحتلال البلاد. وفي العشرية الأخيرة من القرن التاسع عشر تجلت رغبة الفرنسيين الجامحة في احتلال موريتانيا وإلحاقها بشكل مباشر بمستعمراتها في الغرب الافريقي. ويُعتبر المشروع الاستعماري الذي اقترحه كبولاني(٣) تجسيداً لهذا التوجه، فقد اقترح على وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية الفرنسية آنذاك احتلال البلاد الموريتانية بحجة ربط المستعمرات الفرنسية في السودان الغربي بتلك الموجودة في الشمال الافريقي. وإذا كان هذا المشروع قد واجه رفضاً في البداية من طرف الفرنسيين، إلا أنهم أقروه بموجب قرار صادر في ٢٧/ ١٧٩٩/١٢ يقضي بتنفيذ المشروع الآنف الذكر.

لم ينجح كبولاني في مشروعه الاستعماري على رغم

---

(٣) كزافيه كبولاني: فرنسي من جزيرة كورسيكا. خدم في الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، ولعب دور المنظّر لغزو موريتانيا والسيطرة عليها.

دهائه وخبرته واستمالته شخصيات زاوية مرموقة، فقد تعرض مشروعه لمقاومة عنيفة شملت مختلف مناطق البلاد. فإذا كان قد نجح سنة ١٩٠٢ في توقيع معاهدة مع أمير الترارزة بغية اجتياح المنطقة، إلا أنه فشل في توقيع الاتفاقية نفسها سنة ١٩٠٣ مع أمير البراكنة أحمد الثاني الذي آثر الالتحاق بركب المقاومة في منطقة تكانت. ويجدر الانتباه هنا إلى أن منطقة تكانت أصبحت ابتداء من ذلك التاريخ، أي سنة ١٩٠٣ مركز استقطاب المقاومين الرافضين تبعية «النصارى»(٤)، وقد أهلها موقعها الجغرافي للعب ذلك الدور حيث تتوسط القبلة وآدرار والأحواض والعصابة.

ورغبة منه في تكسير أنف المقاومة الوليدة، جهز كبولاني حملة شهيرة إلى منطقتي تكانت وآدرار، ورسم الخطط المناسبة لذلك الاحتلال. ففي ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٠٥ وصلت بعثة كبولاني العسكرية إلى تكانت، وعلى مشارف المنطقة، قابلته جماعة من ادوعيش وطالبته بالتوقف عن زحفه، والاعتراف بسيادتها العسكرية، غير أن كبولاني لم يكترث بهذه المطالب فواصل المسيرة. ويؤكد معظم المراجع أن يوم ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٠٥ شكل انطلاق شرارة المقاومة في تكانت. ففي ذلك اليوم قامت مجموعة من محاربي أدوعيش بمهاجمة معسكر النقيب

---

(٤) الاسم الذي يطلقه الموريتانيون على المستعمرين الفرنسيين.

دِري (Déré) قبالة مزارع درقل، حيث قتلت ١٣ رجلاً من رجاله وجرحته جرحاً بالغاً في ركبته، كما قامت في اليوم نفسه بمهاجمة فرقة التموين القادمة من منطقة كيهيدي في منطقة اثويزريت. ونتيجة للهزائم التي لحقت بالقائد دِري، طالب كبولاني بإحضار قوة نجدة يقودها النقيب فيرجان (Capitaine Ferjean). ونلفت الانتباه إلى أن المقاومة العسكرية ضد الفرنسيين استفادت استفادة بالغة من الدعم الذي مدها به الشيخ ماء العينين والذي لعب دوراً بارزاً في مقاومة الفرنسيين في البلاد الموريتانية وفي إقليم وادي الذهب، حيث أرسى موقعه في سمارة أو في آدرار عن طريق أبنائه. وقد رفض هذا الرجل المشروع الاستعماري واعتبر «النصارى» غزاة وأن استيطانهم بلاد المسلمين لا يجوز إلا بسيادة المسلمين عليهم.

وعن مراحل المقاومة المسلحة للمستعمرين وأطوارها، نشير إلى أن فاتح نيسان/ابريل ١٩٠٥ شكل خسارة مادية ومعنوية بالنسبة إلى المقاومين. فقد تمكن النقيب فيرجان من مباغتة القائد الأمير اسويد أحمد في قرية بوكادوم، كما سيطر على مواشي أهالي ذلك الحي من ادوعيش «بعد اغتيال عديد رجاله». غير أن المقاومين ولا سيما في آدرار سيثأرون للتو، فقد نفذوا في ليلة ١٢ أيار/مايو ١٩٠٥ عملية اقتحام لمقر المنظر الاستعماري كبولاني في تجكجه وأردوه قتيلاً، وقد قاد هذه العملية البطولية الشريف سيدي ولد مولاي الزين.

وبعد مقتل هذا القائد الاستعماري ستتسع المقاومة المسلحة ضد الاستعمار بعد اقتصارها على مناطق محدودة من البلاد، وتبرز أسماء شخصيات مهمة تركت أسماءها في سجل المقاومة المسلحة ضد الفرنسيين، ومن أهم هذه الأسماء: سيد مولاي الزين، سيد أحمد ولد أحمد عيده، بكار ولد سويد أحمد، محمد المختار ولد حامد، أحمد ولد سيدي أعلى، أحمد ولد الديد الحصيبة ولد الشيخ ماء العينين، الولي ولد الشيخ ماء العينين، الشيخ حسن ولد الشيخ ماء العينين، أعلى ولد مثّارة، وغيرهم كثير... كما ستحدث معارك متعددة بين المقاومين والفرنسيين، إذ تمكن الأهالي والسلطة المحلية، الزاوية منها والأميرية، على رغم تواضع امكانياتها، من التصدي للمستعمر وإلحاق خسائر فادحة بصفوفه، كما تمكنوا من تأخير احتلال البلاد على رغم حملة الكولونيل غورو (Colonel Goraud) المتهورة، فنحن نعلم أن هذا الاحتلال لم يكن شاملاً ونهائياً إلا مع بداية سنة ١٩٣٤.

وسِجلّ المقاومة في موريتانيا لم يقتصر على الجانب العسكري فقط، بل شمل مختلف نواحي الحياة. فهنالك مقاومة اجتماعية برفض الأهالي مختلف علاقات الزواج بينهم وبين الفرنسيين، كما ان هنالك مقاومة اقتصادية برفض التعامل التجاري معهم، كذلك أخذت المقاومة طابعاً ثقافياً برفض ثقافة المستعمر والتصدي للمدارس الاستعمارية فترة طويلة من الزمن.

وهذا الرفض يعكس درجة تنامي الوعي الوطني والاعتزاز بالوطن والأرض، وهذا ما سيتجلى لاحقاً مع بداية الأربعينيات من هذا القرن. فما هي أهم المحاولات التي حاولت تجسيد هذا الوعي؟ وهل هناك مشاريع تهدف إلى إقامة الدولة الوطنية؟

مراجع الفصل الثاني

ابن أبي زرع، علي بن عبد الله. **الأنيس المطرب بروض القرطاس.** الرباط: دار المنصور، ١٩٧٣.

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد. **الكامل في التاريخ.** بيروت: دار الفكر، ١٩٧٨. ج ٩.

ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن علي الموصلي. **صورة الأرض.** بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٧٩.

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **تاريخ العلاّمة ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر وهو تاريخ وحيد عصره العلامة عبد الرحمن ابن خلدون المغربي.** بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٦٨. ٦ مج.

ـــــــ. **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: مقدمة ابن خلدون.** تحقيق علي عبد الواحد وافي. القاهرة: لجنة البيان العربي، ١٩٦٥. ٤ ج.

ابن خلكان، شمس الدين أبو العباس أحمد. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان.** بيروت: دار القلم، ١٩٧١. ج ٢.

ابن عبد الحكم، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله. **فتوح افريقيا والأندلس**. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٦٤.

ابن عبد الوهاب، صالح. «الحسوة البيسانية في معرفة الأنساب الحسانية.» (مخطوط).

ابن عذارى المراكشي، أبو عبد الله محمد. **البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب**. تحقيق ومراجعة ج. س. كولان وليڤي بروڤنسال. بيروت: دار الثقافة، ١٩٨٣. ٤ ج.

ابن الفقيه الهمذاني، أحمد بن محمد. **مختصر كتاب البلدان**. ليدن: مطبعة بريل، ١٣٠٢ هـ. (المكتبة الجغرافية العربية؛ ٥)

البرتلي، أبو عبد الله الطالب محمد بن أبي بكر. **فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور**. تحقيق محمد ابراهيم الكتاني ومحمد حجي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨١.

البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز. **المُغرب في ذكر بلاد افريقيا والمغرب**. الجزائر: [د. ن.]، ١٨٥٧.

بن حامد، المختار. «حياة موريتانيا السياسية.» (مرقون).

محمود، حسن أحمد. **قيام دولة المرابطين: صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى**. القاهرة: دار الفكر العربي، [د. ت.].

النحوي، خليل. **بلاد شنقيط: المنارة... والرباط: عرض للحياة العلمية والاشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضر)**. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٧.

ولد السعد، محمد المختار. حرب شرببه أو أزمة القرن السابع عشر في الجنوب الغربي الموريتاني. نواكشوط: المعهد الموريتاني للبحث العلمي، ١٩٩٤.

ولد الشيخ عبد الله، محمد الأمين. «إمارة البراكنة من النصف الثاني من القرن السابع عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر.» (أطروحة دكتوراه، تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٣).

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله. **معجم البلدان**. بيروت: دار صادر، ١٩٧٧. ٥ ج.

اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب. **البلدان**. تحقيق محمد صادق بحر العلوم. النجف: مطبعة الحيدرية، ١٩٥٧.

Blet, Henri. *Histoire de la colonisation française: Les Etapes de la renaissance coloniale, 1789-1870*. Paris: B. Artaud, 1940.

Cada, M. *Relation de voyage à la côté occidentale d'Afrique, 1455-1845.*

Cherif, Mohamed-Hédi. *Pouvoir et société dans la Tunisie de H'usayn bin 'Ali, 1705-1740*. [Tunis]: Université de Tunis, 1984. (Publications de l'université de Tunis, faculté des lettres et sciences humaines de Tunis. Quatrième série, histoire; v. 29-)

Delecourt, André. *La France et les établissements françaises au Sénégal de 1713 à 1763*. Dakar: IFAN, 1952.

Faidherbe, Louis Léon César. *Le Sénégal; la France dans*

l'Afrique occidentale; ouvrage contenant 18 gravures d'après les dessins de Riou, 3 gravures de Thiriat d'après des photographies et 5 cartes ou plans. Paris: Hachette, 1889.

Hugo, Henri Jean. *Le Sahara avant le désert.* Toulouse: Editions des Hespérides, [s.d.].

Le Maroc chez les auteurs anciens. Traduit par Ramon Roget. Paris: Les Belles lettres, 1924.

Marty, Paul. *L'Émirat des Trarzas.* Paris: E. Leroux, 1919. (Collection de la revue du monde musulman)

——. *Etudes sur l'Islam et les tribus maures; les Brakna.* Paris: E. Leroux, 1921. (Collection de la revue du monde musulman)

Mauny, Raymond. *Tableau géographique de l'ouest african au moyen-âge, d'après les sources écrites, la tradition et l'archéologie.* Dakar: IFAN, 1961. (Mémoires de l'institut français d'Afrique noire; no. 61)

Recueil des sources arabes concernant l'Afrique occidentale du VIIIe-XVIe siècle: (Bilād al-Sudān). Traduction et notes par Joseph M. Cuoq; préface de Raymond Mauny. Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1975. (Sources d'histoire médiévale)

Vernet, Robert. *La Mauritanie des origines au début de l'histoire.* Nouakchott: CCF, 1989.

Vincent, M.G. *L'Economie de l'empire portugais au XV-XVI siècle.* [s.l.: s.n.], 1969.

الفصل الثالث

الدولة والقوى السياسية

السيد ولد أباه(*)

على الرغم من أن التاريخ السياسي القريب لموريتانيا يتصل وثيق الاتصال بالتحولات الدولية والإقليمية التي طالت المنطقة الشمالية الافريقية، إلا أنه يتميز بسمات عدة خصوصية، لعل أبرزها: ديناميكية نشوء «الكيان السياسي الموريتاني» في ظرفية تحكمها جملة من المحددات المتباينة ويكتنفها العديد من الأحداث المتلاحقة والاحتمالات المتعددة، جعلت تصور هذا الكيان وبناءه مرهوناً بمؤشرات وضع داخلي متفجر، وإرادة استعمارية مترددة، وحركية استقطاب إقليمي مزدوج.

ولن نعود في هذا التقديم الموجز إلى مقومات المشروع الفرنسي لإنشاء «دولة البياظين» (Pays des Maures) وإلى خلفيته الاستراتيجية، وإنما نكتفي بالتركيز على أن الغرض

(*) أستاذ الفلسفة في جامعة نواكشوط وأمين عام منتدى الفكر والحوار في موريتانيا.

المعلن والجلي من هذا المشروع - كما هو بارز في الأدبيات الاستعمارية - يتلخص في خلق «منطقة عازلة» تفصل الفضاء العربي عن امتداده الحضاري والاستراتيجي (افريقيا المسلمة)، وبالتالي إيقاف المد الثقافي الديني الذي اضطلع به الدعاة والعلماء الشناقطة منذ قيام الدولة الصنهاجية والحقبة المرابطية.

وإلى جانب هذا الهم الثقافي، يتعين ذكر الدوافع الاقتصادية التي لاحت بوادرها منذ الصراعات الأوروبية على الشواطئ الموريتانية، مروراً بازدهار تجارة الصمغ، وانتهاء باكتشاف مناجم الحديد الغنية في شمال البلاد وتأسيس شركة «ميفرما» (Miferma) لاستغلالها.

كما لا نحتاج إلى التذكير بأن شؤون «الإقليم الموريتاني»، ظلت لفترة الاستعمار كلها تدار من السنغال المجاور، حيث داكار عاصمة افريقيا الغربية الفرنسية كلها، وسان لويس عاصمة «الإقليم البيظاني»، الذي لم تتحدد منزلته السياسية إلا غداة الاصلاحات الدستورية الفرنسية التي تلت الحرب العالمية الثانية، وكان من بينها مشروع الجنرال ديغول الرامي إلى إعادة ترتيب علاقات فرنسا بمستعمراتها.

وهكذا نص دستور ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦ على هذا الحرص، مؤكداً أن «فرنسا عازمة على قيادة الشعوب المسؤولة عنها نحو حرية إدارة نفسها بنفسها، وتسيير شؤونها الخاصة بصفة ديمقراطية».

وتجسيداً لهذا المشروع، أنشأت الإدارة الاستعمارية نظام «الاتحاد الفرنسي» الذي يشمل الجمهورية الفرنسية بولاياتها ومقاطعاتها وأقاليمها في ماوراء البحار، بالإضافة إلى المناطق المحمية والمستعمرة.

وبذلك أصبحت موريتانيا إقليماً سياسياً متميزاً، ينتمي إلى اتحاد فدرالي يدعى «افريقيا الغربية الفرنسية» (A.O.F.)، يضم إلى جانبها كل من: السنغال والسودان الفرنسية (مالي) والنيجر وغينيا وساحل العاج والداهومي (بنين) وفولتا العليا (بوركينافاسو). ووفقاً للاصلاحات الجديدة، أعطيت الأقاليم مجموعة من الامتيازات السياسية والدستورية، أصبحت بمقتضاها تتمتع بهياكل تشريعية وتنفيذية تابعة للوالي الذي تنتدبه الحكومة الفرنسية. فتقرر إنشاء جمعية إقليمية منتخبة، لها صلاحيات محدودة لا تتجاوز تسيير الشؤون المحلية، كما خُولت كل جمعية محلية حق انتخاب مندوبيها في «المجلس الأعلى لغرب افريقيا الفرنسية».

بيد أن التغيير الأساسي هو من دون شك، إعطاء الأقاليم المستعمرة حق انتخاب ممثلين لها في البرلمان الفرنسي.

أولاً: ميلاد الحركة الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٦)

هكذا أفسح المجال لأول مرة أمام بروز الحركة الوطنية التي استطاعت بخطابها التعبوي وإمكاناتها المحدودة وانتظامها

الهش، أن تهزم المرشح الفرنسي رازاك (Razak) الذي كانت تدعمه الإدارة الاستعمارية المشرفة على الانتخابات.

وقد ارتبطت الحركة الوطنية برمزها المعروف النائب أحمد ولد حرمة ولد ببانا (ت سنة ١٩٧٩)، الذي انتخب في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦ أول ممثل لموريتانيا في البرلمان الفرنسي.

وبالرجوع إلى البرنامج السياسي لهذا النائب الأول، يتبين أنه يتمحور حول المرتكزات الأساسية التالية:

١ ـ تأجيج روح المقاومة الوطنية تجاه الاستعمار، بالاستناد إلى المرجعية الدينية واستثمار تراث الجهاد الحربي والثقافي الذي اضطلع به أمراء البلاد وعلماؤها منذ الاحتلال الفرنسي للمنطقة.

(وهكذا استطاع استمالة قطاع عريض من الوسط الديني الذي أفتى الكثيرُ من علمائه بوجوب مناصرته وتأييده دفاعاً عن العقيدة).

٢ ـ استخدام الورقة العروبية، والدعوة إلى ربط المستعمرة الموريتانية بالمحيط المغاربي، والاهتمام بالقضايا القومية الكبرى. وقد دلت على هذا التوجه مواقفه العارمة الرافضة اعتراف فرنسا بدولة «إسرائيل»، والذي عبر عنه بشدة وصلابة في البرلمان الفرنسي، مما أدى به في النهاية إلى الانسحاب من

عضوية «الفرع الفرنسي من العالمية العمالية» (SFIO) نتيجة لمواقفه الموالية للصهيونية.

٣ ـ النزعة الاجتماعية «الاشتراكية» التي تبدّت في تبنيه مجموعة من الاصلاحات الملموسة التي تمس تركيبة المجتمع ونظامه التراتبي، ومن بينها العمل على إنصاف المجموعات «المضطهدة» التي تحالفت مع خصمه الاستعماري (نلاحظ في هذا السياق انتماء النائب حرمة إلى اليسار الفرنسي).

في مواجهة زعيم الحركة الوطنية، ظهر تحالف سياسي مدعوم من الإدارة الفرنسية اتخذ اسم «الحزب التقدمي الموريتاني» الذي عقد مؤتمره التأسيسي في مدينة روصو في شباط/ فبراير ١٩٤٨، بحضور العديد من الزعامات التقليدية، بالإضافة إلى أغلب أفراد سلك «المترجمين» الذين يشكلون طبقة محظية، باعتبارهم الوسطاء بين محتلّي الدولة الفرنسية والسكان المحليين. وقد أعلن الحزب بوضوح المواجهة التامة مع النائب المنتخب، كما أعلن تأييده الكامل للسلطة الاستعمارية.

وقد تأسس في الفترة ذاتها حزب «الوفاق الوطني» الذي تزعمه النائب حرمة، وعمل من خلاله على تعبئة القطاعات الشعبية المؤيدة إياه وتنظيمها.

إلا أن انتخابات ١٩٥١ التي واجه فيها الزعيم حرمة مرشحاً مقرباً من السلطات الفرنسية (سيدي المختار انجاني)،

أظهرت حرص الإدارة الاستعمارية على قطع الطريق أمام الحركة الوطنية التي بدأت تبرز في شكل تنظيمي جاد، فعملت على تزييف نتائج الاقتراع، لكي تضمن نجاح مرشحها، كما تُجمع على ذلك التقارير الإدارية الفرنسية السرية المتوفرة اليوم.

وعلى رغم «هزيمة» مرشح الحركة الوطنية، إلا أن مدها ظل حياً، بل ازداد اتساعاً، نتيجة للأصداء الكبيرة لديناميكية الكفاح السياسي في بلدان المغرب العربي، وتأثيرات الثورة المصرية التي بدأت تَنفذ إلى البلاد وتعطي دفعة قوية للمطالب الوطنية التحررية.

وقد تعزز هذا الاتجاه بلجوء الزعيم حرمة إلى القاهرة في سنة ١٩٥٦ والتحاقه بقيادة حركة التحرر المغاربية، ليلتحق بالمغرب الأقصى بعد حصوله على الاستقلال، ويكوّن جيشاً لتحرير البلاد انضمت إليه جموع غفيرة من المتطوعين، وبدأ يسدد هجماته إلى داخل البلاد مشكلاً خطراً أمنياً محدقاً مثيراً لقلق المستعمر.

ثانياً: من الترتيبات الاندماجية إلى المشروع الوطني

أشرنا من قبل إلى أن الإصلاحات الدستورية الفرنسية (١٩٤٦)، أفضت إلى إنشاء تجمع فدرالي افريقي - غربي ينتمي إليه الإقليم الموريتاني.

لكن التطورات الداخلية المتسارعة اللاحقة في المنطقة الافريقية، بالإضافة إلى تفاقم «المشكل الجزائري» وائتلاف الأحزاب الوطنية المغاربة في مؤتمر طنجة (١٩٥٨)، أدت إلى إعادة النظر في المشروع الفدرالي الجامع والتوجه نحو إعطاء الأقاليم استقلالاً ذاتياً مع صدور «القانون الاطاري» (Loi - Cadré) في حزيران/يونيو ١٩٥٦، الذي يقنن إنشاء مجلس حكومي تنتخبه الجمعية الإقليمية، لكن أعضاءه المدعوين «وزراء» ليسوا مسؤولين أمام هذه الجمعية، ويرأس الحكومة المندوب الفرنسي الذي له صلاحيات واسعة.

وقد انتُخبت الجمعية الإقليمية الموريتانية الأولى في آذار/مارس ١٩٥٧، وتشكلت الحكومة في شهر أيار/مايو من السنة نفسها، وعين نائباً لرئيسها المحامي الشاب المختار ولد داداه الذي سيكون أول رئيس للبلاد.

على أن الصيغة النهائية للكيان السياسي الوليد لم تتحدد، باعتبار أن إنشاء دولة موريتانية كان خياراً مستبعداً منذ البداية، لغياب المقومات الضرورية من بنى تحتية وجهاز إداري وطني لتسيير شؤون السلطة، فضلاً عن انعدام وجود عاصمة سياسية للبلد الذي ظل يدار من مدينة سان لويس السنغالية. وهكذا برزت دينامية استقطاب إقليمي واسعة ومتسارعة تجسدت في المشروعات الثلاثة الآتية:

١ ـ مشروع الانضمام إلى المغرب

إنه مشروع طرحه أول مرة الزعيم المغربي علال الفاسي، رئيس حزب الاستقلال، سنة ١٩٥٥، أي قبيل حصول المغرب على الاستقلال. وقد استند فيه إلى مجموعة من الدعاوى والوثائق التاريخية، التي اعتبر أنها تؤكد انتماء الإقليم الصحراوي الممتد من أغادير إلى ضفة نهر السنغال، إلى المغرب الأقصى، قبل الاحتلال الاستعماري للمنطقة وتقاسمها بين الطرفين الفرنسي والاسباني.

وسرعان ما تبنى الملك المغربي محمد الخامس بعد رجوعه من المنفى هذه الدعاوى التي لقيت دفعة كبيرة بعد لجوء الزعيم الوطني حرمة إلى المغرب وتكوينه «جيش تحرير موريتانيا»، ثم تلاه الأمير محمد فال ولد عمير (أمير منطقة الترارزة في جنوب البلاد)، واثنان من وزراء الحكومة الأولى في عهد الاستقلال الذاتي.

٢ ـ المشروع الإقليمي الصحراوي

في مواجهة بروز المطالب المغربية، ومع اشتعال حرب التحرير الجزائرية واكتشاف ثروات مهمة في المنطقة الصحراوية الموريتانية والجزائرية (النفط والغاز والحديد)، طرح الفرنسيون مشروع كيان صحراوي موحد (OCRS) تنتمي إليه موريتانيا ومناطق واسعة من الجزائر تحت مظلة فرنسية. وقد طُرح

مشروع القانون في الأول من آب/أغسطس ١٩٥٦، لكنه قوبل باعتراض كبير من داخل فرنسا وخارجها، كما تم رفضه من طرف القوى الوطنية في الجزائر وموريتانيا، حيث رأت فيه محاولة يائسة للخروج من المأزق الجزائري وعجزاً عن حل المشكل الموريتاني.

٣ ـ مشروع الفدرالية المالية

هو مشروع طرحه بعض القوى السنغالية والمالية، مطالباً بقيام كيان يجمع بين البلدان المطلة على نهر السنغال (موريتانيا ـ مالي ـ السنغال)، كما تأسست في جنوب موريتانيا سنة ١٩٥٧ حركتان مواليتان لهذا المشروع، هما:

ـ «اتحاد المنحدرين من جنوب موريتانيا».

ـ و«الكتلة الديمقراطية لأبناء غورغول».

وقد عبّرتا عن خشيتهما من انتماء البلاد إلى فضاء إقليمي مغاربي ينتج منه تهميش الأقليات الزنجية في الجنوب.

إذاً، في مقابل هذه المشروعات الاندماجية، بدأت تبرز ملامح المشروع الداعي إلى تكوين الدولة الموريتانية الوطنية بتأييد خافت ومتردد في البداية من الدولة الاستعمارية التي عملت في ما بعد على دعم هذا المشروع مع الحرص على تثبيت صلاته العضوية بالمحيط الافريقي الفرنسي.

وقد احتضنت النخبة الوطنية ذات التوجه العروبي مشروع الدولة المستقلة، مع رفض صارم للمظلة الفرنسية ومطالبة قوية بفك الارتباط مع الاتحاد الفرنسي لغرب افريقيا، وتأكيد الصلة بالفضاء المغاربي وتأكيد الانتماء العربي للبلاد.

فنشأت منذ تموز/يوليو ١٩٥٦ «حركة الشبيبة الموريتانية» ذات التوجه التحديثي التقدمي، ثم حزب «النهضة الوطنية» في سنة ١٩٥٨ الذي استوعب الحساسيات المنضوية سابقاً تحت لواء حزب «الوفاق الوطني» و«حركة الشبيبة الموريتانية»، فشكل جبهة قوية ذات نفَس نضالي صلب، قامت بحملة تعبوية كبيرة للمطالبة بالاستقلال غداة قيام استفتاء أيلول/سبتمبر ١٩٥٨ الذي عرضت فيه فرنسا على مستعمراتها السابقة خيارين هما: إما الاستقلال أو البقاء داخل الاتحاد الفرنسي.

وعلى الرغم من التزوير المؤكد لنتائج الاستفتاء، إلا أنه أفرز زخماً شعبياً قوياً، أصبح بفضله مطلب الاستقلال خياراً لا مرد له، تبنته مختلف الأحزاب الوطنية التي انتظمت في مؤتمر «ألاغ» في نهاية عام ١٩٥٨، مركزة على ضرورة التنسيق في ما بينها لبلورة المشروع الوطني المستقل وتجسيده.

وفي آذار/مارس ١٩٥٩ تقرر تحويل الجمعية الإقليمية إلى جمعية تأسيسية قدمت أول دستور برلماني تعددي في تاريخ موريتانيا في ٢٢ آذار/مارس ١٩٥٩، يعتبر نسخة تكاد تكون حرفية من دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة.

وقد تلا هذه الخطوة الدستورية قيام انتخابات تشريعية في حزيران/ يونيو ١٩٥٩ ، حصل فيها «حزب التجمع الوطني» على جميع مقاعد البرلمان، وانتخب ولد داداه أميناً عاماً له.

وعلى الرغم من تسارع الخطوات نحو استقلال موريتانيا، إلا أن هذا الخيار ظل يواجه بعض الاعتراض، سواء من طرف «الاتحاد الوطني الموريتاني» المؤسَّس في تموز/يوليو ١٩٥٩ للمطالبة بالانضمام إلى الفدرالية المالية، أو، خصوصاً، من طرف المغرب الذي حصلت مطالبه في موريتانيا على دعم جامعة الدول العربية التي أصدرت خلال اجتماعها في بلدة شتورة في لبنان، في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٦٠ ، قراراً يدعم المطالب المغربية ويدين إنشاء كيان سياسي مستقل باسم موريتانيا.

إلا أن المفاوضات الموريتانية ـ الفرنسية التي بدأت في باريس في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٠ ، أفضت في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر من السنة نفسها إلى توقيع اعلان استقلال البلاد الذي تحقق فعلاً في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠.

ثالثاً: دولة الحزب الواحد (١٩٦٠ ـ ١٩٧٨)

بدا جلياً، غداة استقلال موريتانيا، أن الدولة الجديدة ولدت منعدمة الشرعية؛ فلم تكن لتستند إلى تجربة تاريخية قريبة لانعدام تراث الدولة المركزية بعد تفكك الدولة المرابطية؛ كما

لم يكن بإمكان القيادة الجديدة التي تسلمت مقاليد السلطة أن تستند إلى زخم نضالي وطني، كما هو الحال في الأنظمة السياسية في البلدان المغاربية الباقية التي هي امتداد لحركات التحرر والمقاومة؛ بل ظهرت لدى القطاعات الشعبية الواسعة «دولة نيوكولونيالية»، وصنيعة فرنسية خالصة، تستند في قيامها واستمراريتها إلى محض دعم القوة الاستعمارية الفرنسية (اتفاقيات التعاون والدفاع المشترك مع فرنسا).

ثم إن هذا النموذج الجديد ظهر في فضاء اجتماعي ينطبع بالانتظام القبلي والنزاعات الأفقية، كما ينطبع بانعدام البعد التحديثي (لم يتعدَّ عددُ الاطارات الجامعية غداة إعلان الاستقلال أكثر من خمسة أفراد. كما ان البلاد لم تكن تتمتع بأكثر من مدرسة ثانوية واحدة وعدد ضئيل من المدارس الابتدائية).

ولم تكن الوضعية الاقتصادية والبنى التحتية أكثر تحسناً، إذ لم تكن لموريتانيا عاصمة وطنية، الأمر الذي اقتضى بناء مركز إداري صغير على شاطئ الأطلسي في الموقع الذي أصبح العاصمة الحالية (نواكشوط)، كما لم ينشئ المستعمر أي موانئ أو طرق (ما عدا ٦٠٠ كليومتر معبدة) في بلاد واسعة، مترامية الأطراف، قليلة الموارد، محدودة السكان.

وهكذ عكست هذه الوضعية تذبذب النخبة السياسية الوطنية الحاكمة في رسم المشروع الوطني للدولة الجديدة

وتحديد هويتها الثقافية وعلاقتها بالمحيط الإقليمي.

على أننا نلمس بصفة جلية في الخطاب السياسي للرئيس الأول المختار ولد داداه، وعياً متزايداً بمشروع بناء «أمة موريتانية» تكون «همزة وصل» بين الفضاءين العربي والافريقي. كما نلمس أسس نهج تحديثي للمجتمع البدوي الموريتاني، مما شكل أفق الشرعية للنموذج الوليد الذي تناط به المهمة العسيرة المتمثلة في بناء الدولة ذاتها وتحقيق مشروعها التنموي.

وتبدو هذه التوجهات مبكراً في الخطاب الأول الذي وجهه ولد داداه إلى «الأمة» من مدينة أطار في الفاتح من تموز/يوليو ١٩٥٧، حيث يقول: «إننا أمة تنشأ، ولدينا الوعي بذلك، فلنبنِ معاً الأمة الموريتانية». كما يوضح هوية البلاد الثقافية والإقليمية بقوله: «إن موريتانيا هي بالفعل جسر طبيعي وهمزة وصل بين العالم العربي المتوسطي والعالم الأسود. فموريتانيا كانت وما زالت وستظل البلد الذي تنمو فيه معاً الثقافة الإسلامية التقليدية والثقافة الغربية دون تعارض، بل على العكس من ذلك، في تكامل وتوازن». ووفق هذا المنظور، يقع تبرير الارتباط الوثيق بفرنسا: «إن القطيعة مع صداقة فرنسا تعني العزوف عن كل خيار يضمن مستقبلاً زاهراً لبلادنا، إنها تعني الرجوع إلى الوراء، ونبذ كل فكرة للتطور، كل فكرة لموريتانيا كبيرة، غنية ومزدهرة».

كما برز في الفترة نفسها حرصه الجلي على رفض عملية الاستقطاب الجهوي المزدوج (المغاربي ـ الغرب افريقي)، حيث يقول في مقابلة مع صحيفة **لوموند** الفرنسية (٢٩ حزيران/

يونيو ١٩٥٨): «إذا كان لنا أن نختار بين فدرالية مغاربية، وفدرالية افريقية غربية ـ فرنسية، فإن اختيارنا سيتجه إلى المغرب العربي». إلا أنه في الوقت نفسه، يضيف قائلاً: «في الوقت الذي تمنحنا فرنسا، من خلال مؤسسات كريمة، حق تقرير المصير بحرية، نقول: لا للمغرب. لقد كنا موريتانيين، وسنظل دوماً موريتانيين، ضمن افريقيا الغربية والاتحاد الفرنسي».

وهكذا سيبرز مشروع «الدولة الشاملة» الذي أرسى القاعدة الشرعية للنظام الجديد، من خلال بعدين أساسيين:

ـ تدعيم السلطة المركزية في مواجهة النزعات الخصوصية الضيقة من قبلية وجهوية ونزعات عرقية.

ـ الدفاع عن استقلال الدولة الجديدة في مواجهة المطالب المغربية والبحث عن موطئ قدم داخل التنظيمات الإقليمية والهيئات الدولية.

وقد جسد هذان المرتكزان الخط الايديولوجي الذي صاغ نمط الحكم طيلة النظام المدني الأول في البلاد منذ الاستقلال حتى انقلاب ١٠ تموز/يوليو ١٩٧٨.

ويمكننا أن نلخص خصائص هذا الخط الايديولوجي ومقوماته في العناصر التالية:

١ ـ المركزية السياسية والأحادية الحزبية

أشرنا إلى المناخ السياسي التعددي الذي طبع الخارطة

الموريتانية منذ الانتخابات البرلمانية الأولى التي جرت في ظل الاصلاحات الاستعمارية، كما ذكرنا أبرز التنظيمات الحزبية التي هيمنت على الساحة غداة الاستقلال الوطني.

وعلى الرغم من أن هذه الأحزاب هشة التنظيم وغائمة البرامج والاستراتيجيا، إلا أنها كانت تعبّر بصفة واعية وملموسة عن خيارات ايديولوجية وثقافية ترتبط وثيق الارتباط بدينامية الحقل السياسي الموريتاني في تلك الحقبة الساخنة من تاريخ البلاد.

إلا أننا بدأنا نلمس منذ بداية الاستقلال حرصاً واضحاً من لدن الرئيس ولد داداه على القضاء على التعددية السياسية باعتبارها خطراً داخلياً يُنذر بتمزيق وحدة الصف الوطني، في مجتمع ما زال خاضعاً لأنماط التنظيم القبلي والعشائري، كما يعاني أطماعاً خارجية تستهدف سيادته واستقلاله.

وهكذا استطاع في حزيران/يونيو ١٩٦١ تجميع الأحزاب السياسية المختلفة تحت لواء حزب وطني جامع هو «حزب الشعب الموريتاني»، وبذلك تم إبطال التعددية السياسية التي كرسها دستور ١٩٥٩.

وسيتضح هذا الخط المركزي الأحادي بداية من المؤتمر الأول العادي للحزب المنعقد في نواكشوط (٢٥ أيار/مايو ١٩٦٣)، الذي ألغى امتيازات الأمراء ومشايخ القبائل، وركز

شعار الأحادية السياسية بصفتها شرط تدعيم الوحدة الوطنية.

وهكذا يقع رفض النموذج الغربي، باعتباره لا يواكب الواقع السياسي لموريتانيا ولا تراثها الثقافي وبنيتها الاجتماعية. يقول المختار ولد داداه: «إن الحزب الواحد هو قاعدة بناء الوحدة الوطنية بالكفاح المتواصل الذي يخوض ضد كل أنماط الخصوصية - إنه يسمح بإنجاز الوحدة الوطنية التي هي المحرك الأساسي لسير الوطن نحو التنمية الاقتصادية؛ كما انه في الآن نفسه يساهم في جعل كل موريتاني مواطناً مسؤولاً».

وهكذا تدعّم هذا التوجه المركزي في مؤتمر الحزب في مدينة كيهيدي (كانون الثاني/يناير ١٩٦٤) الذي أعلن أولوية الحزب على أجهزة الدولة، وأصبح انتخاب النواب، يتم، بمقتضى هذا التحول، بالاقتراع على لائحة واحدة يرشحها المكتب السياسي للحزب.

كما تمت مراجعة الدستور في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، فأصبحت المادة ٩ منه تنص أن «الإرادة الشعبية يترجمها حزب الدولة المنظم ديمقراطياً. فحزب الشعب الموريتاني المتولد عن اندماج الأحزاب الوطنية الموجودة في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، هو الحزب الوحيد للدولة المعترف به».

بينما تنص المادة ٣٧ من نظام الحزب أن المعيار الأول للوصول إلى أية مسؤولية في الإدارة وأجهزة الدولة المختلفة هو «الالتزام اللامشروط إزاء الحزب». وقد استطاع بالفعل أن يبسط نفوذه

على كل التنظيمات والفعاليات الوطنية، بعد نجاحه في استمالة النقابة الوطنية وتدجينها التي دأبت على القيام بنشاطات احتجاجية واسعة طيلة الفترة الأولى للاستقلال، رافعة مطالب اجتماعية وسياسية أيضاً (خصوصاً الدعوة إلى التعريب التي رفعتها نقابة التعليم).

وهكذا تم إعلان انخراط اتحاد العمال الموريتانيين في الحزب، في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦، لكي يصبح الاتحاد جهازاً من أجهزته يضاف إلى التنظيمات الشعبية الأخرى مثل: اتحاد الشباب واتحاد النساء.

ومن الجلي أن هذا الخط المركزي الأحادي قد تأثر إلى حد بعيد بالتجربتين الغينية والجزائرية اللتين بدأ النظام ينفتح عليهما بصفة متزايدة منذ تجاوز المأزق السياسي الأول المتولد من المطالب المغربية وحدّة المعارضة الداخلية، مما سمح للنظام بإعادة تصور علاقاته الخارجية وتسييرها من خلال تقليص النفوذ الفرنسي (التخلي عن قبول الدعم الفرنسي للميزانية في أيار/ مايو ١٩٦٣)، والانفتاح على البلدان العربية التقدمية (مصر، . . .)، والانخراط الناشط في حركة عدم الانحياز.

والواقع ان الرئيس ولد داداه استطاع من خلال هذه الأداة المرنة (الحزب الواحد) والورقة التعبوية، أن يستوعب كل الحساسيات الايديولوجية والقوى الاجتماعية الرافضة، متقناً

احتواء الأزمات وضبط خيوط اللعبة الانقسامية التي تطبع الفضاء السياسي. وهكذا تمكن من احتواء العناصر القيادية لحزب «النهضة» في بداية الستينيات، قبل أن يستوعب المعارضة اليسارية القوية التي هيمنت على حركة الشبيبة الموريتانية منذ نهاية الستينيات، نتيجة لعوامل داخلية وخارجية من أبرزها: التأثيرات الاقتصادية ـ الاجتماعية لظاهرة الجفاف القاسي الذي ضرب البلاد فقضى على قاعدتها الاقتصادية وكثّف الهجرة من الأرياف إلى المدن، وما تلا ذلك من إضرابات عمال مناجم الحديد في مدينة الزويرات شمال البلاد، والتي قادت إلى مذبحة ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨، فأججت حركة احتجاجية شبابية طالت كل المؤسسات التعليمية الوطنية، بالإضافة إلى انعكاسات نكسة ١٩٦٧ وحركة المد اليساري في أوروبا وبلدان العالم الثالث.

وقد تأسست في سنة ١٩٦٨ «الحركة الوطنية الديمقراطية» ذات التوجه الماوي (نسبة إلى ماوتسِه تونغ، الصين)، واستطاعت أن تسيطر سيطرة كاملة على «الاتحاد الوطني للطلاب والمتدربين الموريتانيين» الذي تأسس في آب/أغسطس ١٩٧١، ونجح في شل الحياة التعليمية في البلاد، كما نجح في استقطاب العمال الذين قاموا بإضراب شبه شامل في آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٧١، وأحدثوا انشقاقاً في الاتحاد التابع للحزب الواحد.

وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣ شكلت مجموعة من الشباب اليساري «حزب الكادحين الموريتانيين» الذي تبنى مقولات «الصراع الطبقي» و«الثورة العمالية»، وتميز بدقة تنظيمه وحيويته النضالية العالية. إلا أن الرئيس ولد داداه استطاع ابتداءً من عام ١٩٧١، أن يحقق إنجازات كبرى ملموسة، دعمت موقفه السياسي، واستجاب من خلالها للمطالب الرئيسية للمعارضة، مهيئاً عملية احتوائها وانضمام أغلب عناصرها إلى الحزب.

وهكذا انعقد المؤتمر غير العادي للحزب الذي طرح شعارات «الاستقلال الاقتصادي والثقافي» وتلاه تغيير واسع في الحكومة، دخلها بمقتضاه ١١ اطاراً جامعياً شاباً، ولم يبق من التشكيلة السابقة غير ٤ وزراء.

وفي سنة ١٩٧٢ تمت مراجعة العلاقات مع فرنسا، فعُمد إلى تقليص الجوانب التي تمس الدفاع والسيادة الوطنية. وقد أعقبت ذلك إجراءات متلاحقة مهمة، منها إنشاء العملة الوطنية «الأوقية» (١٩٧٣)، وتأميم شركة الحديد «ميفرما» التي كان يهيمن عليها الرأسمال الفرنسي (في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤).

هذه الإجراءات كلها كان من شأنها التمهيد للمصالحة مع التيار اليساري، وذلك ما حدث بالفعل في المؤتمر الرابع للحزب (١٥ ـ ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٧٥) الذي سُمي «مؤتمر

التوضيح»، حيث أعلنت قيادات حزب الكادحين انضمامها إلى الحزب في رسالة إلى أمينه العام رئيس الجمهورية بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٧٥، نتيجة «الخط الثوري» الذي أصبح ينتهجه، وسرعان ما دخلت عناصر منهم الحكومة والبرلمان وسيطروا على اتحاد الشباب.

ولا شك في أننا نلمس بجلاء في التقرير المذهبي الذي تقدم به ولد داداه إلى هذا المؤتمر الرابع تغييراً جذرياً في الخطاب الايديولوجي، حيث رفعت شعارات «الديمقراطية المركزية» و«الاشتراكية»؛ وأصبحت المقولات السياسية حاضرة بقوة في أدبيات الحزب، وإن كنا نفهم هذا التغيير في سياق مسلك استيعاب هوامش الرفض كلها التي أفرزتها دينامية التحديث المحتشمة التي شكلت أفق شرعية نموذج الدولة الوطنية الوليدة، بفضل قدرة هذا النموذج ايديولوجياً على الدمج والاحتواء وحاجة الإدارة الواسعة إلى الاطارات المثقفة والدماء الجديدة.

٢ ـ النزعة التحديثية

برزت هذه النزعة بجلاء في الخيارات الثقافية التي تبناها النظام المدني الأول، عبر مجموعة من الشعارات والممارسات التي تندرج في سياق النزوع إلى إعادة تكييف الشخصية الوطنية وبنائها بما يتلاءم مع مقتضيات مشروع «الدولة الشاملة»

للمجتمع، والقضاء على العوائق الاجتماعية ـ الثقافية الموروثة التي تتهدد هذا المسلك.

وهكذا تحدد هذا الاتجاه منذ سنوات الاستقلال الأولى، ونلمسه في الخطاب الأول الذي وجهه الرئيس ولد داداه بمناسبة إعلان الاستقلال (٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠)، عندما قال: «في المجال العمومي، ومن أجل تربية الجماهير وخلق وعي وطني لا يتهدم، لا بد لنا من تنمية معنى التضامن ومفهوم المصلحة العامة ـ تجاوز المجموعات القبلية والعرقية ـ وهكذا يمكن إنجاز التطور من القبيلة إلى الدولة».

وقد رفع مؤتمر الحزب في سنة ١٩٦٨ شعار «إعادة بناء الشخصية الموريتانية» بمحاربة العقليات «البائدة» والقبلية والجهوية والتكاسل... ولهذا الغرض تم تأسيس مراكز تعبئة وتكوين وإصدار مطبوعات حزبية، كما تم استخدام الجهاز الاعلامي (وخصوصاً الراديو) بصفة واسعة.

٣ ـ الانتماء المزدوج (العربي ـ الافريقي)

لاحظنا من قبل أن إحدى السمات الاشكالية الكبرى التي طرحت على مسار تكوّن الكيان السياسي الموريتاني المستقل هي: مسألة الهوية الثقافية والسياسية للبلد الذي، على رغم تجذر انتمائه العربي وعراقة هذا الانتماء، إلا أن المشروع

الاستعماري التغريبي ما فتئ يعمل على طمس هويته هذه من خلال سياساته الثقافية والترتيبات الاندماجية الإقليمية المذكورة آنفاً.

ولقد شكلت الورقة الثقافية إحدى أبرز بؤر الصراع السياسي الداخلي بين المجموعات الموريتانية المختلفة. فركز التيار القومي الذي ترجع جذوره الأولى إلى بوادر نشوء الحركة الوطنية، على المطالبة بانتهاج التعريب الشامل في مجالات الثقافة والإدارة، واستطاع أن ينتزع مبدأ ترسيم اللغة العربية الذي تبناه مؤتمر حزب الشعب الحاكم المنعقد في مدينة العيون عام ١٩٦٦، الأمر الذي مهّد لإرساء إصلاح تعليمي يجعل تعليم اللغة العربية إلزامياً في المدارس الحكومية.

وقد أدى هذا الإصلاح إلى أزمة داخلية عنيفة، تمثلت في احتجاج مجموعة تضم ١٩ إطاراً تنتمي إلى الأقليات الزنجية، اعتبرت أن هذا القرار بادرة «مخطط محكم لممارسة هيمنة عرقية وفرض استلاب ثقافي» على تلك الأقليات. ثم تحول الاحتجاج إلى أحداث عنف دموية، ذهب ضحيتها بعض القتلى والجرحى من الجانبين.

وقد تم احتواء الأزمة بسرعة، إلا أنها خلّفت جروحاً حادة، ستمتد آثارها غضّةً في المراحل التالية. فعلى رغم تكرار تأكيد الانتماء المزدوج لموريتانيا من خلال مقولة «الأمة» المندمجة الغنية بتعددها واختلاف مكوناتها العرقية، الحريصة على بعديها

العربي والافريقي، غير أن خط التعريب وتركيز الهوية العربية للبلد، قد قطع خطوات ملموسة بعد انضمام موريتانيا إلى الجامعة العربية في سنة ١٩٧٣، واعتماد سياسة الاستقلال الثقافي وتدعيم الأصالة، وهي الخطوات التي واكبت الانفتاح الواسع على البلدان المشرقية، وترجمتها الاصلاحات التعليمية المختلفة، كما عبرت عنها المجموعات السياسية التي بدأت منذ منتصف السبعينيات تتخذ أشكالاً تنظيمية حركية (البعثيون، الناصريون).

٤ ـ سياسة خارجية «غير منحازة»

أشرنا من قبل إلى الصلة الوطيدة التي ربطت الدولة الجديدة بالقوة الاستعمارية السابقة، خصوصاً في الحقبة الأولى التي شهدت تأزم العلاقات بالمغرب. وتجلت هذه الصلة في مواثيق الدفاع واتفاقيات التعاون (اتفاقات ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦١)، والانخراط في التحالفات والمنظمات الفرانكوفونية الافريقية، مثل الاتحاد الافريقي ـ المالغاشي.

إلا أن موريتانيا سرعان ما بدأت تنتهج خطاً يتميز ببعض الاستقلالية المتزايدة إزاء فرنسا على رغم الاحتفاظ بالارتباط الوثيق بها. وقد تجلى هذا الخط خلال المؤتمرات الافريقية ومؤتمرات عدم الانحياز، ومن خلال الانفتاح على البلدان التقدمية العربية مثل مصر والجزائر، بالإضافة إلى الصين الشعبية

التي أصبحت أبرز الشركاء الأجانب لموريتانيا منذ قيام العلاقات معها في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٦١. وهكذا بدأت الاتصالات الجزائرية ـ الموريتانية مبكراً منذ نهاية عام ١٩٦٣، كما اعترفت جمهورية مصر العربية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤ بموريتانيا، وتكررت لقاءات ولد داداه بالزعيم المصري عبد الناصر.

وفي الفترة نفسها، خرجت موريتانيا نهائياً من الاتحاد الافريقي ـ المالغاشي (ابيدجان، أيار/ مايو ١٩٦١)، طاوية بذلك صفحة طويلة من الارتباط العضوي بالتنظيمات الفرانكوفونية الافريقية. وفي الوقت ذاته انخرطت بصفة متزايدة في حركة عدم الانحياز، ويعبر الرئيس ولد داداه عن هذا التوجه الجديد خلال قمة عدم الانحياز المنعقدة في القاهرة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤ بقوله: «إن سنة ١٩٦٤ تميزت في موريتانيا بحدثين هامين هما: الانفتاح على عالمين ظلاً إلى حد الأمس مغلقين بالنسبة لنا أمام كل تبادل وتعاون، وهما: العالم الشيوعي والعالم العربي».

كما وضح هذا الخط بصفة أكثر جلاء في خطاب أمام رؤساء الدول المطلة على نهر السنغال، في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥ بقوله: «في مواجهة تحرشات الامبريالية والاستعمار الجديد، لا يبقى بالفعل أمام العالم الثالث أن يختار سوى طريق واحدة، هي الأصعب بالتأكيد، ولكنها الوحيدة التي يمكن أن تضمن خلاصنا: إنها التوحد داخل عدم الانحياز».

كما بدأت تتبلور السياسة العربية للبلاد، على رغم عدم انخراطها آنذاك في الجامعة العربية. وبرز ذلك خلال حرب ١٩٦٧ ، عندما قطعت موريتانيا علاقاتها الدبلوماسية بالولايات المتحدة وبريطانيا في ٧ حزيران/ يونيو تعبيراً عن احتجاجها على دعم البلدين اسرائيل، ونظمت في العاشر من الشهر نفسه مظاهرات تأييد عارمة للزعيم المصري عبد الناصر، كما ساهمت موريتانيا مالياً في دعم المجهود الحربي، وتم فتح مكتب تمثيلي لحركة فتح الفلسطينية في سنة ١٩٦٩. كما لعبت موريتانيا دوراً دبلوماسياً أساسياً في اكتساب تأييد مختلف البلدان الافريقية للقضية العربية.

وقد تحققت المصالحة مع المغرب، على هامش المؤتمر الإسلامي المنعقد في الرباط عام ١٩٦٩ ، وتم إعلان الاعتراف الرسمي المغربي بموريتانيا في ٢٦ أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها عبر لقاء أول جمع ولد داداه بالملك الحسن الثاني.

وقد دشنت المصالحة مع المغرب بداية عهد جديد من العلاقات الوطيدة مع البلدان المشرقية وبالخصوص البلدان الخليجية النفطية.

وقد تُوجت هذه العلاقات العربية بدخول موريتانيا جامعة الدول العربية في سنة ١٩٧٣ ، بعدما تم الاعتراف بها من طرف الدول العربية جميعها التي آثرت في البداية الوقوف مع الجانب المغربي.

وهكذا نلاحظ اعتماد الرئيس ولد داداه سياسة خارجية ناشطة ومرنة، كان لها الأثر الإيجابي في مستوى الدعم الاقتصادي للمجهود التنموي الوطني، خصوصاً في فترات الجفاف القاسية التي أثرت بحدة وضراوة في الأوضاع الاجتماعية المحلية.

إلا أن المشكل الصحراوي الذي سينوء بثقله على البلاد منذ سنة ١٩٧٥، سيغير بصفة جذرية هذه الصورة المثالية للعلاقات الخارجية. فبالإضافة إلى انعكاساته الداخلية المأساوية، سيحكم على موريتانيا بالعودة إلى الارتباط العسكري والسياسي الوثيق بفرنسا، بعد مراجعة العلاقات معها في سنة ١٩٧٢، كما سيرغمها بصفة ملموسة على إعادة ترتيب علاقاتها الخارجية وفق تداعيات هذا المشكل الجهوي المزمن.

والمعروف أن موريتانيا تقاسمت مع المغرب المنطقة الصحراوية التي استعمرتها سابقاً اسبانيا، بعد الاتفاق الثلاثي الذي وقعه البلدان مع اسبانيا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، واستولت بمقتضاه موريتانيا على إقليم واد الذهب، لتواجه منذ نهاية ١٩٧٥ حرباً ضروساً مع جبهة «البوليزاريو» المطالبة بالسيادة على الإقليم الصحراوي والتي تدعمها الجزائر التي قطعت موريتانيا العلاقات معها في ٧ آذار/مارس ١٩٧٦. وأخذت الحرب منعرجاً خطيراً بتسلل وحدات عسكرية من البوليزاريو إلى مشارف العاصمة نواكشوط التي تعرضت لقصف

شديد في ٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٦.

وعلى الرغم من أن القوات الصحراوية منيت بالهزيمة، إلا أن هذه الضربة شكلت بوادر تزعزع أمني وسياسي للنظام الحاكم. وقد توالت الضربات بعنف على المدن الداخلية، الأمر الذي اقتضى اللجوء إلى الدعم العسكري المغربي والفرنسي منذ سنة ١٩٧٧.

وفي أقل من سنتين، تضاعف عدد أفراد الجيش الوطني مرات كثيرة، فتحول من ٢٠٠٠ إلى ١٨٠٠٠ جندي، كما ان مخصصات الدفاع أصبحت تستوعب أكثر من ٦٠ بالمئة من الميزانية الوطنية، فأصبحت البلاد تعيش أزمة اقتصادية انعكست بشدة على الأوضاع الاجتماعية والسياسية، فهيأت للانقلاب العسكري الذي أطاح بنظام ولد داداه في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٧٨.

رابعاً: الحكم العسكري (١٩٧٨ ـ ١٩٩١)

لنلاحظ منذ البداية، أن الانقلاب العسكري الذي حدث في موريتانيا في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٧٨ لم تكن دوافعه ايديولوجية على غرار الحركات الثورية القومية التي اضطلعت بها الجيوش في المشرق العربي، بل إنه يندرج في سياق سلسلة الانقلابات التي اجتاحت بلدان المنطقة، والتي بالإمكان تفسيرها بعجز النخبات الوطنية الحاكمة غداة الاستقلال عن

تحقيق الطموح التنموي الذي شكل مشروعية نموذج الدولة الوليد. كما ان مخلفات حرب الصحراء بدأت تنذر في الحالة الموريتانية بأخطار محدقة تطال المكتسبات التي أنجزها النظام المدني، إن لم تكن تتهدد وحدة الوطن وأمنه واستقراره.

إلا أنه لا يمكننا أن ننفي أن عناصر سياسية تنتمي إلى التيار القومي العربي واليساري قد ساهمت نوعاً ما في إعداد الانقلاب وتأطيره سياسياً، من دون أن تكون لها القدرة الفعلية على التحكم في مسار الأحداث اللاحقة وتوجهاتها. فبالإضافة إلى بعض الشخصيات المستقلة، كانت أبرز المجموعات التي تحالفت في مراحل متفاوتة ـ وأحياناً بصفة متقاطعة ـ مع الجيش، هي:

ـ الحركة الناصرية: التي ظهرت بصفة منتظمة وملموسة في المؤسسات التعليمية في منتصف السبعينيات، على رغم أن بذورها الأولى ترجع إلى بداية الستينيات. وقد استطاعت في ظل الحكم العسكري أن تكثف حضورها في مواقع مهمة من الإدارة والجيش والمنظمات النقابية والشعبية.

ـ الحركة البعثية: التي ظهرت كذلك بشكل منظم في نهاية الستينيات وساهم بعض أفرادها في إعداد الانقلاب، ومن بينهم ضباط من الهيئة العسكرية الحاكمة. كما كان لها تمثيل مهم في الحكومات الأولى، قبل أن تتعرض بدورها منذ نهاية

سنة ١٩٨١ إلى حملات متتابعة من التصفية والقمع، امتدت حتى قبيل إعلان التعددية الديمقراطية.

ـ الحركة الوطنية الديمقراطية: التي انفصلت عن حزب «الكادحين» (ذي التوجه اليساري) غداة انضمامه إلى حزب الشعب الموريتاني في سنة ١٩٧٥. وقد استطاعت الحركة أن تهيمن على مواقع مهمة من مراكز القرار السياسي والإداري في البلد.

يتلخص البرنامج الذي أعلنته «اللجنة العسكرية للانقاذ الوطني» الصادر في وثيقتها الدستورية بتاريخ ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٨ في النقاط الثلاث الآتية:

١ ـ ايقاف الحرب في الصحراء.

٢ ـ تقويم الاقتصاد الوطني.

٣ ـ إنجاز المؤسسات الديمقراطية.

على أن السمة الغالبة على الحقبة العسكرية ظلت دوماً شدة الاضطراب السياسي وانعدام الاستقرار وتعدد الانقلابات والانقلابات المضادة. وقد تضافرت عوامل كثيرة في تكثيف العنف السياسي وتأجيجه، من أبرزها: الصراعات الداخلية بين المجموعة العسكرية التي كانت تفقد منذ البداية عناصر الالتحام والانسجام، بالإضافة إلى ما تفتقر إليه من وضوح في الرؤية والنهج.

كما إن تأثيرات المحيط الإقليمي كان لها بالتأكيد دور في حركية التغيير الداخلي (نشاط المجموعات التي تدعمها الأطراف العربية ـ تأثيرات مشكل الصحراء ـ العلاقات المعقدة بالجارتين الافريقيتين: السنغال ومالي).

وهكذا بدأت الصراعات تمزق وحدة الصف العسكري، منذ آذار/مارس ١٩٧٩، عندما قام الرئيس الحاكم العقيد المصطفى ولد محمد السالك بتصفية الجناح القومي العربي من اللجنة العسكرية وعلى رأسه الرجل القوي الرائد جدو ولد السالك، فقام بمراجعة الوثيقة الدستورية، بحيث أصبح يتمتع بكامل سلطة القرار والتنفيذ.

وفي ٦ نيسان/ابريل من السنة نفسها، قام المقدم أحمد ولد بوسيف بحركة «تصحيحية» أخرى، أعاد فيها هيكلة اللجنة الحاكمة التي أصبحت تدعى «لجنة الخلاص الوطني»، كما أعاد تشكيل الحكومة بإقصاء بعض العناصر المهمة التي كانت ضمن المجموعة الوزارية الأولى المعينة غداة انقلاب عام ١٩٧٨.

وعلى رغم أن العقيد ولد محمد السالك ظل رئيساً للجنة الحاكمة، إلا أنه قد جُرد فعلياً من كل سلطاته التي أسندت إلى رئيس الحكومة، المقدم بوسيف الذي لم تمهله الأقدار فتوفي في حادث تحطم طائرة فوق المحيط الأطلسي يوم ٢٧ أيار/مايو ١٩٧٩.

وقد خلفه في منصبه المقدم محمد خونا ولد هيدالة، بينما أزيح ولد محمد السالك من رئاسة اللجنة العسكرية في ٣ حزيران/يونيو ١٩٧٩، وأسندت بالتالي إلى المقدم محمد محمود ولد لولي، الذي أقصي بدوره من الرئاسة في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، حيث أصبح المقدم ولد هيدالة رئيساً للدولة والحكومة.

وعلى رغم أنه استطاع الاحتفاظ بمقاليد السلطة لمدة خمسة أعوام متتالية، إلا أن فترة حكمه انطبعت بسلسلة متصلة من المحاولات الانقلابية الفعلية و«الوهمية»، لعل أبرزها هي المحاولة الانتحارية التي قادها ضابطان من الأعضاء السابقين في اللجنة العسكرية (العقيد محمد ولد عبد القادر والعقيد أحمد سالم ولد سيدي) في ١٦ آذار/مارس ١٩٨١، وقد اتُّهمت المغرب بتدبير هذه المحاولة وتم قطع العلاقات الدبلوماسية معها، كما تم إعدام الضابطين المذكورين.

وفي ٢ شباط/فبراير ١٩٨٢، تم إيقاف الرئيس العسكري الأول ولد محمد السالك والوزير الأول السابق ولد ابنيجاره، واتُّهما بتدبير محاولة انقلابية. كما شُرع في السنة نفسها في حملة قمع صارمة طالت الضباط والسياسيين البعثيين، ثم امتدت الحملة في السنة الموالية إلى الاتجاه الناصري. فامتلأت السجون بالسياسيين، وتزايد عدد المنفيين في الخارج، وشكل بعضهم تنظيمات، من أبرزها حركة «التحالف من أجل

موريتانيا ديمقراطية» التي تأسست في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٠ في باريس.

على أن حقبة الرئيس هيدالة شهدت بعض الأحداث المهمة على المستوى السياسي والثقافي والاقتصادي، كان لها أثرها في مستوى الأوضاع المحلية والعلاقات الخارجية لموريتانيا.

- ففي المستوى السياسي: طرحت اللجنة العسكرية في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ للاستفتاء مشروع دستور يكفل الحريات العامة والتعددية السياسية، كما عينت حكومة مدنية طلب منها تسيير المرحلة الانتقالية. إلا أن هذه الحكومة قد أقيلت في نيسان/ ابريل ١٩٨١ وجمد مشروع الدستور بسبب ما لقي من معارضة عنيفة من طرف التيار الإسلامي، وعين العقيد معاوية ولد الطايع على رأس الحكومة العسكرية البديلة.

ولسد الفراغ السياسي، تم إنشاء إطار تنظيمي جديد باسم «هياكل تهذيب الجماهير» عُهدت إليه تهيئة الشعب لممارسة الديمقراطية عن طريق التربية السياسية والتوعية الثقافية. وتتدرج بنية هذا التنظيم من الخلايا على مستوى الأحياء والقرى والأرياف، مروراً بلجان المقاطعات واللجان الجهوية، انتهاء بالكتّاب التنفيذيين الملحقين بالأمانة الدائمة للجنة العسكرية.

ويلاحظ أن السلطات التنفيذية لها دوماً الإشراف الفعلي في كل مستوى على هذه الهيئات السياسية التي وإن لم تكن لها قدرة تعبوية كبيرة، إلا أنها شكلت وسيلة مهمة للضغط والتأثير، والصلة مع السلطات الحكومية، بالإضافة إلى الرقابة والنشاط التطوعي الاجتماعي.

كذلك رفع الرئيس هيدالة سنة ١٩٨٣ شعار «تطبيق الشريعة الإسلامية» في كل ميادين الحياة، وخصوصاً الجانب القانوني، حيث بدأ بالفعل تطبيق بعض الحدود الشرعية، كما أعلن الإسلام مصدراً أوحد للتشريع.

وفي ٥ تموز/يوليو ١٩٨٠، ألغت اللجنة العسكرية في قرارٍ مثير «الرق في موريتانيا» كاستجابة إيجابية تجاه النشاط المتزايد لحركة «الحر» التي تضم مجموعة من المناضلين المتحدرين من فئة «الحراطين» وهم العرب السود (من الأرقاء السابقين).

والواقع ان هذا القرار ليس هو الأول في موريتانيا التي لم تعد تعرف ظاهرة الرق، وإن ظل بعض مخلفاته الاجتماعية باقياً، إذ تم إلغاء الرق في المرسوم الاستعماري الفرنسي الصادر منذ سنة ١٩٠٥، كما تم تأكيد هذا الإلغاء في الدساتير الوطنية المتتابعة (١٩٥٩ ـ ١٩٦١) إلا أن قرار اللجنة العسكرية اعتُبر ردة فعل غير مدروسة إزاء المطالب الاحتجاجية الحادة لحركة «الحر» التي تدعو إلى الرفع من المستوى الاجتماعي لتلك الفئة المضطهدة تاريخياً.

ـ وفي المستوى **الاقتصادي**: أرسيت المعالم الأولى لسياسة الصيد الوطني التي مكّنت البلاد لأول مرة من الاستفادة الفعلية من شواطئها الغنية بالسمك، على الرغم مما طبع هذه السياسة من تذبذب جلي، وانعدام في الاحكام وصرامة في التسيير، الأمر الذي أفسح المجال أمام نهب الثروة الوطنية من طرف فئة محدودة من رجال الأعمال المرتبطين بالأساطيل الأجنبية.

كما ان قرار الإصلاح العقاري الصادر سنة ١٩٨٣ وضع حداً للملكية القبلية للأراضي، وأرسى الإطار القانوني الذي يسمح لبعض الفئات المهمشة بالاستفادة من المناطق الزراعية الخصبة (خصوصاً في منطقة نهر السنغال)، كما انجرّ عن ذلك تحول مهم في العقليات الجماعية، في مستوى النشاط الزراعي الإنتاجي الذي ظل محدوداً لما عرف عن البدوي الموريتاني من اشتغال محض بالتنمية الحيوانية وعزوف عن الزراعة.

ـ وفي مستوى **العلاقات الخارجية**: دخلت موريتانيا مرحلة عاصفة من علاقاتها العربية، فعرفت سلسلة طويلة من التحالفات القصيرة والاستقطاب داخل المحاور الإقليمية، إلا أن المعادلة الصحراوية ظلت تنوء بثقلها على السياسة الخارجية الموريتانية.

فبعد التذبذب الجلي الذي طبع فترة الحكم العسكري الأولى إزاء هذه الأزمة الساخنة، ظهر بوضوح الموقف الموالي

لجبهة البوليزاريو خلال حقبة الرئيس هيدالة. ففي ١٥ آب/ أغسطس ١٩٧٩، وُقع اتفاق سلام بين موريتانيا والجبهة، انسحبت بمقتضاه القوات الموريتانية من الاقليم الصحراوي الذي كانت تسيطر عليه، الأمر الذي أفسح المجال أمام استيلاء القوات المغربية عليه.

وفي ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٨٤، اعترفت موريتانيا بـ «الجمهورية العربية الصحراوية» في فترة كانت العلاقات الدبلوماسية مع المغرب مقطوعة منذ آذار/ مارس ١٩٨١. وفي مواجهة الاتحاد المغربي ـ الليبي المعلن عام ١٩٨٣، انضمت موريتانيا في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ إلى معاهدة «الإخاء والوئام» الموقعة في ١٩ آذار/ مارس من السنة نفسها بين الجزائر وتونس.

إلا أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية انطبعت عموماً بالتردي والسوء المتزايد، الأمر الذي استوجب حركة تغيير داخلية طالت تركيبة اللجنة العسكرية الحاكمة، فأقيل الرئيس هيدالة، وأصبح العقيد معاوية ولد الطايع رئيساً للجنة وللدولة في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤.

وقد عمل النظام الجديد منذ البداية على إطلاق سراح كل المسجونين السياسيين الذين كان يزيد عددهم على المئتين، كما عمل على إعادة ترتيب علاقاته الخارجية، فأعيدت العلاقات الدبلوماسية مع المغرب في ١٤ نيسان/ ابريل ١٩٨٥،

كما استؤنفت مع ليبيا في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥.

وبالرجوع إلى تصريحات الرئيس ولد الطايع غداة وصوله إلى السلطة، نلاحظ نوعاً من العودة إلى القيم التحديثية التي شكلت أفق شرعية الدولة الوطنية في بداية الاستقلال. وتتكرر بكثافة مقولات «التحديث» و«التقدم» و«محاربة الأمية» و«الصراع ضد القبلية» والدعوة إلى «ترقية المرأة»، ودخول عصر «التقدم» و«التكنولوجيا» في خطابه في مدينة النعمة في آذار/مارس ١٩٨٦ الذي يعتبر بمثابة الوثيقة «الايديولوجية» الأولى للعهد الجديد.

بيد أن الفترة العسكرية من حكم ولد الطايع تميزت بالسمات التالية:

١ ـ البدء بتنفيذ سياسات «الإصلاح الهيكلي» الاقتصادية من خلال تطبيق برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مما كانت له نتائج إيجابية على مستوى الأداء الاقتصادي، وإن كانت له آثار سلبية فادحة على المستوى الاجتماعي.

٢ ـ الشروع في انفتاح ديمقراطي محدود ومتدرج، أعلن عنه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، وبدأ تجسيده فعلياً من خلال الانتخابات البلدية الأولى على مستوى عواصم الولايات التي جرت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ وتصارعت فيها لوائح مستقلة؛ فكانت أول تجربة تعددية منذ

نهاية الخمسينيات، وأول انفتاح سياسي منذ قيام الحكم العسكري، على الرغم من محدودية مجالها والظروف التي اكتنفتها.

وفي عام ١٩٨٧، جرت انتخابات مماثلة في ٣٢ بلدية أخرى (عواصم المقاطعات)، بينما تم تعميم التجربة على عموم البلديات الوطنية التي بلغ عددها ٢٠٨ بلديات.

٣ ـ اعتماد الخط الايديولوجي الرسمي شعار تركيز الهوية العربية للبلد، وتدعيم التعريب في مستوى الإدارة والإعلام والتعليم. وقد تزامن هذا التوجه مع تزايد نقمة حركة «فلام» FLAM (قوى تحرير الزنوج الأفارقة في موريتانيا) التي أصدرت في نيسان/ابريل ١٩٨٦ وثيقة تميّزت بالتطرف والحدّة والطرح العنصري، طالبت فيها بإعلان حرب مفتوحة على العنصر العربي «الأجنبي الغريب الوافد على موريتانيا باسم الإسلام»، مدعية أنه يمارس «اضطهاد الزنوج واستغلالهم». وعلى رغم أن الوثيقة لم تجد تجاوباً يذكر في أوساط الأقليات الزنجية الموريتانية المتمسكة بالوحدة الوطنية والتي عاشت دوماً في وئام مع الأكثرية العربية، إلا أنها وزعت على نطاق واسع في البلدان الأوروبية والافريقية.

وفي ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧، أعلن النظام اكتشاف مخطط انقلابي كانت مجموعة من ضباط فلام تعتزم

تنفيذه. وقد تلت هذه الحادثة اعتقالات واسعة في صفوف الحركة، فامتثل أمام المحكمة ٥١ عنصراً من الحركة، حكم على ثلاثة ضباط منهم بالإعدام، بينما أدين أربعون منهم بأحكام متفاوتة في الصرامة. وقد ازدادت حدّة هذه الأزمة الداخلية بعد اندلاع المشكل السنغالي ـ الموريتاني في نيسان/ابريل ١٩٨٩، الذي بدأ بحادث حدودي عادي في التاسع من الشهر نفسه، أعقبته حملة نهب واسعة لمتاجر الموريتانيين في السنغال، ثم تلتها حملة مماثلة طالت المحلات السنغالية في موريتانيا.

وبلغت الأزمة أوجها من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٩، عندما اندلعت أحداث شغب وتقتيل واسعة في المدن السنغالية ذهب ضحيتها ما يزيد على عشرة آلاف موريتاني، بينما تم إبعاد الناجين منهم ويناهز عددهم ٣٠٠ ألف، رجعوا إلى بلدهم من دون أية ممتلكات، فشكلوا عبئاً إضافياً على الاقتصاد الموريتاني الهش.

وفي المقابل، تم ترحيل السنغاليين من موريتانيا، ومعهم عدد من المجموعات الزنجية اعتبرت «لاجئين موريتانيين» مطرودين، رجع بعضهم إلى موريتانيا بعد انفراج الأزمة، بينما ما زال بعضهم يطالب بحق العودة (عند كتابة هذه السطور: شباط/فبراير ١٩٩٥)؛ وتدّعي السلطات الحاكمة أنها لا تعترض على من يثبت منهم جنسيته الموريتانية.

كما انجرّت عن هذه الأزمة المأساوية أحداث عنف واسعة في مناطق النهر المحاذية للسنغال، ونتج منها تصفية العديد من الضباط والسياسيين الزنوج، الأمر الذي جعل النظام يواجه حملة شديدة الحدة من طرف بعض منظمات حقوق الإنسان الغربية، في مرحلة دفعت فيها موريتانيا غالياً ثمن موقفها في حرب الخليج الثانية، الذي اعتبر موالياً للعراق. وفي هذا الظرف الذي ضبطنا بعض سماته، تم إعلان التعددية الديمقراطية في خطاب للرئيس ولد الطايع في ١٤ نيسان/ ابريل ١٩٩١.

خامساً: الانفتاح الديمقراطي

لا مندوحة عن الإشارة إلى أن عوامل عديدة تضافرت من أجل «إنجاز» التحول الديمقراطي، من بينها عوامل داخلية، وأخرى ذات صلة بالأوضاع في المنطقة الافريقية وبالتأثيرات الخارجية (الفرنسية خصوصاً).

وهكذا طرحت اللجنة العسكرية الحاكمة منذ انقلاب ١٩٧٨ دستوراً جديداً للبلاد، تمت المصادقة عليه في استفتاء عام بتاريخ ١٢ تموز/ يوليو ١٩٩١ بنسبة تتجاوز ٩٧ بالمئة من الأصوات.

ويضمن الدستور الجديد الحريات العامة، ويسمح بتكوين

أحزاب سياسية غير محدودة العدد، كما يصون الصحافة والتعبير، ويقترح إنشاء مجلس نواب منتخب، وكذلك مجلس للشيوخ ينتخب بالاقتراع غير المباشر (عن طريق المجالس البلدية).

ومن مميزات الدستور الجديد التأكيد على الهوية العربية الإسلامية الافريقية لموريتانيا، وحرصه على المساهمة في إنجاز الوحدة العربية والاندماج الافريقي، كما يعلن الإسلام ديناً للدولة، ويعتبره مصدراً أوحد للتشريع. كذلك ذُيّل الدستور بفقرة استثنائية تنيط باللجنة العسكرية تسيير المرحلة الانتقالية نحو التحول الديمقراطي.

وفي ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩١، أصدرت اللجنة العسكرية أمرين قانونيين يتعلقان بحرية تشكيل الأحزاب وبحرية الصحافة، بينما وضعت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ الضوابط القانونية والإجرائية الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية بالنواب وأعضاء مجلس الشيوخ. وفي الشهور الأخيرة من السنة ذاتها (١٩٩١)، تشكلت أحزاب سياسية بلغ عددها في نهاية عام ١٩٩٤ سبعة عشر حزباً سياسياً معترفاً به كان أغلبها تشكيلات هشة صغيرة لا موقع لها في الخارطة السياسية الموريتانية.

ومن أبرز الأحزاب الفاعلة:

ـ **الحزب الجمهوري الديمقرطي**: الذي يرأسه الرئيس ولد الطايع، ويهيمن هيمنة شبه كاملة على البرلمان ومجلس الشيوخ والمجالس البلدية، ويضم قوى سياسية عديدة من بينها مجموعات تنتمي في الأصل إلى حساسيات مختلفة (ليبرالية، يسارية، قومية، وإسلامية)، بينما يكتسب قوته الفعلية وقدرته على الحركة والتعبئة من أجهزة السلطة نفسها وقاعدتها الاجتماعية وصلاتها بالزعامات القبلية والتقليدية.

ـ **حزب اتحاد القوى الديمقراطية**: الذي يمثل حزب المعارضة الرئيسي، ويضم تحالفاً من الحساسيات والقوى السياسية المناوئة للنظام من مواقع وخلفيات مختلفة، ومن أبرزها: الحركة الوطنية الديمقراطية (اليسارية)، والاتجاه الإسلامي (حزب الأمة المحظور)، بالإضافة إلى حركة الحر والتيار القومي ـ الزنجي (اللذين جمدا عضويتهما في الحزب في نهاية عام ١٩٩٤).

ـ **حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم**: الذي يتقدم بصفته حزب المعارضة الوسطية، وتتشكل قيادته من شخصيات سياسية معروفة مقربة من الرئيس الموريتاني الأسبق المختار ولد داداه.

ـ **حزب التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة**: ذو الاتجاه الليبرالي الوسطي، ينتمي إلى الأغلبية الرئاسية، ويمثل

في الحكومة بوزير واحد.

- **حزب التحالف الشعبي التقدمي**: الذي هو امتداد للاتجاه القومي الناصري.

- **حزب الطليعة الوطنية**: المكون من القوميين البعثيين.

وقد جرت الانتخابات الرئاسية في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، وتنافس فيها أربعة مرشحين هم: الرئيس الحالي معاوية ولد الطايع، ومرشح المعارضة الرئيسي أحمد ولد داداه، والرئيس الأول للجنة العسكرية العقيد المصطفى ولد محمد السالك، وعمدة مدينة نواكشوط السابق الأستاذ الجامعي محمد محمود ولد أماه. وبحسب النتائج المعلنة، فاز الرئيس ولد الطايع بنسبة ٦٢,٦٥ بالمئة من الأصوات، بينما حصل ولد داداه على ٣٢,٧٥ بالمئة، وحصل الآخران على نسبتين هامشيتين.

وجرت الانتخابات التشريعية في ٦ و١٣ آذار/ مارس ١٩٩٢، بمقاطعة من أغلب أحزاب المعارضة التي اعترضت على نتائج الانتخابات الرئاسية. وتنافس في هذه الانتخابات ٢٣٣ مرشحاً من بينهم ١٤٢ باسم أحزاب سياسية و٨١ مرشحاً مستقلاً. وقد حصل الحزب الجمهوري على ٦٧ مقعداً من مقاعد البرلمان التي يبلغ عددها ٧٩.

كما جرت انتخابات مجلس الشيوخ في ٣ و١٠ نيسان/

ابريل ١٩٩٢ فحصل الحزب الجمهوري كذلك على نصيب الأسد (٣٥ مقعداً من مقاعد المجلس التي يبلغ عددها ٥٦، منها ثلاثة مقاعد مخصصة للموريتانيين في الخارج). وجرت الانتخابات البلدية في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، بمشاركة أحزاب المعارضة، ففاز فيها الحزب الجمهوري في ١٧٠ بلدية، بينما فاز حزب اتحاد القوى الديمقراطية في ١٧ بلدية، وفازت لوائح مستقلة في ٢٠ بلدية.

يتضح من المعطيات السابقة، أن موريتانيا عرفت انفتاحاً ديمقراطياً ملموساً منذ نهاية سنة ١٩٩١، وما زالت هذه التجربة الجديدة في طور المخاض العسير، الأمر الذي يجعل أية محاولة لتقييمها مغامرة متهورة.. وتبقى في كل الأحوال تجربة متميزة تستدعي المتابعة والانتباه.

مراجع الفصل الثالث

لا بدّ من التنبيه إلى أن الدراسات حول هذا الموضوع نادرة، باللغة العربية، وقد رجعنا إلى العديد من الوثائق الرسمية والنشرات والصحف والندوات من بينها: الشعب؛ القافلة؛ البيان؛ القلم؛ أخبار الأسبوع.

ندوة الخيار الديمقراطي والبنية الاجتماعية في موريتانيا، التي نظّمها منتدى الفكر والحوار، نواكشوط، حزيران/يونيو ١٩٩٢.

Arnaud, J.C. *Les Institutions politiques en Mauritanie.* Nouakchott: L'ENA, 1975.

Balans, J. Louis. *Le Développement du pouvoir en Mauritanie.* Bordeaux: [s.n.], 1980.

Batchily, Ba Moussa. *Le Parti du peuple mauritanien.* Paris: [s.n.], 1983.

Chassey, Francis de. *Mauritanie, 1900-1975: De l'ordre colonial à l'ordre néo-colonial entre Maghreb et Afrique noire.* Paris: Anthropos, 1978.

Marchesin, Philippe. *Tribus, ethnies, et pouvoir en Mauritanie.* Paris: Karthala, c1992. (Collection «hommes et sociétés»)

Ould Ahmed, Mohamed Lemine. *L'Esclavage en Mauritanie.* Dakar: [s.n.], 1983.

Ould Sidya, Mohamed. *De la tribu à l'état en Mauritanie.* Tunis: [s.n.], 1987.

Ould Yessa, Abdel Nasser. *L'Opposition politique en Mauritanie.* Nouakchott: [s.n.], 1987.

الفصل الرابع

الاقتصاد والتنمية

لمرابط ولد أسلمو(*)

يتكون الاقتصاد الموريتاني من قطاعين رئيسيين هما:

- قطاع الزراعة.
- قطاع المعادن والأسماك.

أولاً: قطاع الزراعة

يشمل هذا القطاع النشاط المرتبط بالقطاع الريفي، مثل الزراعة والثروة الحيوانية والغابات. ولقد ظل هذا القطاع حتى منتصف الستينيات من هذا القرن مهيمناً على الاقتصاد الموريتاني، إلا أنه ومنذ ذلك الحين بدأ يتنازل عن تلك المكانة لصالح قطاع التصدير الحديث تحت تأثير عوامل عدة، أهمها، إضافة إلى الجفاف الذي ضرب هذا القطاع بقوة، نمو قطاع التعدين

(*) سفير سابق من موريتانيا.

والتنامي المضطرد لأهمية قطاع الصيد البحري. ومع ذلك فلا زال ٦٥ بالمئة من مجموع السكان يعيشون على الزراعة والرعي.

ولقد عرف المواطن الموريتاني منذ وجوده على هذه الأرض ظاهرة الرعي التي أصبحت عادة لديه، يملك خبرة متراكمة في مجالها بحكم الممارسة المستمرة لمعظم سكان القطر الذين ظلوا يسكنون البادية ويعتمدون على الترحال والبحث عن الماء والكلأ نتيجة لطبيعة البلاد وظروفها القاسية، واتساع المساحة الأرضية، وندرة الأمطار والمراعي في أجزاء كثيرة منها.

وتحتل الجمهورية الإسلامية الموريتانية الدرجة الثالثة بين البلدان العربية من حيث عدد المواشي التي يعيش معظمها في المناطق الرعوية الوسطى والجنوبية من البلاد. وهذه الثروة تلعب دوراً أساسياً في حياة الموريتاني عبر تاريخه الطويل كما هو الحال بالنسبة إلى حاضره المعاش، فهي تمده بحاجته من مادتين أساسيتين في استهلاكه هما اللحوم والألبان اللتين يفوق استهلاكه منهما ما يستهلكه من المواد الأخرى، كما تمده بحاجته من الجلود والوبر والصوف. وتتكون الثروة الحيوانية أساساً من الأبقار والأغنام والماعز والإبل، بالإضافة إلى بعض من الأنواع الأخرى مثل الخيول والحمير والدواجن، وهذه الأخيرة لم تدخل حياة المواطن الموريتاني إلا مع حركة النمو الحضري الأخيرة التي عرفتها البلاد.

هذا ويبلغ العدد الإجمالي للحيوانات، باستثناء فصيلة الخيول والدواجن، ١١,١٩٠,٠٠٠ رأس موزعة كما يلي: الأبقار ١,٤٠٠,٠٠٠ رأس، الأغنام والماعز ٨,٨٠٠,٠٠٠ رأس، والإبل ٩٩٠,٠٠٠ رأس.

ولقد كان القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والفلاحي أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً بظروف الجفاف الذي اجتاح البلاد في عقد السبعينيات الماضي. ونتيجة للتناقص المستمر في معدل نمو هذا القطاع، خصوصاً في الفترة (١٩٦٩ ـ ١٩٨٠)، أولت السلطات الموريتانية هذا القطاع أهمية خاصة وجعلت النهوض به من أولويات البرامج والخطط الاقتصادية التي وضعتها لتحقيق ذلك الهدف. ولقد انعكس ذلك الاهتمام جلياً على الخطة الاقتصادية الرابعة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) أكثر مما على الخطط السابقة التي كان الاهتمام فيها منصباً على قطاعي المعادن والأسماك أكثر من القطاع الزراعي. وقد هدفت الخطة الرابعة إلى تحقيق بعض الأهداف في **المجال الزراعي** على المدى المتوسط والطويل، نوجز أهمها في ما يلي:

على **المدى الطويل** استهدفت الخطة:

- ضمان نمو مستمر وتمويل ذاتي للقطاع الزراعي.

- استيعاب اليد العاملة ووقف الهجرة إلى المدن (تثبيت الفلاحين في أماكنهم).

- زيادة الإنتاج الزراعي حتى تصل البلاد إلى مستوى الاكتفاء الذاتي خصوصاً في مجال الحبوب.

- إيجاد فائض من السلع الغذائية يسمح بالتصدير.

- تكامل الزراعة مع الثروة الحيوانية ودخول الحيوان في الدورة الزراعية عن طريق زراعة الأعلاف.

- الحد من تدهور البيئة وتعرية التربة.

أما بالنسبة إلى الأهداف على **المدى المتوسط** فتتضمن:

- إعادة حجم الثروة الحيوانية إلى ما كان عليه قبل فترة الجفاف.

- التغلب على نقص المواد الغذائية ورفع المستوى الغذائي.

- تنظيم تسويق المواد الغذائية وتصحيح الأسعار.

- تحسين توزيع دخل النشاط الزراعي.

- الاستبدال التدريجي للواردات بالإنتاج المحلي.

وقد اتّبعت الحكومة وسائل عدة لتحقيق هذه الأهداف، في مقدمتها العمل على زيادة المساحات المروية المزروعة، وزيادة الإنتاجية، وزيادة نسبة الإناث من الماشية المنتجة وعددها، والتوسع في نشر تعاونيات مربّي الماشية، وإنشاء هيئة وطنية لتسويق المنتجات الزراعية.

هذا عن أهداف الخطة في المجال الزراعي بصفة عامة، أما الأهداف التي تخص **المجال الحيواني** فتركز حول:

ـ اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من انتشار الأمراض التي تقضي على الحيوانات.

ـ إنشاء اتحاد المنتجين (المنمين) ودعمه بالعمل على صيانة الآبار ورقابة المراعي من الحرائق وتكامل المراعي.

ـ العمل على رفع معدل استغلال المواشي الكبيرة عن طريق زيادة معدلات الخصوبة.

ولم تكتفِ الحكومة بهذا القدر من الاهتمام نظراً إلى سعيها للوصول بهذا القطاع إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي. فقد أعطت هذا القطاع الأولوية في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (١٩٨٥ ـ ١٩٨٨) وفي برنامج الدعم والدفع (١٩٨٩ ـ ١٩٩١) الذي استهدف الحد من تأثير الجفاف في الإنتاج الريفي والنهوض به ليصل إلى زيادة في الناتج القومي قدرها ٣ بالمئة، وتلا ذلك مخطط آخر بعد إنجاز المخطط السابق استهدف الوصول بمستوى النمو إلى ٤ بالمئة، وذلك قبل أن يخضع القطاع الزراعي في مجمله لبرنامج الإصلاح الهيكلي لسنة ١٩٨٩.

هذا ويساهم القطاع الريفي الآن بنحو ٢٩ بالمئة من الناتج الداخلي الخام موزعة إلى ٢٣,٥ بالمئة للمنتوجات الحيوانية و٥,٥ بالمئة للمنتوجات الزراعية. ويعكس مستوى المخصصات المالية في الموازنة العامة للدولة الأهمية القصوى التي توليها لقطاع التنمية الريفية خصوصاً في الجانب الزراعي من هذا

القطاع، وتبلغ هذه النسبة ٢١,١ بالمئة لسنة ١٩٩٣، وإن كانت قد عرفت بعض الانخفاض لتصل إلى ١٩ بالمئة فقط لسنة ١٩٩٤، وهو ما يمثل مبلغاً قدره ٣٧٥٦,١٠ مليون أوقية سيكون نصيب القطاع الزراعي منها ٤١,٣٧ بالمئة، والباقي يتوزع على باقي فروع التنمية الريفية الأخرى من تنمية حيوانية ومياه مروية ورعوية وبيئة وتكوين وإرشاد.

هذا ويمكننا تلخيص السياسات التي مرت بها الزراعة في عقد الثمانينيات بالمراحل الثلاث التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة إعطاء القطاع الريفي الأولوية في البرامج الاقتصادية (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨).

المرحلة الثانية: مرحلة الخصخصة (نقل الملكية العامة إلى ملكية خاصة) بالنسبة إلى القطاع الزراعي. وقد تمثلت هذه المرحلة في إعطاء المبادرات الخصوصية الأولوية وتشجيع القطاع الخاص عن طريق جملة من الإجراءات أهمها: سياسات الدعم في مجال الإنتاج وإعفاء معداته من الرسوم الجمركية، وشراء المنتوج المحلي خلال الفترة الأولى من هذا العقد، وتحرير تجارة السلع، وإصدار مجموعة من القوانين التي تشجع الاستثمار الخاص خصوصاً في ما يخص الملكية العقارية والقروض الزراعية.

المرحلة الثالثة: مرحلة إعادة هيكلة قطاع التنمية الريفية

ودمج المصالح الرئيسية وتقريبها من المستفيدين عن طريق إنشاء تعاونيات جهوية، بالإضافة إلى تحرير القرض الزراعي وإناطة مهمة تيسيره بالجمعيات الزراعية الرعوية.

والجدول التالي يوضح مدى مساهمة قطاع الزراعة بفروعه الثلاثة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٩١) بملايين الأوقية.

الجدول رقم (٤ ـ ١)

مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام (١٩٨٣ ـ ١٩٩١)

(ملايين الأوقية)

القطاع الزراعي/السنة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الزراعة	١,٧٨٤	١,٣٢٦	٢,٣٨٠	٣,٣٤٦	٣,٧٠٦	٤,٢٤٠	٤,٧٧٣	٩,٩٧٧	٥,٣٧٨
التنمية الحيوانية	٩,١٨١	٦٠٩٨٦	٧,٨٠٣	١٠,٣٤٦	١٤,٩٥٢	١٦,٨٦٧	١٩,٩٨٣	٢١,٧١٦	٢٢,٩٩٤
الصيد التقليدي	٣٤٠	٣١٨	٣٦١	٥٤٦	٨٢٧	١,٠١٦	١,٠٦٢	١,٠٣٣	١,١٥٠
الإجمالي	١١,٣٠٥	٨,٦٣٠	١٠,٥٤٤	١٤,٢٣٨	١٩,٤٨٥	٢٢,١٢٣	٢٥,٨١٨	٣٢,٧٢٦	٢٩,٥٢٢

ولقد عرف هذا القطاع اهتماماً متزايداً من طرف الحكومة كقطاع حيوي تعلق عليه السلطات آمال النهوض بالبلاد وتحقيق التنمية فيها أملاً في الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي وتوفير الأمن الغذائي. وقد أشرنا في ما سبق إلى أن ذلك يعتبر هدفاً رئيسياً من أهداف الخطط والسياسات الحكومية

في مجال المحاصيل الزراعية كالحبوب والخضروات والفواكه وغيرها. ونشير في الأخير إلى أن هذا القطاع عرف طفرة كبيرة بفضل المشاريع الجديدة المقامة على ضفاف النهر والتي تستخدم الري والوسائل التقنية الحديثة، مما كان له تأثيره الإيجابي في بعض المحاصيل خصوصاً الأرز والخضروات.

أما بالنسبة إلى قطاع التنمية الحيوانية، فإن للبلاد فائضاً من الحيوانات تستطيع تصديره، على ما سيأتي تفصيله عند التعرض للتجارة الخارجية في مجال قطاع التنمية الريفية. وبالنسبة إلى القطاع الثالث من قطاعات التنمية الريفية وهو قطاع الصيد التقليدي، فإن السياسات التصديرية المختصة به تدخل ضمن السياسات الحكومية في مجال تصدير الأسماك بصفة عامة.

ثانياً: قطاع المعادن وصيد الأسماك

عند الكلام على وجود قطاع عصري حديث في الاقتصاد الموريتاني، يجدر بنا أن نتناول بشيء من التفصيل أهم مكونات هذا القطاع التي تتمركز حول قطاعين رئيسيين هما: القطاع المنجمي بحكم التقانة المتطورة المستخدمة، سواء في مجال البحث الجيولوجي أو الاستخراج أو تكثيف الرأسمال المستثمر فيه؛ وقطاع الصيد البحري الذي تنطبق عليه المواصفات نفسها السابقة. أما المجال الصناعي البحت فإنه لا زال في طور التكوين وإن كان هناك بعض الصناعات الخفيفة والتحويلية.

١ ـ المعادن

تساهم الثروات الطبيعية الهائلة التي في حوزة البلاد مساهمة فعالة في تكوين الرأسمال الوطني وفي تطور البلاد ودفع عجلة النمو فيها، سواء عن طريق الإسهام في حل المشاكل الاجتماعية القائمة خصوصاً في مجال العمالة والتشغيل، أو للاعتماد عليها كمصدر للحصول على العملات الصعبة التي تحتاج إليها البلاد. ولقد كان هذا القطاع يلعب الدور الرئيسي في تكوين صادرات البلد قبل أن تتوجه الدولة بصورة مكثفة إلى استغلال الصيد البحري والاستثمار فيه، حيث أصبح القطاع المنجمي يحتل الدرجة الثانية في التجارة الخارجية لموريتانيا بعد السمك.

وتمتاز الجمهورية الإسلامية الموريتانية بوجود ثروات كثيرة ومتنوعة من المعادن مثل الحديد والنحاس والجبس والفوسفات وغيرها. وتتواصل عمليات التنقيب والمسح الجيولوجي للبحث عن المعادن في البلاد. ولقد ثبت من خلال البحوث التي تقوم بها الهيئات العلمية وهيئات التنقيب وجود دلائل ونتائج مشجعة كان آخرها ما أعلنه مكتب البحوث الجيولوجية عن اكتشاف كميات من الذهب في الشمال ووجود دلالات مشجعة في الجنوب الموريتاني.

وأهم المعادن التي بدأ استغلالها معدن الحديد الذي تم اكتشاف مناجمه في عقد الخمسينيات من هذا القرن، وهو من

النوع الجيد حيث تبلغ نسبة الحديد فيه نحو ٨٠,٦٤ بالمئة. وكانت شركة ميفرما الدولية تمتلك حق امتيازه، وقد حصلت على هذا الحق من قبل السلطات الفرنسية التي كانت تسيطر على البلاد في ذلك الحين، وبدأ الانتاج في تلك الفترة. وفي عام ١٩٧٤ تمّ تأميم تلك الشركة وتحوّل الامتياز إلى شركة اسنيم (الشركة الموريتانية للمنجم) التي أنشئت لهذا الغرض. ومنذ ذلك الحين، أخذت هذه الشركة تتولى الإنتاج الذي يتوجه معظمه إلى البلاد الأوروبية وخصوصاً إلى فرنسا. وقد بلغ هذا الإنتاج في بعض السنوات ١٢ مليون طن من الحديد الخام.

وتم اكتشاف مناجم النحاس في منطقة اكجوجت عاصمة ولاية انشيري الغربية من العاصمة نواكشوط في شمال البلاد، وبدأ استغلاله مع بداية السبعينيات حيث وصل إنتاجه سنة ١٩٧٠ إلى ٢٨٧٠ طناً. وقد توقف إنتاجه وأقيم الآن مصنع صغير في المنطقة نفسها لتصفية الذهب وفصل خاماته.

كما توجد كميات من الجبس بالقرب من العاصمة نواكشوط في جهة الشمال، وعلى شكل شريط يتراوح طوله مابين ٥٠ ـ ٦٠ كلم، وقد بدأ إنتاجه وتصديره في فترة الثمانينيات، وبلغت الكميات المنتجة منه ١٦٥٠ طناً، كما يقدر احتياطيه بنحو ٢٠ مليون طن.

٢ ـ الثروة السمكية والأحياء المائية

تعتبر الجمهورية الإسلامية الموريتانية إحدى الدول المهمة

في مجال الصيد البحري لِما تتوفر عليه من ميزات طبيعية جعلتها في مصاف البلدان المنتجة للأسماك. فقد حباها الله بشاطئ ممتد على المحيط الأطلسي يبلغ طوله نحو ٦٥٠ كلم، وتتلاقى في مياهها الإقليمية التيارات البحرية الدافئة والحارة، الأمر الذي هيأ لمياهها أن تكون مأوى لكثير من أنواع الأسماك والأحياء المائية التي تهاجر في معظم فصول السنة من جميع المناطق الأخرى للتمتع بالحياة والعيش في هذه المياه الفريدة من نوعها. وتلاقي التيارات هذه وجود جرف قاري عريض يصل إلى ٨٠ ميلاً في بعض الأحيان يهيئ توافر كميات كبيرة من الأسماك ذات جودة عالية طوال فصول السنة. ومع ذلك فإن اهتمام السلطات الموريتانية بقطاع الصيد البحري حديث جداً، إذ ظل القطاع يدار بصورة عشوائية غير مخططة، وبدأ استغلاله أول الأمر بالاعتماد على بيع رخص الصيد الحرة لصالح الأساطيل الأجنبية، وحتى مطلع عقد الثمانينيات من هذا القرن، حيث تبنت السلطات سياسة جديدة للصيد استهدفت دمج هذا القطاع في الاقتصاد الوطني للبلاد، وأنشأت شركات للصيد البحري وأقامت مصانع أرضية تجميدية وتخزينية، وسنّت القوانين والتشريعات التي تنظم استغلال هذه الثروة الوطنية المهمة، وتم تشجيع القطاع الخاص على حيازة بواخر الصيد الكبيرة، بحيث نتج من ذلك ارتفاع قيمة صادرات البلاد من الأسماك من مليار واحد من الأوقية الموريتانية سنة ١٩٧٨ إلى

نحو ٣٠ مليار أوقية سنة ١٩٨٦، بواقع ٧٠ بالمئة من القيمة الإجمالية للصادرات. ومنذ ذلك الحين أصبح قطاع الصيد البحري أحد القطاعات الأساسية في تنمية البلاد وحصولها على العملات الصعبة، وكبر حجم المردودية بالنسبة إلى ميزانية الدولة العامة. إن اهتمام السلطات الموريتانية بقطاع الصيد البحري وإن جاء متأخراً، إلا أنه تصاعد في الفترة الأخيرة واستحوذ على اهتمام الحكومة والأفراد، ويبدو ذلك واضحاً من إنشاء وزارة باسم الصيد البحري. وقد أعطت الحكومة قطاع الصيد التقليدي الأولوية في إطار استراتيجية تنمية هذا القطاع التي اعتمدتها الدولة سنة ١٩٨٧ نظراً إلى ما له من انعكاسات إيجابية ومباشرة على الصعيد الاجتماعي، ونظراً إلى مستوى الاندماجية العالي لهذا القطاع، وصاحب ذلك منح الأولوية للبحث العلمي والتكوين والتأهيل في هذا المجال، وتعزيز الرقابة البحرية على المياه الإقليمية.

وقد مثل قطاع الأسماك خلال العقد الأخير (١٩٨٣ - ١٩٩٣) النسب التالية:

- من ٥٠ إلى ٥٧ بالمئة من الصادرات الإجمالية للبلاد.
- من ١٠ إلى ١٣ بالمئة من الناتج الداخلي الخام.
- من ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة من موارد الموازنة العامة للدولة.

والجدول التالي يمثل متوسط الإنتاج السنوي وتصدير الأسماك خلال الفترة المشار إليها أعلاه (١٩٨٣ - ١٩٩٣).

الجدول رقم (٤ ـ ٢)

متوسط الإنتاج السنوي وتصدير الأسماك خلال الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٩٣)

(بآلاف الأطنان)

السنة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الإنتاج	٥٣٥,١٤٦	٣٣٤,٣٣٥	٥٣٤,٣٣٥	٥٩١,٢٠٠	٥٦٢,٧٤٢	٥١٢,٧٩٢	٥٠٣,٤٢٢	٤٤٥,٨٠٦	٤٨٥,٠٨٣	٤٥٥,٧٩٠	٤٨٩,١٨٥
التصدير	٥٢٨,٣٢٥	٣٨٥,٩٤٢	٥٢٥,٩٠٢	٥٨١,٧٠٠	٢٥٢,٢٨١	٤٩٩,٩٤٩	٤٩٧,٥٣٣	٤٤١,٢٣٨		٤٨٠,٥٨٥	٤٥١,٥٣٩

بلغت نسبة الاستثمار في مجال الصيد البحري بمفرده ٥٥,٢٦ بالمئة من حصة قطاع التنمية الصناعية لسنة ١٩٩٤ التي بلغ حجمها ٣٨٣٩,٩٠ مليون أوقية بواقع ١٩,٤ بالمئة من ميزانية الاستثمار العام لسنة ١٩٩٤، بينما يتوزع الباقي منها على الفروع الأخرى الباقية كالمناجم والصناعة التقليدية والسياحة والطاقة، وبذلك تكون نسبة قطاع الصيد البحري في ميزانية الاستثمار العام ١٠,٧٢ بالمئة كنسبة مباشرة.

وبالرجوع إلى الدراسة الشاملة التي نُشرت سنة ١٩٨٥، والتي ساهم في إنجازها المركز الموريتاني للبحوث المحيطية والصيد، بالتعاون مع مراكز ومنظمات دولية لمعرفة المخزون السمكي في المياه الموريتانية، يتضح أن الكميات التي من الممكن اصطيادها تم تحديدها على النحو التالي:

أ ـ الطاقة الانتاجية للمنطقة الاقتصادية الخالصة (المصائد البحرية):

- اسماك السطح (أعالي البحار): ٤٢٤ ألف طن.
- اسماك العمق (قاع البحر): ٤٣ ألف طن.
- اسماك النازلي: ١٣ ألف طن.
- اسماك التونة الصغيرة: ١٠ ـ ٢٠ ألف طن.
- اسماك التونة الكبيرة: ١٠ ـ ٢٠ ألف طن.

من بينها ٤٠ ألف طن من الممكن إنتاجها في منطقة الصيد التقليدي.

ب ـ الطاقة الإنتاجية للصيد في المياه العذبة:

من الملاحظ عدم اهتمام السلطات الموريتانية بالصيد في المياه العذبة كما هو الحال بالنسبة إلى استزراع الأسماك بصفة عامة، علماً بتوافر كثير من الإمكانيات في هذين المجالين. وعلى رغم وجود كميات كبيرة من الأسماك في المياه العذبة وقربها من مراكز استهلاك السمك، إلا أن وفرة الصيد في مياه المحيط الأطلسي جعلت السلطات تهمل هذين المجالين. وتقدر الطاقة الانتاجية لهذه الثروة بنحو ١٧,٥٠٠ طن، مفصلة كما يلي:

- خزانات ادياما ومانتالي: ٤٥ ألف طن.
- بحيرة الركيز: ١٢ ألف طن.
- سد لكليته: ١ ألف طن.

ومع أن المستوى المردودي الإنتاجي حالياً في المياه الموريتانية جيد بالقدر الذي لا يجعل الدولة تفكر في تحسين الظروف البيئية لدعمه، إلا أن السياسة المتبعة حالياً تهتم بالمحافظة عليه وتحسين القدرة «الإنتاجية» للمياه، وقد اتخذت الإجراءات المنظمة للاستغلال في نطاق قانون الصيد البحري والنصوص المطبقة إياه.

ثالثاً: الهياكل الإدارية والخدمية

اعتمدت الحكومة سياسة لتنمية قطاع الصيد البحري سنة ١٩٨٧، ووضعت هياكل تأطيرية لتنفيذ تلك السياسة على النحو التالي:

١ ـ **وزارة الصيد والاقتصاد البحري**: وهي الجهة التي تشرف على صياغة سياسة الحكومة وتنفيذها في مجالات الصيد البحري والقاري (المياه العذبة)، وكذلك في مجال النقل البحري. وتضم الوزارة ديواناً يقوده أمين عام تتبع له خلية اقتصادية تقوم بالمتابعة الاقتصادية للقطاع البحري، كما يشرف على ست إدارات مركزية على النحو التالي:

أ ـ إدارة الصيد الصناعي: وهي المسؤولة عن استغلال الثروات السمكية بالتعاون مع المركز الوطني للبحوث المحيطية والصيد، كما انها مسؤولة أيضاً عن توجيه النشاطات ومركزتها في المصائد البحرية وتمويل المنتجات فيها وتسويقها.

ب ـ إدارة الصيد التقليدي: وهي المسؤولة عن ترقية نشاطات الاصطياد التقليدية وتوجيهها، بما في ذلك الصيد القاري (الصيد في المياه العذبة).

ج ـ إدارة البحرية التجارية: وهي المسؤولة عن قضايا الملاحة التجارية ومنشآت الموانئ والممتلكات الحكومية التي تخدم الإنتاج والتسويق.

د ـ إدارة لمياه الصيد مسؤولة عن تنظيم وتنسيق عمليات متابعة ومراقبة وحراسة مناطق الصيد وأنشطته بالتعاون مع البحرية الوطنية والقوات الجوية.

هـ ـ إدارة التكوين البحري: وهي المكلفة بتكوين عمال القطاع البحري وتدريبهم بالتنسيق مع مراكز التكوين البحري المتخصصة في وزارة التهذيب الوطني.

و ـ الإدارة البحرية الإقليمية التي تجعل من العاصمة الاقتصادية نواذيبو التي هي مركز صيد الأسماك وتصديرها مقراً لها، وتعنى بمباشرة الأنشطة ميدانياً وحل مشاكل التجارة في هذا الميدان.

هذا ويبلغ عدد الكوادر العاملة في الوزارة نحو ٦٠ كادراً من ضمنهم المهندسون الرئيسيون والمهندسون والبيولوجيون والإداريون.

٢ ـ **مؤسسات الصيد العمومية**: تشمل وصاية وزارة الصيد والاقتصاد البحري المؤسسات العمومية التالية:

أ ـ المركز الوطني للبحوث المحيطية والصيد، ويقوم بمتابعة حالة الثروات البحرية وأنظمة استغلالها وتقويم العمليات ومتابعتها بشكل دائري، مما يسمح ببرمجة النشاط في مجال الصيد البحري.

ب ـ ميناء نواذيبو المستقل، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، ويقوم بتسيير جميع المنشآت التابعة، ومسؤول عن عمليات الصناعة والاستغلال، وهو أهم ميناء للصيد في البلاد.

ج ـ المدرسة الوطنية للتعليم البحري والصيد، هي أيضاً مؤسسة عمومية ذات طابع مهني وتقني لتكوين البحارة واستمرارية تحسن مستوياتهم وخبراتهم، وفيها أقسام للتكوين والتدريب للبحارة في مجال الصيد البحري والتقليدي.

د ـ الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك، وهي أيضاً مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري لها شخصيتها الاعتبارية والاستقلال المالي، من ضمن أهدافها استغلال المنتوجات السمكية المصطادة في موريتانيا، كما انها مكلفة بتسويق المنتجات، وكانت قبل الانفتاح الجديد القاضي بالليبرالية في مجال الاستيراد والتصدير تتمتع باحتكار تسويق السمك في الخارج وتمارس وظيفة أساسية في التفاوض حول الأسعار في السوق العالمية. وقد تمكنت الدولة عن طريق نظام هذه الشركة التجاري من المراقبة الدقيقة على حجم الكميات والطريقة التي يتم بها بيع هذه المادة وتصديرها، كذلك يتيح نظام الشركة وسيلة فعالة لتقاضي الرسوم المفروضة على البيع لدى التصدير، كما يسمح للبنك المركزي بمراقبة مداخيل

البلاد من العملات الأجنبية لأن حاصل هذه المبيعات يدفع عادة من حساب الشركة لدى البنك المركزي الموريتاني.

هـ ـ شركة ترقية الصيد التقليدي، وهي شركة مهمة نوعاً ما، ويتمثل هدفها الأساسي في ترقية الصيد التقليدي، وهي لذلك تقوم بشراء الأسماك وبيعها وتخزينها، كما تقوم بدور مهم في مجال مساعدة الصيادين التقليديين وتزويدهم بقوارب صغيرة ومعدات للصيد.

وقبل أن نختتم هذا الفصل يجدر بنا الإشارة إلى أن معظم الإنتاج من الأسماك يتوجه مباشرة إلى الخارج، فمع ما يتمتع به السمك الموريتاني من جودة عالية وسمعة محلية ودولية، إلا أن استهلاك المواطن منه ظل ضعيفاً جداً على رغم المحاولات التي بذلت لتنبيه المواطن لأهمية السمك الغذائية، ويعود ذلك إلى عوامل عدة أهمها وفرة المواشي وتعوُّد الموريتانيين على تناول اللحوم الحمراء بكثرة، كما ان أغلب الإنتاج من الأسماك يتم تصديره عن طريق بواخر أجنبية ويتوجه مباشرة إلى أسواق الاستهلاك الأجنبية، يضاف إلى ذلك أن غياب الوعي الغذائي لدى المواطنين وصعوبة تسويق المنتجات السمكية في الداخل يشكلان حجر عثرة في وجه زيادة نصيب الفرد من استهلاك الأسماك، أضف إلى ذلك عدم وجود مصائد داخلية مستقلة. كذلك فإن عدم مد الكهرباء إلى بعض المدن والقرى النائية يجعل وصول المادة إليها في حالة

صالحة للاستهلاك أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

ونظراً إلى عدم وجود إحصاءات دقيقة عن استهلاك الفرد السنوي من الأسماك ومنتجاتها، فقد اعتمد المكتب الوطني للاحصاء حصة الأسماك من ميزانية الأسرة الموريتانية لسنة ١٩٩٠ والتي تبلغ ٦,٤٤٨ أوقية أي بمعدل ٣,١٧ بالمئة من قيمة استهلاك الأسرة.

ومن جهة ثانية يعتبر تصدير المواشي، خصوصاً الأبقار والأغنام والماعز، من موريتانيا إلى الدول الافريقية المجاورة التي تعاني عجزاً كبيراً في مادة اللحوم الحمراء، نشاطاً تقليدياً عرفه المواطن الموريتاني منذ فترة طويلة، ولقد ظلت حركة تصدير الماشية إلى هذه الدول نشيطة حتى سنين الجفاف الذي تأثرت به البلاد، وخصوصاً في ثرواتها الحيوانية. وإذا كان هذا النشاط الاقتصادي قد عاد في السنين الأخيرة إلى مستواه العادي بعد انحسار موجة الجفاف، فإنه ظل مجالاً للمبادرات الفردية من ناحية، كما قامت الحكومة بإنشاء الشركة الوطنية للتصنيع لتسويق المواشي عام ١٩٧٥، ومنحتها امتياز تصدير المواشي واللحوم من ناحية أخرى، كما كانت تقوم بتزويد بعض أجزاء السوق المحلية باحتياجاتها خصوصاً في مواسم الأعياد وفي ظروف الندرة لمادة اللحوم في هذه الأسواق، كذلك كانت تزود شركة المناجم سنيم بـ ١٢٠ طناً من اللحم سنوياً، إضافة إلى أعداد من الأغنام الحية. وقد أنشئ مسلخ عصري في مدينة

كيهيدي لهذا الغرض بطاقة قدرها ٣٠٠٠ طن، وكان مصمّماً ليمد كلاً من نواكشوط ونواذيبو والزويرات باللحوم وليضمن تموين أسواق التصدير المحتملة، كأسواق جزر الكناري، والانتيل الفرنسية. إلا أن تلك التجربة فشلت بسبب النقص الواضح في التدابير الصحية (تجريد اللحوم من العظام، الحجْر الصحي، . . . الخ)، إضافة إلى صعوبة منافسة أسواق أمريكا اللاتينية في هذا المجال لرخص المواشي واللحوم فيها مقارنة مع أسعارها في موريتانيا، كما جرت محاولة تصدير اللحوم إلى ليبيا جواً بمبادرة من الشركة المذكورة، وقد فشلت للأسباب التالية: بُعد منطقة كيهيدي عن مناطق التصدير؛ ارتفاع أجور الشحن الجوي إلى ليبيا لأن الطائرة التي كانت تقوم بشحن المادة إلى ليبيا كانت تعود فارغة؛ ارتفاع تكلفة الذبح في كيهيدي؛ عدم الاستفادة من فضلات الذبح.

ومع هذا فإن موريتانيا تملك إمكانيات هائلة تسمح لها بأن تكون دولة مصدرة رئيسية في المنطقة إذا توافرت ظروف معينة يجملها بعض الدراسات الاقتصادية الذي تناول هذا القطاع في ما يلي:

١ ـ شح الموارد الطبيعية خصوصاً المراعي والكلأ وموارد المياه؛ ٢ ـ إحصاء المواشي؛ ٣ ـ تدريب موظفين فنيين يسهرون على صحة المواشي وحمايتها ويعملون من أجل المحافظة أيضاً على المراعي والبيئة؛ ٤ ـ تنمية موارد المياه في المناطق الرعوية؛

٥ ـ تحسين إنتاج الأعلاف؛ ٦ ـ تحسين طرق تربية الحيوان؛ ٧ ـ إنشاء مراع ومراكز للرقابة وتربية الماشية وتسمينها؛ ٨ ـ توفير بذور النباتات العلفية؛ ٩ ـ تأمين احتياط من علف الحيوان ووسائل تخزين ملائمة؛ ١٠ ـ إقامة مراكز للمياه؛ ١١ ـ تحسين الخدمات البيطرية والصحة الحيوانية؛ ١٢ ـ تنويع تربية الحيوان؛ ١٣ ـ إنشاء مؤسسة مسؤولة عن مختلف المشاكل الرعوية؛ ١٤ ـ إدخال محاصيل علفية جديدة؛ ١٥ ـ تشجيع دمج الإنتاج الحيواني في النشاط الزراعي؛ ١٦ ـ درس مشاكل البداوة واتخاذ التدابير لتنظيم الهجرة الريفية؛ ١٧ ـ تسهيل استيراد العلف والمركّزات والأدوية والتجهيزات لتسمين الماشية؛ ١٨ ـ تنشيط تنمية إنتاج الدواجن؛ ١٩ ـ تنشيط صناعة الأعلاف؛ ٢٠ ـ تحسين تسهيلات التسويق.

لقد كانت التجارة الخارجية في السابق تخضع للمبادرات الفردية وحرية التجارة، وذلك قبل التوجه الذي عرفه الاقتصاد الموريتاني منذ سنة ١٩٧٣ عندما انسحبت البلاد من الاتحاد النقدي لافريقيا الغربية الفرنسية (UMOA) وانشأت بنكاً مركزياً وعملة وطنية حلت محل الفرنك الافريقي الذي كان العملة المتداولة في منطقة غرب افريقيا وقابلاً للتحويل مباشرة إلى الفرنك الفرنسي، حيث يخضع معظم السلع المستوردة لنظام الحصص (تحديد الكمية) التي تختلف من فترة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر بحسب الاستراتيجيا التنموية والاحتياجات

الفعلية للبلاد. ويتم الاستيراد عن طريق التراخيص وأذون الاستيراد لتحويل العملة الأجنبية وموافقة البنك المركزي. وتمثل المواد الغذائية قرابة ٥٠ بالمئة من واردات البلاد، وتأتي في مقدمتها الحبوب والسكر والألبان ومنتجاتها، ثم الزيوت الغذائية، وتأتي بعد ذلك واردات السلع غير الاستهلاكية، فالسلع الاستهلاكية غير الغذائية. وفي نطاق سياسة التدخل هذه لجأت الحكومة الموريتانية إلى تأسيس بعض الشركات للسيطرة على نشاط التصدير الذي ظل - كما سبق أن ذكرنا - يخضع للمبادرات الفردية وحرية الاستيراد والتصدير. ففي مجال تصدير المواشي لجأت الحكومة إلى تأسيس شركة سوموكوب (SOMOCOP) في السبعينيات وأسندت إليها مهمة تصدير اللحوم الحية أساساً ومنحتها احتكار تصديرها إلى الخارج، إلا إن تلك الشركة لم تنجح ولم تستطع تحقيق مهمتها المنوطة بها، الأمر الذي عزز دور الأفراد والمبادرات الشخصية من جديد في مجال تصدير الحيوانات الحية والعودة إلى نظام التصدير الحر عن طريق إلغاء احتكار الشركة المذكورة لتصدير هذه المادة.

هذا وترتبط موريتانيا باتفاقيات عدة مع كثير من البلاد في هذا المجال، أهمها:

- «اتفاقية لومي ٤» مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول المحيط الهادي والكاريبي، والتي تهدف إلى انسياب الموارد الزراعية من الدول النامية إلى الدول الأوروبية. إلا أنه

يستحيل على الطرف الموريتاني الاستفادة من تطبيق بنود هذه الاتفاقية نظراً إلى عدم وجود فائض من هذه المواد تستطيع موريتانيا تصديره أو تسويقه في نطاق الاتفاقية المذكورة بعد الفشل الذي تعرضت له شركة تصدير اللحوم في عقد السبعينيات.

- معاهدة استثمار نهر السنغال، وبموجبها تظل التجارة في هذا المجال تجارة بينية تشمل بعض المواد الاستهلاكية الأولية.

- معاهدة الاتحاد المغاربي التي تعترضها المشاكل التي واكبت تكوين هذا الاتحاد.

مراجع الفصل الرابع

عبد الله، نزار. **اقتصاد موريتانيا في الثمانينات**. دمشق: مؤسسة الوحدة، ١٩٨٩.

محموري، عبد الرحمن. **دراسة سوق الجمهورية الإسلامية الموريتانية**. عمّان: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٨٦. (سلسلة دراسات الأسواق العربية)

النشرة السنوية (البنك المركزي الموريتاني): ١٩٩٣.

هيلان، رزق الله. **التنمية الصناعية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية**. بغداد: المنظمة العربية للتنمية الصناعية، ١٩٨٤.

ولد أحمد سالم، محمدن. **الاقتصاد الموريتاني من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠: ثلاثون سنة من الجهود التنموية، النتائج والآفاق**. نواكشوط: دار القافلة للصحافة والنشر، ١٩٩٢.

Banque Mondiale. *L'Ajustement en Afrique: Réformes, résultat et chemin à parcourir.* Washington, D.C.: La Banque, 1994.

——. «Memorandum économique de la Mauritanie.» (juillet 1985).

Dubie, Paul. «La Vie matérielle des maures, les nomades, l'agriculture, le commerce, la sédentarisation des maures et leurs activités hors de Mauritanie.» dans:

French West Africa, Afrique noire, institut français d', Mémoires. Dakar: [s.n.], 1953.

Mace, John. «EEC Cooperation in the Development of Mauritania the Courrier.» (July-August 1986).

Mauritanie, Ministère du Plan. *Document cadre de la politique économique, 1989-1993.*

——. *Liste des conventions de financement signée durant la période 1985-1991.*

——. *Programme de consolidation et de relance, 1988-1990.*

——. *Programme de redressement économique et financier, 1985-1988*. Préparé pour le groupe consultatif pour la Mauritanie. [Nouakchott, Mauritania]: République islamique de Mauritanie, [1985].

Mauritanie, Office National de la Statistique. *Annuaire statistique, 1990-1991*. Nouakchott: L'Office, [1992].

Pujos, Jérôme. *Croissance économique et impulsion extérieure: Etude sur l'économie mauritanienne*. Préface de Moktar Ould Daddah et de Maurice Byé. Paris: Presses universitaires de France, 1964. (Etudes économiques internationales)

Vergara, Francis. «L'Economie de la Mauritanie et son développement.» dans: Centre National de la Recherche Scientifique (CNRS), *Introduction de la Mauritanie*. Paris: CNRS, 1979.

الفصل الخامس

الثقافة والأدب

ودود ولد عبد الله(*)
ومحمد عبد الحي(**)

أولاً: الثقافة

التأطير المكاني والزماني

إن الثبات والتحول في كل مناحي الحياة والطبيعة أمران متلازمان، بل هما صورتان يتمظهر بهما الواقع للمشاهد. ولعل السر في اختلاف هاتين الصورتين كامن في تغير الزاوية التي يطل منها الملاحظ، حيث إن «تناول» موضوع ما يستدعي ـ ضمن ما يستدعي ـ تفكيك الواقع وإعادة تركيبه بحسب إكراهات اللغة ومقتضيات الانسجام. ومن ذلك اختيار الباحث اللحظة التي يطل فيها على الواقع بنظرة تصنيفية تستهدف

(*) أستاذ التاريخ الثقافي، ورئيس مختبر الدراسات التاريخية بجامعة نواكشوط.
(**) رئيس قسم الترجمة في جامعة نواكشوط.

استخلاص البنية العامة، وينطلق منها لتحديد مظاهر التحول. ففي كل هذا شيء من الاعتباط الذي لا مفر منه ولا سبيل إلى التقليل من سلبياته إلا عن طريق الوعي المستمر به وبها.

ولا يشذ «تناول» البنية والتحولات في الثقافة الموريتانية عن هذه القاعدة.

١ ـ حول البنية العامة للثقافة الموريتانية

يطرح هذا الموضوع ـ بالإضافة إلى المحاذير السابقة ـ سؤالاً حول مشروعية الحديث عن بنية خاصة بالثقافة الموريتانية. بعبارة أخرى، هل كانت المدونة التي أنتجها القوم مجرد تكرار لنصوص سابقيهم أم كان ثمة جديد نشأ من التفاعل بين النص وسياق إنتاجه؟

أ ـ سياقات الثقافة الموريتانية

(١) السياق السياسي

نشأت الثقافة الموريتانية في كنف حكام متغلبين، ونستخدم مصطلح «نظام الحاكم المتغلب» لأنه كان مصطلحاً شائع الاستعمال عند الفقهاء الموريتانيين، من جهة، ولأنه ـ وفي ما نرى ـ أكثر إجرائية من مصطلح «النظام العصبوي» الذي استخدمه الباحث المغربي محمد ضريف في سياق قريب من سياقنا. يقسم هذا الباحث أنظمة الحكم التي عرفتها المنطقة

إلى فئتين: فئة الأنظمة القائمة على العصبية مثل المرابطين والموحدين والمرينيين، وفئة الأنظمة الشريفية مثل الادارسة والسعديين والعلويين. فلعل التصنيف الأقرب إلى ما نرمي إليه هو تقسيم الأنظمة التي عرفها المغرب ومنطقة السودان الغربي إلى أنظمة حكم متغلبة وأنظمة حكم إمامية. تضم المجموعة الأولى كل الأنظمة التي لم يدَّع زعيمها الإمامة العظمى. وعلى ذلك فهي تشمل المرابطين والمرينيين ومملكتي مالي والسونغاي والإمارات الموريتانية. وفي مثل هذه الأنظمة يعاني الحاكم ـ إن قليلاً وإن كثيراً ـ إحساساً صامتاً بنقص في الشرعية، وهو يسعى للتعويض من هذا النقص بتقديم البيعة ـ بصورة شكلية في الغالب ـ إلى رموز الإمامة الشرعية (مبايعة المرابطين للخليفة العباسي، مبايعة سلطان السونغاي لشرفاء مكة... الخ)، كما يسعى هؤلاء الحكام لتقريب الفقهاء وتعظيمهم بوصفهم المصدر المحلي للشرعية والمشروعية. وإذا كانت منزلة الفقهاء عند المرابطين والمرينيين وسلاطين السودان معروفة لا تحتاج إلى بيان، فإنه ينبغي أن نشير إلى أن الإمارات الموريتانية كانت ـ على رغم ما هو معروف من توتر العلاقة بين حسان والزوايا ـ تحيط كبار الفقهاء بالإجلال، بل إن الباحثين المعاصرين ليذهبون إلى أن التحالف مع رجال الدين كان عنصراً تأسيسياً في ظهور هذه الإمارات وتميزها من غيرها من المشيخات القبلية.

أما أنظمة الحكم الإمامية ـ مثل الموحدين ودولتي الشرفاء

ـ فقد أسست على مبدأ اكتمال مشروعية الحاكم الذي يعتبر صاحب الإمامة العظمى، فواجب الفقهاء أن يطيعوه وليس لهم أن يتطاولوا عليه. ولعل هذا كان العامل الأساسي في سوء التفاهم بين فقهاء تنبكتو وأجهزة الدولة السعدية، فقد كان لكبار الفقهاء في تنبكتو وغيرها من المدن التجارية الصحراوية حرم آمن لا يمكن انتهاكه، يوازي ـ أحياناً ـ ما كان لفقهاء الدولة المرابطية من حظوة ونفوذ. ولا شك في أن تعظيم الفقهاء واتخاذهم وسيلة إلى الله إنما يعود ـ أغلب الأحيان ـ إلى دوافع إيمانية صادقة. لكن ما تذكره المصادر عن حظوة الفقهاء عند أباطرة غانا الوثنيين، يدفعنا إلى البحث عن تأثير العوامل الاقتصادية.

(٢) السياق الاقتصادي

إن العلاقة الارتباطية بين انتشار الثقافة العربية الإسلامية وازدهار التجارة العابرة للصحراء في منطقة الغرب الافريقي قد أصبحت من المسلَّمات. فالثقافة العربية الإسلامية كانت الإطار الفكري لازدهار هذه التجارة. ولا يعود ذلك إلى مجرد الترابط بين انتشار الإسلام وازدياد التلاحم في الصلات بين غربي القارة وشماليها، بل يعود ـ بالأساس ـ إلى الطفرة التي نشأت من الانتقال من مستوى الاقتصاد الشفوي إلى طور الاقتصاد الكتابي، فعن طريق انتشار الثقافة الكتابية أصبح بالإمكان التوسع في الصفقات التجارية. ولم تعد هذه الصفقات رهينة

في استمرارها بقوة ذاكرة الشهود ودرجة نزاهتهم وطول أعمارهم وغير ذلك من العوامل الذاتية، بل أصبحت هناك شروط موضوعية للتعامل إطارها الوثيقة المكتوبة طبقاً للشروط المأمور بها شرعاً. ولأن التبر والعبيد هما أهم البضائع الصادرة، التي يصعب نقلها بشكل آمن إلا ضمن قافلة كبرى (أكبار)، فقد اتجه التجار إلى التعامل بواسطة الصكوك والعقود التجارية. وكان التعامل يتم - في الغالب - بالمقايضة، الأمر الذي يطرح مشاكل جمة حول آجال تسديد الديون وأماكنها، نظراً إلى اختلاف قيم البضائع من موسم إلى موسم ومن مكان إلى آخر، هذا فضلاً عن مشاكل الاختلاف في تفسير العقود... وغير ذلك. وكان المعوَّل على الفقهاء للسهر على سلامة كل هذه العمليات وحل كل الاشكالات.

ونظراً إلى ما كان لهؤلاء الفقهاء من عظيم الحرمة، فقد كان التجار يفزعون إليهم في فترات الاضطراب عندما ينعدم الأمن، وكثيراً ما يتركون أموالهم في حرمة دار الفقيه أو قبره، وبالجملة فقد كان الترابط بين فئتي التجار والفقهاء قوياً إلى حد كبير. ومع ذلك فالملاحظ أنه كان هناك تمايز واضح بين المجموعتين، كما يفهم من رواية ابن بطوطة ومن كتب التاريخ السودانية. فقد كانت الأسر العلمية في مدينتي تنبكتو وولاته - على الأقل - متفرغة للدراسة والخطط الدينية من إمامة وقضاء وخطابة... الخ، غير أن العلاقات بين المجموعتين كانت

تزداد متانة مع مرور الأيام، مما سيؤثر في تطور المؤسسات الثقافية.

(٣) ـ السياق المؤسسي

كان **المسجد** في المدينة أهم مؤسسة تعليمية. وكان الإمام يترأس المجالس التي تعقد في المسجد بحسب جدول محدد لقراءة الحزب وسرد كتابيَ **صحيح البخاري والشفاء**، وفي بعض الأحيان يوجد إلى جانب الإمام «سارد» يقرأ بصوت جهوري منغّم، في حين يتولى الإمام أو غيره من كبار العلماء مهمة الشرح. وكانت هذه المساجد مفتوحة لكل المتعلمين.

أما المؤسسة الأخرى وهي الأكثر انتشاراً، فقد كانت تتمثل في **المكتب**، حيث يتلقى الأطفال مبادئ القراءة والكتابة مقابل أجر محدد، هدايا يتلقاها شيخ المكتب كل أربعاء. ويبدو أن هذه المؤسسة كانت تسمى «المحضرة» قبل أن تتحول دلالة هذا المصطلح في ظروف سنعرض لها لاحقاً، وكانت منازل كبار العلماء بمثابة معاهد للدراسات المعمقة. وعلى العكس من درس المسجد الذي كان مفتوحاً، فإن دروس المنزل كانت تقدم إلى خاصة طلبة الشيخ، ولا سيما من وصلوا مرحلة «الملازمة»، والطالب الملازم يكون في الغالب قد أكمل تعليمه وأصبح مكلفاً بتقديم الدروس نيابة عن الشيخ. وهو يلازم الشيخ في حياته العامة، فيحضر مجالس القضاء ويستمع إلى ما يدور في مجالس العلماء. وفي هذه المرحلة الانتقالية يتعرف

الطالب الذي سيصبح في عداد الفقهاء إلى من سيكونون زملاءه عندما يحصل على الإجازة من شيخه.

وكثيراً ما يعمل النابهون من المجازين الرحلة إلى المغرب والمشرق لاستكمال زادهم العلمي والتحلي بإجازات جديدة تكون ـ ما أمكن ـ عالية السند.

وكانت الحواضر العلمية في المغرب الأقصى مركز جذب أساسي للموريتانيين كما يظهر من تردد أسماء المسندين المغاربة، وقد ازداد الإقبال على الأسانيد المغربية ولا سيما خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر.

أما بدايةً، وخلال القرنين التاسع والعاشر، فيبدو أن الإقبال على الأسانيد المصرية كان أشد. ولعل لذلك علاقة بتطورات تاريخية ليس هذا مجال ذكرها. فقد كانت سمعة العلماء المصريين تغطي أرجاء العالم الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك كان لبعضهم اهتمام خاص بالمغرب الافريقي. ومن هؤلاء عبد الرحمن السيوطي الذي استقبل سلاطين المنطقة وفقاءها وأجازهم وراسلهم. وكان الإقبال شديداً على أحفاد شارحي **مختصر الفقه المالكي** للشيخ خليل بن اسحق، مثل علي بن محمد بن عبد الرحمن الأجهوري. ومن أهم المسندين المصريين الذين كثر عنهم أخذ الشناقطة نذكر زكريا الأنصاري وخالداً الأزهري وناصر الدين اللقاني... وغيرهم كثير. كما كانوا يحرصون على التبرك بالشيخ محمد البكري الصديقي

وخلفائه. وكانت لهم مع المرتضى الزبيدي مراسلات وتدبيجات، وتلقوا منه الإجازة.

أما المصدر **الثالث** الذي استقى الموريتانيون إجازاتهم منه فهو الحجاز. ويبدو أنهم كانوا يتجهون إلى المجاورين هناك من المغاربة أو السودانيين أو الموريتانيين أنفسهم، أو أحفاد شارحي **المختصر** مثل علماء آل الحطاب.

ويبقى المغرب ومصر أهم رافدين للثقافة الموريتانية، كما يظهر من استعراض قام به المؤرخ المختار بن حامد لقائمة مؤلفي الكتب المقررة في المدارس الموريتانية القديمة.

من كل هذه الروافد، وبالتفاعل مع السياقات المحلية، تشكل إجماع ثقافي استمر حتى منتصف القرن الحادي عشر حين عصفت بالحياة الثقافية تيارات فكرية متناقضة. وسنطلق ـ مجازاً ـ على هذا «النظام الثقافي السابق» اسم: مجرى الثقافة الموريتانية.

ب ـ الثقافة الموريتانية في مجراها التقليدي

لا تختلف الثقافة الموريتانية ـ من حيث المتن الدراسي ـ عن السائد في الغرب الإسلامي عموماً. فهنا وهناك مالكية راسخة لم تعد محل نقاش. والمعتبر من المالكية هو ما اشتهر عن ابن القاسم العتقي حتى ولو خالف ما عند مالك في **الموطأ**. وحلت مختصرات الفروع محل أمهاتها حتى أصبح المعوَّل النهائي على الأحكام الواردة في **مختصر** خليل بن إسحاق وشروحه

وحواشيه، حيث اشتهر تمثل الفقهاء الشناقطة بعبارة الشمس اللقاني: «نحن قوم خليليون فإن ضل ضلنا». وكثيراً ما ينسبون هذه العبارة إلى أحمد بابا التنبكتي، وكان بعضهم يصرح بأنه «ما تكون مسألة في الفقه إلا وحكمها يؤخذ من مختصر خليل». أما قراءة القرآن وسرد الحديث فقد كانا في الغالب بهدف التبرك لا العمل. وعندما وضع ابن الأعمش تفسيراً للقرآن، استغرب منه الناس ذلك، مما اضطره إلى الرد مدافعاً عن مشروعية تفسير القرآن، ومع صرامة المنطلقات النصانية فقد كان للفقهاء في تنزيل الأحكام على الوقائع المستجدة في عصرهم والعادات الخاصة بمجتمعهم، أسلوب مرن يستهدف حل الإشكالات الفقهية من دون تفريط يمس الأمانة العلمية أو إفراط يزعزع التقاليد والأعراف المحلية، كما يقول محمد المختار ولد أباه. كان الفقيه ـ بمعنى من المعاني ـ قيّماً على مجتمعه. فهو يعارض المخالفات التي يرتكبها الأفراد ويضرب على أيديهم ما أمكن، ويغلظ في القول على الحكام، لكنه في الوقت نفسه يدافع عن الشرعية القائمة، ويعارض الثورة على الحكام، حتى وإن كان يعتبرهم مجرد متغلبين.

ولعل لهذه الاعتبارات الاجتماعية والسياسية علاقة بهيمنة الخطاب الفقهي على غيره من الخطابات الثقافية التي أصبحت لها وظائف ثانوية تجعل منها مجرد وسائط لتحصيل العلوم الفقهية، كما هو حال علوم الآلة (علوم اللغة، الحساب، . . . الخ)، أو أعطيت وظائف رمزية مثل التبرك

(كما هو حال القرآن والحديث والسيرة... الخ) مما يحد من فاعليتها الاجتماعية.

وأثناء المقارنة بين الفقه والتصوف، يُظهر أحمد بابا التنبكتي العلاقة بين هيمنة الخطاب الفقهي وفاعليته الاجتماعية، حيث يعتبر الفقه علماً يجر نفعاً إلى عامة الناس، في حين أن علم التصوف، حتى ولو وصل بصاحبه إلى أقصى المراد وهو مقام الولاية، فإن منفعته خاصة بالسالك نفسه لا غيره، لذلك كان التصوف - في المرحلة الأولى - محصوراً في دائرة ضيقة من العلماء، ولم يتجاوز في هذا العهد المستوى التأملي. وكانت حكم ابن عطاء الله الاسكندري متداولة في الدائرة.

وفي ظل انعدام التصوف بمفهومه الطرقي انتشرت ممارسات ومواقف يمكننا اعتبارها خطاباً مكملاً للخطاب الفقهي المهيمن.

كان في هذا الخطاب قبل الصوفي نوع من «قوت القلوب» لإشباع النهم الروحي للمؤمنين، مع استمرار السيطرة للتوجه الفقهي المعتمد على كتب الفروع.

ويتبرك الناس كذلك بالفقهاء وهم في الغالب نساك، ومنهم زاهدون، وقبورهم كانت تتحول بسرعة إلى مزارات مشهودة.

وفي هذا التوجه إلى التبرك أثر روحي للحياة الثقافية في المدن التجارية الصحراوية، وهي حياة كان مدارها الأساسي فقه المعاملات. غير أن الفقهاء لم يكونوا يرضون بأن يتبلور هذا التوجه في شكل تنظيم صوفي بحسب النموذج الطرقي المعروف.

٢ ـ تحولات الثقافة الموريتانية

لم تحدث هذه التحولات بين عشية وضحاها، ولم تتغير السمات البنيوية السابق ذكرها كلياً، بل كانت التحولات بطيئة لكنها عميقة. لذلك يصعب تحديد التاريخ الذي بدأت فيه. ويمكننا أن نعتبر، بصورة تقريبية، الربع الأخير من القرن العاشر الهجري (١٦م) عهداً شهد تسارعاً ملحوظاً في حركة التطورات المفضية إلى اكتمال مراحل التحول العام الذي أصبح ـ خلال القرن الحادي عشر الهجري (١٧م) ـ واضحاً للعيان. ولعل الملامح الأولى لهذا التحول الثقافي قد برزت من خلال تفاعيل منتجي الثقافة مع محيط اجتماعي متحول، مما يؤثر في المؤسسات الثقافية بشكل مباشر.

أ ـ تبدلات السياق الاقتصادي والاجتماعي

(١) سبقت الإشارة إلى العلاقة الارتباطية بين ازدهار الثقافة العربية الإسلامية في المنطقة ورواج التجارة العابرة

للصحراء. وقد مكنت عوائد هذه التجارة من ظهور مدن مزدهرة تعيش فيها طبقة من العلماء والمتعلمين ذات ثراء ونفوذ كبيرين.

وحدثت بعد ذلك ظاهرة تراجع التجارة الصحراوية وتبدل مسالكها، فصاحبتها انقلابات سياسية كبرى. وكانت محصلة هذه التطورات أن تراجعت مكانة الفقهاء والمتعلمين في المدن التجارية المشهورة، فأخذ هؤلاء يهجرون الحواضر القديمة في اتجاه المدن التجارية الثانوية أو الأرياف، ولعل من أقدم مؤشرات التوجه إلى الأرياف ما نجده في كتاب **تاريخ السودان** لمؤلفه عبد الرحمن السعدي التنبكتي (١٠٠٥هـ ـ ١٥٩٦م وتوفي بعد سنة ١٠٦٦هـ ـ ١٦٥٦م). فقد رحل مؤلف هذا الكتاب مرات عديدة عن موطنه الأصلي (مدينة تنبكتو) إلى القرى والأرياف المجاورة، ليسرد كتاب **الشفاء** ويفسره في رمضان أو ليصلح بين متخاصمين، أو غير ذلك من الخدمات الدينية والاجتماعية التي كان الفقيه التنبكتي يحصل مقابلها على بعض «الهدايا» أغلبها من الحبوب والمواشي.

وتزايدت حركة الانتقال من المدينة إلى الريف خلال القرن الحادي عشر الهجري وتاليه (١٧ ـ ١٨م)، «حينما ظهرت مؤسسات للتعليم الإسلامي تعتمد على الزراعة كقاعدة اقتصادية، في حين أن المجموعات الإسلامية قبل هذه الفترة كانت تعتمد على التجارة بصورة شبه مطلقة».

وتأخذ هذه الحركة دلالتها إذا علمنا أن فقهاء تنبكتو في العهود السابقة لم يكونوا يغادرون مدينتهم إلا بهدف الحج. وعندما أرغمهم سني علي على الفرار إلى ولاته لم يكن أغلبهم يعرف ركوب الجمال، ونظراً إلى تنامي أهمية السواحل الأطلسية، فالملاحظ أن حركة الهجرة ستتجه إلى المدن الصحراوية العتيقة في مرحلة أولى ثم إلى البوادي القريبة من السواحل. وسينتقل الكثير من الفقهاء إلى هذه البوادي حيث ستظهر مؤسسات علمية جديدة، تعتمد اقتصادياً على عوائد التجارة الأطلسية، مع ما ينطوي عليه ذلك من ضغوط اجتماعية وإشكالات فقهية.

وهكذا ازدحمت المناطق الصحراوية بالفقهاء والمتعلمين بصورة متدرجة، لكنها كانت في تصاعد. وعلى العكس من ذلك كانت المدن الساحلية، ولا سيما تلك التي أشعت بفقهائها خلال القرن العاشر الهجري (١٦م) مثل تنبكتو وتازخت، تتراجع مكانتها أو تختفي، وكان لهذه التطورات انعكاساتها على المكانة الاجتماعية للفقيه، وعلى المؤسسة الاجتماعية بشكل عام.

(٢) لاحظ الباحثون أنه ابتداء من أواخر القرن السابع عشر لم يعد التمييز بين العلماء وغيرهم من أعيان المجتمع المدني واضحاً بالدرجة التي كان عليها خلال القرن السادس عشر م، كما انعدمت الفروق تقريباً بين طبقة كبار العلماء

الذين كان يطلق عليهم لقب «عالم» حصراً وفئة المتعلمين الذين كان يطلق عليهم لقب «ألفغه» (. . .). وفي مثل هذه الظروف أصبح من السهل على التجار الذين لهم نصيب من معرفة الكتابة العربية أن يلحقوا أنفسهم بدائرة العلماء، وشاع في هذه الأوساط التعلق بنسب الفقهاء المشهورين «لأن اسم «أولاد سيدي محمود» أو «حفائد أحمد بابا» كان يعطي الأسر المتوسطة الثروة درجة كبيرة من الاحترام» تضاهي مكانة الأسر المشهورة بالثراء. وهكذا تحول الإطار الاجتماعي لإنتاج المعرفة من محيط ضيق تحتكر فيه أسر وشخصيات قليلة شارة العلم وسلطان المعرفة، إلى محيط أوسع تحتكر فيه هذا السلطان وتلك الشارة قبائل تسمى «الزوايا». وسنحاول هنا، بالاعتماد على المعطيات الحالية، تقديم نموذج افتراضي لتشكل هذه الفئة «الزاوية». وفي اعتقادنا انها وريثة «المجتمع المدني» الذي كان يتمتع بنفوذ واسع في المدن التجارية الساحلية. ويتكون هذا المجتمع من ثلاث شرائح أساسية تعتبر هيئة **العلماء** في القمة منها، وعلى رأس هذه الهيئة يوجد القاضي الذي كان صاحب السلطة الحقيقية في المدينة.

أما الشريحة **الثانية** فعمادها التجار الذين كانوا يمولون القوافل، وكثير منهم كان مقيماً في المدينة. وتتكون الشريحة **الثالثة** من مسيري القوافل، وهم ـ في الغالب ـ مالكو جمال القافلة، وينتمون إلى قبائل صحراوية. وليست لدينا معلومات مفصلة عن طريق انتظام هذه القبائل الصحراوية المندمجة في

هياكل التجارة القافلية. ونفهم من الإشارات الواردة في بعض النصوص النادرة أن القبيلة من هذه القبائل مسالمة لا تحمل سلاحاً، مما يجعل الاعتداء على أفرادها ظلماً صراحاً يعرض مرتكبه للانتقام الإلهي المباشر (التازبة)، خصوصاً أن هذه القبائل كانت تنتشر في مجال واسع. فبعض بطونها يستقر في الأطراف الشمالية في الصحراء، في حين تستقر بطون أخرى في الأطراف الجنوبية أو حول المراكز الحساسة مثل الممالح الصحراوية. وكانت هذه القبائل المسالمة ترتبط بزوايا صوفية معروفة ومحترمة، فكانت عبارة «نحن أهل الزاوية» بمثابة جواز سفر للقافلة.

وفي مقابل هذا «المجتمع المدني» كان هناك «المجتمع السياسي ـ العسكري»، ونعني به السلط الحاكمة في المدن والقبائل المحاربة في الصحراء. أما نشأة فئة «الزوايا» في الصيغة التي استقرت عليها، فنفترض أنها تعود إلى التقلبات السياسية والاقتصادية التي أدت في النهاية إلى ذوبان الفوارق بين شرائح «المجتمع المدني». فعندما فقد الفقهاء مكانتهم السياسية تحولوا شيئاً فشيئاً إلى تجار متعلمين. ومع تحول المسالك التجارية وتراجع مكانة المدن التجارية الساحلية تحول «التجار المتعلمون» تدريجياً إلى مسيري قوافل متعلمين، أي انهم أصبحوا من «أهل الزاوية».

وتذهب التقاليد المروية في موريتانيا ـ تحت وهم

الاستمرارية التاريخية - إلى أن الزوايا هيئة اجتماعية - دينية نشأت في أواخر عهد الدولة الصنهاجية المرابطية بأمر من أبي بكر بن عمر.

وتحت تأثير وهم آخر - وهو مبدأ الصراع الأزلي بين العرب والبربر - تلقف الباحثون الأوروبيون فكرة الربط بين الزوايا والصنهاجة وأضافوا إليها روايات حول حرب شرببه، ليخلصوا إلى نتيجة مؤداها أن الزوايا هم البربر المسالمون المنتجون في مواجهة العرب الكسالى المخربين. ولسنا هنا بصدد استيفاء النقاش حول هذا المبحث المثير للجدل، لكننا نشير إلى أن أول استخدام للمصطلح بهذا المعنى - حسبما وقفنا عليه حتى الآن - كان يتعلق بالفقيه اندغ محمد بن ملوك بن أحمد بن الحاج الدليمي الذي أورد السعدي أنه من أهل الزاوية في المغرب لُقب بالمصلي لكثرة صلاته في المسجد، وتوفي سنة ٩٩٥ هـ/١٥٨٧م، فلعل في النسب المعقلي لهذا «الزاوي المبكر» ما ينبه هواة التصنيف العرقي لضرورة التروي.

وكيفما كان الأمر فقد احتضنت الثقافة الموريتانية، منذ نهاية القرن العاشر الهجري على الأقل، فئة الزوايا التي تتشكل من قبائل، بعضها مقيمو المدن التجارية، وبعضها ظاعن يعيش على الترحال الدائم، من دون أن يخلّ ذلك - كبير إخلال - بسير العملية التربوية، أي ان السياق الاجتماعي للانتاج الثقافي قد تحول، الأمر الذي سينعكس لا محالة على المؤسسات الثقافية.

ب ـ تحول السياق المؤسسي

سبق أن ذكرنا أن الجامع كان المؤسسة العلمية الأساسية في الحواضر الساحلية. غير أن تحول مركز الثقل الاقتصادي والثقافي إلى المناطق الصحراوية حيث القبائل الرحل، قد استدعى ابتكار مؤسسات علمية تلائم الوضع الجديد.

وهكذا ظهرت مؤسسة «المحضرة» التي ما زالت تثير اهتمام الباحثين. ولعل كتاب الخليل النحوي **بلاد شنقيط: المنارة والرباط** هو أهم ما ألف حتى الآن حول هذه «الجامعات البدوية المتنقلة». وقد استعرض شهادات لباحثين موريتانيين وأجانب، أجمعت كلها على الإشادة بهذه المؤسسة الفريدة من نوعها في العالم الإسلامي، وربما في العالم قاطبة. وأعاد النحوي عوامل نشأة هذه المؤسسة إلى تسعةٍ هي:

١ ـ كون الإسلام دين العلم

٢ ـ عناية الشناقطة بالعلم

٣ ـ تجارة الصحراء والبحار

٤ ـ الهجرة إلى البلاد

٥ ـ الحروب القبلية

٦ ـ البداوة

٧ ـ الرحلات الدينية والعلمية

٨ ـ المراسلات

٩ ـ الطرق الصوفية

وقد تكون هذه العوامل كلها ساهمت بنصيب في نشأة «المحضرة» وتطورها، لكنها ـ في ما نرى ـ لا تقدم الجواب المطلوب عن السؤال الذي طرحه الباحث نفسه بصورة غير مباشرة عندما ذكر أن «هؤلاء البدو استطاعوا أن يحققوا نهضة ثقافية نموذجية تحت الخيام وعلى ظهور العيس وفي مجاهل الصحراء»، وذلك بحسب «نظام يكاد يكون دون نظير». فأغلب هذه العوامل يشترك فيه الموريتانيون مع غيرهم. وما هو منها لصيق بالمجتمع الموريتاني (مثل: البداوة والحروب القبلية) يظهر لنا أنه أقرب إلى العراقيل منه إلى العوامل المشجعة.

لذلك نعتبر أن السؤال ما زال مطروحاً حول كيفية إمكان انتشار الثقافة، تعلماً وتعليماً وتأليفاً، في مجتمع من البدو الرحل؟ أليس «العلم ربيب الحضارة»؟ كيف تنتشر الثقافة المكتوبة حيث لا توجد دولة بالمعنى المركزي للكلمة؟ كثير ممن طرحوا هذه الأسئلة تركوها كالمعلقة من دون جواب، ربما لأنهم إنما طرحوها لإظهار إعجابهم بنهضة اعتبروها خارقة للعادة. وقد يكون هذا الإعجاب في محله، غير أنه لا يعفي المؤرخ من واجب البحث عن الأسباب الموضوعية للظواهر الاجتماعية. ولعل الخطوة الأولى على هذا الطريق هي تغيير أسلوب طرح السؤال، بل تغيير السؤال لوضع المسلّمات التي

ينطلق منها موضع تساؤل: فلماذا لا تنتشر الثقافة خارج المدن؟ لماذا اعتبرت البداوة منافية بطبيعتها للانتاج الفكري في مستوياته الراقية المسماة اصطلاحاً بالعلم؟

يذهب ابن خلدون ـ انطلاقاً من نظريته الفيزيولوجية للتاريخ ـ إلى أن البداوة وسط غير ملائم لاحتضان الثقافة الراقية. فالمجتمعات البدوية عندما تتمخض بالحضارة لا بد من أن تهاجر ـ مثلما نعلم اليوم عن بعض الأسماك ـ إلى مناطق الاستقرار حيث تتوافر الشروط الضرورية لاستقبال المولود الجديد. ويستدل لإثبات نظريته بما هو معروف من تاريخ العرب والترك والبربر بمن فيهم المرابطون. إن هذا الحكم ينسجم مع المنظومة الخلدونية العامة التي لا نريد هنا ـ وهل نستطيع! ـ نقاش أسسها النظرية وأبعادها الفكرية، لكن يعارضه واقع النهضة العلمية في البادية الموريتانية. ولذلك لسنا نرى أن ثمة تلازماً حتمياً وأزلياً بين المدينة والعلم أو بين البادية والجهل. قد تكون هناك علاقة لكنها غير مباشرة. فمن شروط الازدهار الثقافي حصول فائض اقتصادي لأن الثقافة ـ كما يقول بروديل ـ لا تقوم إلا على فاضل الإنتاج لأنها هي نفسها استهلاك، بل هي تبذير.

ومعلوم أن المدن هي، في الغالب، مستودع الثروة وسوق تبادلها ومحل استهلاكها، ومن هنا جاء الارتباط غير مباشر ـ وإن ظنه بعضهم مباشراً ـ بين الثقافة والمدينة.

وذهب باحث معاصر هو غودي إلى أن «الثقافة المكتوبة لا توجد إلا في ظل الدولة»، غير أن المعطيات السابقة تجعلنا أكثر ميلاً إلى عدم الربط بشكل مطلق ومباشر بين الثقافة والدولة. ولعل ما يقصده هذا الباحث هو أن المجتمع المنتج للثقافة لا بد من أن تكون له ذاتية خاصة بحيث لا يكون وجوده طفيلياً كما هي حال بعض الجماعات البدوية التي تعيش على ما تحصل عليه ـ ملاطفة أو عنوة ـ من فتات الموائد الحضارية.

فالغالب أن تشكل المدينة ـ في هذه الحالة ـ مركز استقطاب تدور في فلكه البوادي والأحواز المجاورة، وتُجبى إليه الثمرات المادية والمعنوية التي تنضج في المحيط.

أما في موريتانيا فلم تكن العلاقة بين المدينة والبادية محكومة دائماً بتبعية الثانية للأولى، بل إن التطور العام كان يسير في اتجاه انعكاس الآية، أي نحو مزيد من خضوع المدينة للبادية، ومن تراكم الثروة وتركز السلطة في المضارب البدوية.

وسبق أن أشرنا إلى السياق التاريخي والاجتماعي لهذا التحول الذي نعتبره أساس أي تفسير موضوعي لنشأة المحضرة كمؤسسة تعليمية بدوية. أما أصل هذا المصطلح فقد ناقشه الخليل النحوي ليخلص ـ بعد فذلكة لغوية مفيدة ـ إلى قِدم استخدام هذا اللفظ للدلالة على المدرسة منذ القرن السادس الهجري على الأقل. واستشهد لذلك بنص من رحلة ابن جبير

(ت ٦١٤ هـ/١٢١٧م؟)، وآخر من معيار الونشريسي (ت ٩١٤ هـ/١٥٠٨م).

والملاحظ أن المدارس التي تحدث عنها ابن جبير والونشريسي إنما هي كتاتيب لتعليم القرآن. كما إن استخدام لفظ «المحضرة» للدلالة على «الكُتاب» كان ـ في ما يبدو ـ شائعاً في مدينة تنبكتو وفي السوس، وكان مصطلح «الحضار» كذلك شائعاً في البوادي المغربية وحتى في بعض المدن كمراكش. فلا نستبعد أن يكون الموريتانيون استخدموا لفظ «المحضرة» للدلالة على «الكُتاب» في مرحلة أولى. ونفترض أن مستوى التعليم في البادية الموريتانية ـ خلال هذه المرحلة ـ كان متواضعاً بحيث يندر أن يتخطى مستوى «المحضرة» (بالمعنى الأصلي للكلمة).

وبعد أن انتشر التعليم في البادية الموريتانية أطلق العامة على المدارس الجديدة اسم المؤسسة التعليمية التي لم يكونوا يعرفون سواها: «المحضرة»، فحُوّرت دلالة المصطلح القديم لينطبق على المؤسسة التعليمية الجديدة ذات المستوى العالي.

٣ ـ إشعاع الثقافة الموريتانية

أشرنا من قبل إلى الدور المهم الذي لعبته حركة المرابطين في نشر الثقافة العربية الإسلامية وتعميقها في بقاع الغرب الإسلامي وافريقيا الغربية، كما ألمحنا إلى العلاقة الوطيدة التي

ما فتئت تربط الدعاة الموريتانيين بمعاصريهم من المشرق والمغرب العربيين.

ولقد بلغ الإشعاع الثقافي الموريتاني أوجه في القرن الثالث عشر الهجري، حيث شهد أول نهضة علمية ما فتئت تثير افتتان مؤرخي الأدب والثقافة.

وتُبين لنا فهارس المخطوطات والمصنفات الموريتانية، الشأو البعيد الذي بلغه القوم في هضم العلوم الشرعية والآداب العربية، وما أضافوه من إضافات جليلة إلى هذه المعارف. وقد تجاوز تأثير هذه النهضة حيز الصحراء الشنقيطية، إلى أعماق افريقيا ومجاهلها، كما بلغ قلب المنطقة العربية من خلال من دعاهم الخليل النحوي «سفراء المحضرة».

وتُجمع المصادر العربية والغربية على الدور الرئيسي الذي لعبه هؤلاء السفراء في تثبيت دعائم الثقافة العربية الإسلامية في افريقيا السوداء، وكان للدول والامبراطوريات الدينية الافريقية علاقة ولاء مباشر للمراكز العلمية والدينية الموريتانية. كما اشتهر «الشناقطة» في المشرق العربي بهذا الدور الريادي، وعبّر عن ذلك محي الدين صابر بقوله: «وكانت صورة الشناقطة وما تزال في البلاد العربية أنهم الممثلون الأوفياء للثقافة العربية الإسلامية في نقائها وأصالتها وأنهم سدنتها في قاصية تيار الإسلام، المرابطون في ثغورها حفاظاً عليها ونشراً لها وإشعاعاً بها».

وتُبرز شهادات طه حسين وأحمد حسن الزيات وغيرهما من أعلام النهضة المشرقية الدور البارز الذي لعبه الأعلام الشناقطة في تجديد ينابيع الفكر العربي الحديث. ومن هؤلاء محمد محمود بن التلاميذ الشنقيطي، وأحمد بن الأمين، والشيخ محمد الأمين، ومحمد محمود التندغي، والشيخ محمد المامي بن زين. . . وغيرهم ممن ترجم له الخليل النحوي بإفاضة ودقة في كتابه **بلاد شنقيط: المنارة والرباط**.

على أن موريتانيا اشتهرت في البلدان العربية بأنها «وطن الشعر»، حتى سماها بعض النقاد اللبنانيين في مطلع الستينيات «بلاد مليون شاعر»، فذاعت التسمية وشاعت.

ثانياً: الأدب

يحدد هذا العنوان، موضوعاً لعرضه التفصيلي، الأدب العربي الذي كتبه باللغة العربية الفصحى أدباء نشأوا في المجال الموريتاني الحالي الذي كان السابقون يحددونه بمابين الساقية الحمراء شمالاً ونهر السنغال جنوباً، ومابين منحنى نهر النيجر شرقاً والمحيط الأطلسي غرباً. ويهدف إلى وصف موجز لمصادر هذا الأدب المتاحة، ولنشأته في هذا المجال وتطوره، ولأنواعه وأغراضه ومنزلته.

١ ـ المدونات الأدبية الموريتانية

يمكننا اعتبار المدونة الأدبية **الأولى** التي تضم نصوصاً كتبها موريتانيون هي كتاب **الوسيط في تراجم أدباء شنقيط** لمؤلفه سيد أحمد بن الأمين (ت ١٩١٣) المنشور في القاهرة سنة ١٩١١. وقد طبع ٤ مرات، ويضم ٧٠ ترجمة لشعراء عاشوا في ما بين أوائل القرن الثامن عشر ونهاية القرن التاسع عشر. ويضم الكتاب كثيراً من نصوص هؤلاء، ولا يحتوي من النثر إلا على القليل النادر الوارد في قسم الكتاب المخصص للتاريخ الثقافي والاجتماعي للبلد.

أما المدونة **الثانية** فهي مجموعة نصوص شعرية، جمعها لبناني من الجالية اللبنانية في السنغال إبان الحرب العالمية الثانية يدعى يوسف مقلد ونشرها في لبنان سنة ١٩٦٢ بعنوان **شعراء موريتانيا القدماء والمحدثون**.

أما المدونة **الثالثة** فهي مجموعة تضم نحو ستة آلاف بيت لنحو مئة شاعر عاشوا كلهم قبل سنة ١٩٠٠. هذه المجموعة لم تُنشر من قبل، جمعها محمد المختار بن أباه (ولد عام ١٩٢٤)، ونُشرت في تونس سنة ١٩٨٧ تحت عنوان **الشعر والشعراء في موريتانيا**، وقدم لها المؤلف بمدخل تاريخي يؤرخ لنشأة هذا الشعر وأغراضه وأساليبه. كما ترجم لـ ٩٤ من الشعراء ترجمة موجزة.

ولعل أهم مصدر لهذا الأدب ـ مع أنه لم ينشر حتى الآن ـ هو موسوعة المؤرخ المختار بن حامد (ت ١٩٩٣) عن **حياة موريتانيا: محيطها وتاريخها وسكانها وثقافتها**. فقد تحدث فيها عن الشعوب التي سكنت هذه البلاد منذ أقدم العصور المعروفة، وعن القبائل وتاريخها، وضمن هذه الثقافة يتحدث عن علماء القبيلة وشعرائها ويترجم لهم ويورد عناوين مؤلفاتهم ونماذج من شعرهم. ولم ينشر من هذه الموسوعة الضخمة حتى الآن سوى جزءين.

وقد حُققت في السنوات العشر الأخيرة مجموعة كبيرة من الدواوين الشعرية، منها أربعة أعمال محققة تحقيقاً علمياً، والبقية محققة تحقيقاً أولياً. وحُققت نصوص نثرية قليلة منها مقامات كمقامات عبد الله العتيق بن ذي الخلال (ت ١٣٤٢ هـ/ ١٩٢٤م)، ومنها نصوص نثرية تاريخية واجتماعية تضم بعض النصوص ذات الطابع الأدبي، كنصوص محمد اليدالي (ت ١١٦٦ هـ/ ١٧٥٣م)، ووالد بن خالنا (ت ١٢١٢ هـ/ ١٧٩٨م)، والشيخ سيدي محمد الكنتي (ت ١٢٤٣ هـ/ ١٨٢٣م)، وكرسائل الشيخ سيدي (ت ١٢٨٤ هـ/ ١٨٦٧م)، والشيخ سعد أبيه (ت ١٣٣٥ هـ/ ١٩٥٧م) وسيد محمد بن أحمد بن حبت (كان حياً سنة ١٣٢٧ هـ/ ١٩٠٩م).

وقد أُعدت دراسات مهمة عن هذا الأدب لم ينشر منها شيء حتى الآن نشراً ملائماً، من أهمها دراسة أحمد بن الحسن

عن **الشعر الشنقيطي في القرن ١٣ هـ/١٩م**، التي اعتنت بدراسة الأساليب في ثلاثة عشر ديواناً لثلاثة عشر شاعراً في القرن المذكور، وهي دواوين جمعها طلاب المدرسة العليا للتعليم في نواكشوط في ما بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٤، وقد قدم الدارس لدراسته بفصل يؤرخ الحياة الثقافية والاجتماعية التي أطرت متنه (جامعة تونس عام ١٩٨٦)، ومنها دراسة عبد الله حسن حول **نشأة الشعر الفصيح في بلاد شنقيط** التي استهدفت تحديد تاريخ للنصوص الأولى التي كتبها شعراء موريتانيا (جامعة القاهرة عام ١٩٨٦).

ثم دراسة محمد بن عبد الحي **التجديد في الأدب العربي بموريتانيا في العصر الحديث**، التي اهتمت بدراسة الأجناس والأغراض والأساليب التي جدّت في أدب هذه البلاد منذ أن احتك بالآداب المعاصرة (وهي منجزة في جامعة تونس عام ١٩٨٩).

ثم دراسة محمد المحجوب بن بيه **تاريخ شعر المقاومة في موريتانيا**، عبر النصف الأخير من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين وإلى غاية عام ١٩٧٣. وهي استعراض لأهم الأحداث في هذه الحقبة ومواكبة الشعرين الفصيح والشعبي إياها (أُعدت في جامعة السوربون عام ١٩٨٦).

ثم دراسة محمد محمود بن سيد المختار حول **الشاي في الأدب الموريتاني**. وهي دراسة اتخذت موضوعاً لها جملة من النصوص الشعرية والمقامات والأقاصيص النثرية لكتّاب أغلبهم عاشوا في أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن (جامعة الرباط عام ١٩٨٩).

ثم دراسة حول **المعارضات** في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أعدها عبد الله بن أحمد سالم (جامعة الرباط عام ١٩٩١). ودراسة عبد الله بن حمدي للأدب، والذي عكس مشاغل سياسية إسلامية استعرض فيها النصوص التي عكست هذا الغرض منذ منتصف القرن التاسع عشر (أعدت في جامعة وجدة عام ١٩٩٢).

أضف إلى هذه الدراسات المستقلة أربع دراسات تصدرت الأعمال التحقيقية التي سبق ذكرها واستهدفت وصف هذه الأعمال وتقييمها ووضعها في إطارها، وهي: **تحقيق ديوان محمد بن أحميد** لأحمد بن حبيب الله (جامعة القاهرة عام ١٩٨٩)، **وتحقيق جزء التراجم من كتاب الوسيط في تراجم أدباء شنقيط** لمحمد بن ماء العينين (جامعة الرباط عام ١٩٩١)، **وتحقيق ديوان محمد بن سيد أحمد** لمريم بنت الشيخ، **وتحقيق ديوان محمد حامد آلا** لأحمد سالم بن محمد (جامعة الرباط عام ١٩٩٢).

يضاف إلى هذا عدد كبير من مذكرات الإجازة أو ختم الدروس أُعد في جامعة نواكشوط وفي المدرسة العليا في نواكشوط وفي بعض الجامعات العربية، وهي دراسات أقرب إلى العروض الفنية منها إلى الدراسات الرصينة، ويعسر في هذا المقام أن نروم حصرها.

أقدم النصوص المدوَّنة

لم يعثر الدارسون حتى الآن على نصوص أدبية مقبولة بلاغياً تعود إلى ماقبل الربع الأخير من القرن السابع عشر الميلادي. فأهم النصوص الموجودة هي نصوص جيل ابن رازكه الذي تُجمع المصادر على أنه مات في حدود سنة ١١٤٣ هـ/ ١٧٣١م، وهي نصوص بعضها ينم عن نضج وتمرس لا تفسره المنظومات القليلة الموجودة التي تسبق هذه الفترة، مما يجعل هذه النصوص وكأنها طفرة، وهو ما جعل الباحث محمد المختار بن أباه يصف هذه البداية قائلاً: «في أواسط القرن الحادي عشر الهجري تفجرت نهضة شعرية عارمة، من بين قادتها المرموقين سيد عبد الله بن محمد العلوي - ابن رازكه والشيخ محمد اليدالي والذئب الحسني وبوفمين المجلسي وألما العربي وغيرهم، فقد كان شعرهم متكامل الصورة، ومهما اختلفت المصادر فإنها تجمع على أنه لم يكن قبل هذا الجيل إلا نظامون فقهاء يستطيعون تقويم كلام عربي مقبول نحواً وعروضاً ولكنه ليس من الأدبية في شيء».

ويُستلخص من آراء دارسي هذه الفترة أن ثمة عاملين

مؤثرين ومتبادلين للتأثير عملا معاً في ميلاد حركة أدبية شعرية، في المقام الأول، في هذا البلد منذ مستهل القرن الثامن عشر الميلادي أو قبيله بقليل:

العامل **الأول**، هو تعرب لغة التخاطب وانتشار الثقافة العربية اللذين واكبا صعود القبائل الحسانية البدوية إلى هرم الشوكة في البلاد، على أثر تحولات عرفتها المنطقة في آخر العهد السعدي وأوائل العهد العلوي في المغرب الأقصى. أما العامل **الثاني** فهو ظهور الصراعات المذهبية بين الفقهاء ذوي المنزع السلفي الذي يتمسك بنصوص الكتاب والسنّة في ظواهرها، ويعادي علم الكلام والمنطق الأرسطي اللذين تقوم عليهما الأشعرية السنوسية، وذوي المنزع الأشعري القائم على علم الكلام والمنطق وأصول الفقه، والنحو والبلاغة، وكذلك بين الفقهاء من جهة، والمتصوفة من جهة أخرى. فالعقيدة الأشعرية والمذهب المالكي ظلا مسيطرين إلى قرون في البلد. ومنذ أواخر القرن ١٢ هـ/١٨م بدأت الطرق الصوفية تدخل عليها بيتها، فاصطرع المذهبان الفقهي والصوفي صراعاً تجلى في خصومات وتحزبات ساهمت في خلق أرضية مليئة بالصراع المذهبي استمرت تغلي إلى وقت قريب جداً.

وعلى كل فإن الشعر أصبح منذ أوائل القرن ١٢ هـ/١٨م عنوان المعرفة وشارة الفتوة والسلاح الفاصل في المعارك الفكرية والحروب القبلية، فتعددت أغراضه، وانتشرت، بما فيها تلك

التي كانت في البداية محظورة، كالغزل والهجاء، فاحتل مكانتها المدح والغزل والفخر والرثاء والهجاء والوصف والحكمة والارشاد، إلى جانب أغراض التوسل والدعاء والاستسقاء التي كانت مستعملة في الاراجيز التعليمية.

٢ ـ ستة أجيال من الأدباء

باستقراء المصادر التي سبقت الإشارة إليها، خصوصاً كتاب **الوسيط في تراجم أدباء شنقيط** لابن الأمين، **والشعر والشعراء** لابن أباه، **وحياة موريتانيا** لابن حامد، يتبين أن مجموعات الشعراء التي شغلت الحيز الزمني الممتد من بداية القرن ١٢ هـ/١٨م إلى نهايات القرن ١٤ هـ/ ٢٠م، أي على مدى ثلاثة قرون هي المدى التاريخي لهذا الأدب، من الممكن أن تصنف إلى ستة أجيال بالمفهوم الخلدوني للجيل، تتداخل كثيراً زمنياً وفنياً ولكنها تتمايز بالتأريخ.

الجيل الأول هو بعد جيل النظّامين الذين تقدمت الإشارة إليهم، والذين ذكرهم صاحب كتاب **فتح الشكور**. عاش هذا الجيل في النصف الأول من القرن ١٢ هـ/١٨م، وهو أول جيل مال أصحابه إلى موضوعات الشعر التقليدي والهجاء والوصف، وأبرز الأسماء فيه أربعة، هم: سيد عبد الله بن رازكه (ت ١١٤٣ هـ/ ١٧٤١م)، ومحمد بن سعيد اليدالي (ت ١١٦٦ هـ/ ١٧٥٣م)، ومحمد بن بو المختار الملقب الذئب (ت

في القرن ١٢ هـ/١٨م)، والمصطفى بن بوحمد الملقب بفمين (ت في القرن ١٢ هـ/١٨م). الأول اعتبره معاصروه ممن جاؤوا بعده نموذجاً متميزاً للشاعر العبقري، والثاني اعتُبر قرين سابقه في الشاعرية وإن كان بُعده كمؤرخ اجتماعي يطغى على بعده الشعري، فتأريخه حرب شربيه وتقنينه السلوك الذي يسعى بعض المجموعات المحلية في إمارة الترارزة إلى ترسيخه سلوكاً مميزاً له، كانا أكثر حضوراً من شعره دائماً، باستثناء ابتهاليته الشهيرة «صلاة ربي».

أما «الذئب» و«بفمين» فصورتهما في المنظور الجماعي أنهما شاعرا هجاء لا أكثر. وتمضي فترة النصف الثاني من القرن ١٢هـ/١٨م من دون أن نجد أسماء لامعة تذكر، وإن كنا نجد ذكراً لأحد تلاميذ اليدالي هو ألما العربي بن المصطفى الذي عاش في أواسط هذا القرن. ويبدو أن جزءاً من حياة مدرسة ابن بونا (ت ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م) تم في هذا النصف الأخير من القرن ١٢هـ/١٨م.

اعتماداً على الخصومة الشعرية التي دارت بين ابن بونا وتلامذته من جهة، وبين محمد بن حبيب الله (ت ١٢٠٣ هـ/ ١٧٨٩م)، فإن أغلب شعراء هذه المدرسة عاشوا في النصف الأول من القرن ١٣ هـ/١٩م، وهو ما جعلهم يُعدون من شعراء ذلك القرن.

إذاً، **الجيل الثاني** بعد الجيل الأول، هو جيل درس أبرز

عناصره في مدرسة المختار بن بونا النحوية الأصولية الأشعرية التي تقدمت الإشارة إلى ذكر دورها في انتشار العلوم اللغوية والأدبية، واشترك بعضها في الخصومة التي دارت بين شيخ المدرسة نفسه والمجيدري أحد مريديه السابقين الذي كان قد سافر إلى الحج ومر بالمغرب الأقصى وبمصر، ثم عاد يعتنق عقيدة سلفية لم يتقبلها ابن بونه وانصاره من أصحاب المذهب الأشعري التقليدي. ويبدو مع ذلك أن طرفاً من المهاجاة التي نشبت بين الطرفين، أو من سوء التفاهم الذي سببها، كان قد سبق سفر محمد بن حبيب الله المجيدري إلى الحج. وعلى كل حال فقد انقسم مريدو المدرسة إلى قسمين: قسم مع الطالب وقسم مع الشيخ. فانتصر للأول المأمون بن محمد الصوفي (ت ١٢٣٨ هـ/ ١٨٢٣م) ومولود بن أحمد الجواد (ت ١٢٤٣ هـ ١٨٢٨م)، وانتصر للشيخ الإمام بنماناه (ت في القرن ١٣ هـ/ ١٩م)، وغير هؤلاء.

وقد عايشت هذه المدرسة زاوية صوفية ناشئة هي زاوية الشيخ محمد الحافظ بن المختار (ت ١٢٤٧ هـ/ ١٨٣٢م) التيجانية التي كانت بحاجة إلى ترسيخ قدمها في بيئة يسيطر عليها الفقه المالكي والمذهب الأشعري، كما يسيطر على بعضها مذهبان سبقاها إلى المنطقة هما الزاويتان القادرية والشاذلية، مما جعلها تدفع بجماعة من مريديها إلى حلبة الشعر دفاعاً عنها، ومن أشهر هؤلاء محمدي بن سيدينا (ت ١٢٦٤ هـ/ ١٨٤٩م)

وباب بن أحمد بيبه (ت ١٢٧٦ هـ/ ١٨٦٠م).

وقد واكبت هذه المعارك الفكرية معارك حربية بين بعض الأطراف جندت القبائل المشتركة فيها بعض أبنائها للسجال والدفاع كل من جانبه، مثل حرب «أهل وادان» و«أهل شنقيط» وحرب «إذا بلحسن» و«إدوعلي» اللتين تحدث عنهما صاحب كتاب **الوسيط في تراجم أدباء شنقيط**. ومن شعراء الأولى حرمة بن عبد الجليل (ت ١٢١٣ هـ/١٧٩٨م)، ومن شعراء الثانية الأحول الحسني (ت ١٢٥٠ هـ/ ١٨٣٥م) وأبده بن محمود (توفي بعد سابقه).

وقد برزت في هذه الساحة المتحركة فكرياً واجتماعياً شخصيات لعبت أدواراً روحية وسياسية مهمة، فاتخذت الشعر خصوصاً والمعرفة عموماً، ضمن وسائلها لبلوغ منزلتها التي تطمح إليها. ومن أبرز هذه الشخصيات الشيخ سيديا بن الهيبة (ت ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م) والشيخ محمد المامي بن البخاري (ت ١٢٨٢ هـ/ ١٨٦٥م) ومحنض بابه بن أعبيد (ت ١٢٧٦ هـ/ ١٨٦٠م).

وعايش هؤلاء شعراء آخرون اشتهروا بشعرهم ولم يشتركوا في الخصومات المذكورة ولم يكونوا يطمحون إلى منزلة روحية وسياسية من نوع ما كان يطمح إليه الثلاثة السابقون، ومن أبرز هؤلاء سيدي عبد الله بن أحمد دام (ت ١٢٦٤ هـ/ ١٨٤٨م) واحمد بن الطلبة (ت ١٢٧٢ هـ/ ١٨٥٦م) وغالي بن

المختار فال (ت ١٢٤٠ هـ/ ١٨٢٤م)، وغيرهم.

أما **الجيل الثالث** فهو امتداد لسابقه، نشأ في كنفه، تعلم منه وعايش أزمة الإمارات واضطراب الأمن الداخلي وبروز الخطر الخارجي المتجسم في أطماع الفرنسيين المتمركزين في السنغال وبسطهم سيطرتهم على حوض النهر منذ عهد الحاكم الفرنسي في السنغال، فديرب (١٢٧٧ هـ/ ١٨٦١م). وورث هذا الجيل عن سلفه الأهمية السياسية والاجتماعية والدور المتميز الذي احتله الشاعر في المجتمع القبلي بفضل الدور الذي لعبه ذلك الجيل في الساحة السياسية والاجتماعية والفكرية والروحية للمجتمع، وهو الدور الذي أحيا لدى المجتمع وظيفة شاعر القبيلة القديمة... فكما أن لكل قبيلة من يقوم بوظيفة الطبيب أو المفتي. مهما كانت بضاعته في الطب أو الفقه مزجاة، كذلك كان لا بد لكل قبيلة متعلمة من شاعرها مهما كان خفوت نور القبس الذي وهبه أبولو من ناره.

وهكذا ظهر شعراء جدد بعضهم لا يقل أهمية - إن لم يزد - عن سابقيه من أمثال ابن رازكه وابن الطلبة وابن أحمد دام، من أبرزهم محمد بن حنبل (ت ١٣٠٢ هـ/ ١٨٨٥م)، ومحمد بن سيد أحمد (ت ١٣٢٧ هـ/ ١٩٠٩م)، ومحمد بن السالم (ت ١٣٠٧ هـ/ ١٨٩٠م)، وإدييجيه بن عبد الله الكمليلي (ت ١٢٧٢ هـ/ ١٨٥٦م)، وسيد محمد بن الشيخ سيدي (ت ١٢٨٥ هـ/ ١٨٦٨م)، ومحمد بن محمدي (ت ١٢٧٢ هـ/ ١٨٥٦م)،

والعم بن أحمد فال (ت ١٣١٥ هـ/ ١٨٩٨م).

وجاء بعد هؤلاء جيل رابع ورث عن سابقه مكانة الشعر المهمة في المجتمع، كما ورث عنه ثقافة شعرية خرجت من بطون الكتب إلى أفواه الجمهور: قوامها حفظ النماذج الكثيرة من الشعر الجاهلي وشعر صدر الإسلام، ولكنه عاش ظروفاً سياسية واجتماعية تختلف إلى حد ما عن ظروف سابقيه، فقد عايش بسط السيطرة الاستعمارية الفعلية على البلاد وما وفرته من أمن بحيث لم تعد الحاجة ملحة جداً إلى وسائل الدفاع التي كان منها الثقافي وبالأخص الشعر.

وواكب ظهورَ مراكز إدارية شبه مستقرة، وظهور مدينة سانت لويس شبه عاصمة للبلاد تجتذب إليها رؤساء القبائل الوسطاء، كما تجتذب غيرهم من عامة الناس، وظهرت التجارة مصدر إنتاج جديد إلى جانب تنمية المواشي والزراعة اللتين كانتا مصدري الإنتاج الوحيدين. وانصرف الكثير من أبناء المجموعات المتعلمة إلى ممارسة التجارة والى المراكز المقيمة، فظهر نمط من الاستقرار والفراغ. وانعكس ذلك على الشعر فكثر المتعاطون إياه، وإن لم يكثر المتعمقون في ثقافته، فبرز اتجاهان، **أحدهما** استمرار لسابقه في الأغراض والأساليب، من أبرز ممثليه: محمد فال بن أحمد بن العاقل (ت ١٣٣٤ هـ/ ١٩١٦م)، وعبد القادر بن محمد سالم (ت ١٣٣٧ هـ/ ١٩١٨م)، والذئب الحفيد (ت ١٣٤٠ هـ/ ١٩٢٢م)، وأحمد

محمود بن عبد الحميد الملقب مم (ت ١٣٦١ هـ/ ١٩٤٢م)، وباب بن الشيخ سيديا (ت ١٣٤٢ هـ/ ١٩٢٤م)، وعبد إله بن صلاحي الملقب الشيخ كلاه (ت ١٣٤٣ هـ/ ١٩٢٥م)، وعبد الله العتيق بن ذي الخلال (ت ١٣٤٢ هـ/ ١٩٢٤م)، والبراء بن بكي (ت ١٣٣٤ هـ/ ١٩١٧م).

أما الاتجاه الثاني فهو اتجاه امتازت نصوصه بقصر النفس، وبمزج الفصحى بالعامية عن وعي، وباستغلال الموروث الشعبي بمعانيه أحياناً وبمعانيه ومبانيه أحياناً أخرى. ومن أشهر الأسماء البارزة فيه امحمد بن أحمد يوره (ت ١٣٤٠ هـ/ ١٩٢٢م)، ولكبيد بن جبه (ت ١٣٤٢ هـ/ ١٩٢٤م)، وأبو بكر محمد الفاضلي (ت ١٣٤٠ هـ/ ١٩٢٢م).

وقد تلا هؤلاء جيل خامس عاش في مابين الحربين العالميتين وأدرك العقود الأولى من الاستقلال وقيام الدولة المركزية (١٩٦٠ وما بعدها)، وهو استمرار لسابقه في الاتجاهين المذكورين: الاتجاه الذي يلتزم الأغراض والأساليب التقليدية، والاتجاه الذي يمزج الفصحى بالعامية أحياناً والأغراض التقليدية بالمضامين الشعبية إضافة إلى الإكثار أحياناً من البديع وخصوصاً الجناس.

وقد شهد بعض أفراد هذا الجيل ما أحدثه قيام الدولة المركزية من انفتاح على ثقافة العالم المعاصر وأدبه خصوصاً، ولكن أغلبهم كان قد صلب عوده حينئذ فلم يعد قابلاً للتفاعل

مع الجديد، وبذلك ظل محتفظاً بأساليبه وأغراضه، وإن تأثر في بعض مضامينه بالأحداث الجديدة، وفي بعض تعابيره بأساليب الصحافة المسموعة المستجدة. ويمثل الاتجاه **الأول** محمد بن ابن بن أحميد (ت ١٣٦٢ هـ/ ١٩٤٣م)، ومحمد حامد بن آلا (ت ١٣٧٦ هـ/ ١٩٥٦م)، ومحمد النانه بن المعلي (ت ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م)، ومحمد عبد الله بن أحمدي (ت ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠م)، ومحمد سالم بن الشين (ت ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧م)، والقاضي بن أحمد فال (ت ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩م)، وغيرهم كثر. ويمثل **الثاني** المختار بن حامد (ت ١٣٣٠ هـ/ ١٩٦٠م)، وعبد الحي بن التابي (ت ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م)، وباباه بن ابته (ت ١٣٨٠ هـ/ ١٩٦٠م)، وابوخ بن لاسياد. والاتجاهان ما زال لهما بعض الاتباع في أيامنا هذه وإن تراجع الثاني بصورة ملحوظة.

أما **الجيل السادس** والأخير فهو الذي نشأ في عهد الدولة المركزية في الأربعين سنة الماضية، فتربى بصورة أو أخرى في كنف المدرسة النظامية المعاصرة، وتلقى الثقافة والآداب المعاصرة، ومارس بعض منه الأجناس الأدبية الحديثة الأخرى، وانشغل بالموضوعات والأغراض والمضامين الحديثة، فكتب القصيدة العمودية، وكتب بعضه قصيدة التفعيلة، وتخلى فيها عن الأغراض التقليدية، وكتب بعضه القصة القصيرة والرواية والمسرحية والمقالة واستخدم الأساليب الرمزية والدرامية

وغيرها من وسائل بناء الصورة الشعرية الكثيفة.

وهو جيل يضم في طياته أجيالاً وعصوراً واتجاهات فنية قد تصل إلى حد التناقض. فمن الجيل الأول، الأقرب إلى القديم، محمدي بن أحمد فال (ت ١٩٨٩)، وشغالي بن أحمد محمود (ت ١٩٩٣)، ومحمد سالم بن عدود (ولد ١٩٣٠). ومن الجيل الأقرب إلى الرومنسية العربية أحمد بن عبد القادر (ولد ١٩٤١)، ومحمدي بن القاضي (ت ١٩٨٣)، وفاضل أمين (ت ١٩٨٣)، وكابر هاشم (ولد ١٩٥١)، والخليل النحوي (ولد ١٩٥٥)، ومحمد الحافظ بن أحمد (ولد ١٩٥٥) - مع أن تصنيف الأخير في هذا المنحى فيه نظر لما يتميز به شعره من بُعد لغوي يميزه من غيره - ثم ناجي محمد الإمام. ومن جيل أقرب إلى التأثر بالشعر الحديث، نذكر من أبرز عناصره أحمد بن عبد القادر وناجي محمد الإمام اللذين ذُكرا في الجماعة السابقة وخصوصاً الأخير منهما، ومباركة بنت البراء، ومحمد بن عبدي، وسيد بن الأمجاد، وبوشجه بن ببانا، وببهاء بن بديوه، وغير هؤلاء من الشعراء الشباب الذين ما زال الزمن لم يقم بغربلتهم بعد.

٣ - النثر الموريتاني

هل معنى هذه العينات التي عُرضت والملاحظات التي قدمت أن الأدب الموريتاني خلو من النثر؟ إذا كان الأمر كذلك

فلماذا الحديث عن مصادر نثرية خلال استعراض المصادر السابقة في مدخل هذا المقال؟

لقد شاع عند عامة المتأدبين أن هذا الأدب خلو من النثر وأن الأمر يرجع إلى الطابع البدوي للثقافة في هذا القطر، وخصوصاً هيمنة الطابع الشفوي على هذه الثقافة. غير أن قراءة متأنية لما تركه القوم من نصوص تاريخية واجتماعية ورسائل وفتاوى وإجازات وتوقيعات ومقامات وقصص وغيرها، تبين أن للقوم أدباً نثرياً لا يستهان به، وإن كان غير متميز بصورة مستقلة، فهو يوجد ضمن مقدمات كتب في مجالات غير أدبية، وفي مكاتبات سياسية وفقهية، وفي رسائل إخوانية، وبالطبع، في مقاماتٍ أدبية تحاكي وتقلد **مقامات** بديع الزمان والحريري، وفي قصص ينسجونها على نمط المحاكاة الساخرة لأسلوب **مختصر** خليل بن إسحاق في الفقه تعالج قضايا اجتماعية ويطلقون عليها اسم «قفي»: جمعه «قف» وهو في الأصل الوقفة التي يقف عندها دارس **المختصر** في درسه اليومي. وتمتاز هذه النصوص، باستثناء «القف»، بالتزام السجع والاستشهادات الشعرية التي تتخلل الفقرات المسجوعة.

ومن الممكن تفسير عدم احتفال القوم بها على نحو ما فعلوا بشعرهم، بأنها في الأغلب الأعم كانت تقليداً للنصوص القديمة في هذا الشأن، وأنها لم تكن تدل عموماً على مواهب في صناعة النثر متميزة مما في مستطاع كل من يمكنه التعبير

باللغة الفصحى في إطار احترام قواعدها وأساليبها المشاعة، ومن دون سقوط شديد في هوة التكلف والإبهام.

ولقد أحدث الاحتكاك بالأدب العربي والعالمي الحديث منذ قيام الدولة المركزية في القطر تحولاً نوعياً في هذا المجال. فاحتل الأدب النثري مكانة مهمة إلى جانب الشعر، وظهرت الأجناس النثرية الحديثة وهي تطمح إلى أن تقف مع القصيدة موقف الند للند. فظهرت المقالة والقصة القصيرة والرواية والخاطرة والمسرحية، ولئن لم تصبح بعد في منزلة القصيدة كماً ولا كيفاً، فإنها مع ذلك تتقدم وتجتذب قراءها، ولعل بعضها ـ خصوصاً القصة القصيرة والرواية ـ سيحتل مكانة رفيعة في سلم وسائل التعبير في ظل الثغرة التي تعانيها القصيدة في الوقت الراهن، بسبب تقهقر آليات القصيدة القديمة إلى السفح، وصعود جماليات القصيدة الحديثة إلى القمة، وهي جماليات يتطلب هضمها ثقافة فنية رفيعة ليس من السهل توفيرها في بيئة ما زال مستوى القراءة فيها لم يسمُ إلى المستوى الذي يلزم أن يسمو إليه.

ومنذ أن ظهرت الصحافة المكتوبة بصورة منتظمة في منتصف السبعينيات من هذا القرن، بدأ يظهر معها بعض التعاليق ذات الطابع النقدي. وإذا قرأنا الآن حصيلة تلك التعاليق نجد أنها أصبحت كماً كبيراً من النصوص، غير أنها من حيث الكيف شتات مقالات قلما يوجد منها أكثر من اثنين

لكاتب واحد، وهذا ما يجعلها ملاحظات عابرة ليس بالإمكان استخلاص رؤية معينة منها ولا منهج معين.

وسبق أن تحدثنا عن مجموعة من الدراسات النقدية المنهجية، وهي دراسات ذات طابع أكاديمي تعبّر عن وجود مجموعة من الأكاديميين كونتهم الجامعات المختلفة وصاغتهم بحسب قوالبها، وقذفت بهم في الساحة الوطنية، لكن أعمالهم تظل أكثر صلة، فكراً ومنهجاً، بتلك الجامعات منها بالساحة الوطنية، وإن اصبحوا يؤثرون فيها تأثير قوياً.

❀ ❀ ❀

من الاستعراض السالف نصل إلى أن الأدب العربي تجذر في هذه الربوع استهلاكاً وإنتاجاً منذ ثلاثة قرون على الأقل، واستبد بها من دون منازع وتطور أفقياً وعمودياً، شعراً ونثراً.

فقد تحركت القصيدة من المنظومة الوحيدة الغرض التي تكاد تخلو من البعد الجمالي، إلى القافية النموذج التي تتمفصل إلى مقدمة ووصف، ثم غرض من الأغراض التقليدية المعروفة، وتُختم ختاماً مفتوحاً وبقفل الصلاة على النبي أو ما شاكل ذلك. وجاء العصر الحديث متأخراً في النصف الثاني من هذا القرن، فتطورت القصيدة بمفعوله واتخذت موضوعاً واحداً لها مرتبطاً بمشاغل الواقع السياسي والاجتماعي. وكانت اللغة في ماقبل العصر الحديث تتأرجح بين لغة شداة المتعلمين الأليفة ولغة خاصتهم التي تتصيد من المعجم البدوي القديم بعض

عباراته الجزلة وبعض عباراته المستعصية أحياناً على الشداة، مع توخي الوضوح التام في الصورة وتجافي المجاز البعيد والتركيب الباذخ، والتزام قوانين العروض والقوافي، مع ميل أحياناً إلى استعمال البديع، وخصوصاً الجناس.

أما في الحديث فقد تنازلت القصيدة في أول الأمر عن المعجم البدوي وشوارده إلى معجم الصحافة ومألوفه، قبل أن تتأثر بالتيار الرومنسي وعالمه الذي يلفه شيء من الضباب ينبعث من أداتين بدأتا تَدخلان بقوة مكونات الصورة الجديدة، هما الرمز والأسطورة. وصاحب ذلك تأثير آخر في الايقاع تمثل في خلخلة البيت بظهور الشطر الشعري واستعمال نظام التفعيلة أحياناً، والخروج على البحر الخليلي أحياناً أخرى باستعمال تفعيلتين من بحرين مختلفين.

وقد عرف النثر تحولات مماثلة، فمن النصوص التي تتكلف السجع أو تأتي به من دون تكلف مع شيء من قصر النفس والتقليد لنصوص بعينها قديمة، قلما ترقى إلى مستواها فنياً، إلى نصوص قصصية تحاكي الأجناس الأدبية في فنياتها الأساسية، مع أن بعضها يروم أن يجد لذاته أسلوبه الخاص، وإن كان كل ذلك ما زال في بداياته.

ولعله من الإنصاف أن نقر بأن في النماذج القديمة والحديثة نماذج على مستوى الإنصاف من الأدبية جيد خصوصاً

في جنس القصيدة. ولكن من الإنصاف أيضاً ألا نجعلها في مستوى أرفع من نماذج الأدب العربي القديم والحديث، وإن كان بعض قديمها يقترب من ذلك. وفي حديثها ما هو جيد بالتأكيد، لكنه غير ممكن أن يقارن بالنماذج الحية التي أنتجها رواد القصيدة العربية الحديثة منذ الستينيات من هذا القرن.

ومن الموضوعية القول بأن هذه المقارنة غير واردة أصلاً في مستوى النثر، لا في قديمه ولا في حديثه.

وعلى الرغم من استبداد هذا الأدب بالساحة التعبيرية، فإنه ليس الوحيد فيها، فللأدب الشعبي الذي هو ابنه الشرعي وجود كبير، وللأدب الناطق باللغة الفرنسية وجود خجول ومعزول في زوايا ضيقة، باستثناء المقالة الصحفية منذ ثلاث سنوات. غير أن هذا الأدب العربي ما زال القابل للتقييم لأن الأدب المعبّر عنه في اللغة الدارجة لم يدوّن ولم تُتخذ منهجية لدراسته ولا مصطلح لدراسته، مع أنه جدير بالدراسة. أما الناطق باللغة الفرنسية، فهو قليل وغير معروف في الساحة الثقافية المحلية، باستثناء أعمال قليلة ليوسف غاي في مجال الرواية والمسرحية ولموسى ولد ابن في الرواية، وهي أعمال تستحق الدراسة. لكن هذا الأدب المتنازع أو المتدافع ـ شأن الأدب الافريقي الناطق بالفرنسية أو الانكليزية ـ لم يحدد هويته بعد، وما زالت المواقف منه متضاربة لأسباب ثقافية وايديولوجية معروفة.

مراجع الفصل الخامس

البرتلي، أبو عبد الله الطالب محمد بن أبي بكر. **فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور**. تحقيق محمد ابراهيم الكتاني ومحمد حجي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨١.

بن حامد، المختار. **حياة موريتانيا**. تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٩٠. ج ٢: **الحياة الثقافية**.

التنبكتي، أحمد بابا. **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**. طرابلس الغرب: [د.ن.]، ١٩٨١.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين. **الوسيط في تراجم أدباء شنقيط والكلام على تلك البلاد تحديداً وتخطيطاً وعاداتهم وأخلاقهم وما يتعلق بذلك**. ط ٢ بعناية فؤاد سيد. القاهرة: الخانجي، ١٩٥٨.

عبد الله، عبد الودود. «تاريخ الثقافة في بلاد الشنقيط في القرن الحادي عشر والثاني عشر.» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٢).

العلوي، محمد فال بن بابه. **التكملة في تاريخ إمارتي البراكنة والترارزة**. تحقيق أحمد ولد الحسن. تونس: المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة، ١٩٨٦. (السلسلة التاريخية؛ ٣. نصوص من التاريخ الموريتاني)

النحوي، خليل. بلاد شنقيط: المنارة... والرباط: عرض للحياة العلمية والاشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضر). تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٧.

ولد أباه، محمد المختار. الشعر والشعراء في موريتانيا. تونس: الدار التونسية للتوزيع، ١٩٨٧.

ولد البرا، يحيى. الفقه والمجتمع والسلطة في موريتانيا. [نواكشوط]: المعهد الموريتاني للبحث العلمي، ١٩٩٤.

ولد الحسن، أحمد. «الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري: مساهمة في وصف الأساليب.» (أطروحة دكتوراه، جامعة تونس، كلية الآداب، ١٩٨٦).

Berque, Jacques. *Ulémas, fondateurs, insurgés du Maghreb, XVIIe siècle.* Paris: Sindbad, c1982. (La Bibliothèque arabe. Collection hommes et sociétés)

Depont, Octave et Xavier Coppolani. *Les Confréries religieuses musulmanes.* Alger: A. Jourdan, 1898.

Goody, Jack. *La Logique de l'écriture: Aux origines des sociétés humaines.* Paris: A. Colin, c1986.

Goody, John Rankine. *Literacy in Traditional Societies.* Edited by Jack Goody. Cambridge: Cambridge University Press, 1968.

Morris, R.T. *Sahara Myth and Saga.* Oxford: [n.pb.], 1972.

——. *Shinqiti Folk Literature and Song.* Oxford: Clarendon Press, 1968.

Ould Bah, Mohamed El Mokhtar. *La Littérature juridique et l'évolution du malikisme en Mauritanie*. Tunis: Université de Tunis, 1981. (Publications de l'université de Tunis, faculté des lettres et sciences humaines de Tunis. Sixième série, philosophie-littérature; v.19)

Ould Cheikh, Abd Elwedoud. *Nomadisme, Islam et pouvoir dans la société maure précoloniale*. Paris: [s.n.], 1982.

Saad, Elias N. *Social History of Timbukta: The Role of Muslim Scholars and Notables, 1400-1900*. New York: Cambridge University Press, 1983. (Cambridge Studies in Islamic Civilization)